حول المبادئ الأساسية لآراء ابن مالك النحوية

دكتور / عبد المنعم أحمد هريدى
الأستاذ المساعد للغويات
جامعة الأزهر

تقـــديم :

لم يكد يطل على العالم القرن السابع الهجرى حتى أشرقت شمس عالم من الأفـــذاذ هو / جمال الدين أبو عبد الله محمـــد بن عبد الله ابن مالك(١) .

---

(١) تنظر ترجمته فى :

هداية السالك الى ترجمة ابن مالك لابن طولون الصالحى مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٧٩ مجاميع تيمور ، تاريخ دول الملوك جـ ٢ ص ١٣٤ ، بغية الوعاة ص ٥٣ وما بعدها ، طبقات الشافعية الكبرى جـ ٥ ص ٣٥٩ السلوك جـ ١ القسم الثانى ص ٦١٣ مرآة الجنان جـ ٤ ص ١٧٢ المختصر فى أخبار البشر جـ ٤ ص ٨ ، فوات الوفيـات جـ ٢ ص ٢٣٧ شرح القسطلانى على البخارى جـ ١ ص ١٤٢ ، تعليق الفرائد للدمامينى مخطوطة كلية اللغة العربية جامعة الأزهر رقم ١٠١٨٩ نحو ، تاريخ دول الاسلام جـ ٢ ص ١٧٤ ، دائرة معارف البستانى جـ ١ ص ٦٧٤ ، دائرة معارف القرن العشرين جـ ٥ ص ٤٣١ ، فهارس بروكلمان الأصل جـ ١٠ ص ٣٩٨ والملحق جـ ١ ص ٥٢١ ، اكتفاء القنوع بما هو مطبوع ص ٣٠١ معجم المطبوعات العربية والمعربة ص ٢٣٤ ، دائرة المعـارف الاسـلامية

ان ابن مالك ــ صاحب الألفية ــ أشهر من أن يعرف به ، اذ كيف يعرف بعالم « ما خلى للنحو حرمة »(١) ؟

لقد تأسف الشيخ تاج الدين الفزارى يوم موت ابن مالك فقيل له : أكان الشيخ جمال الدين فى النحو مثلك فى الفقه ؟

فقال : والله ما أنصفتموه ، لقد كان ابن مالك فى النحو مثل الشافعى فى الفقه »(٢) .

عصر ابن مالك :

قضى ابن مالك ــ رحمه الله تعالى ــ صباه حيث ولد فى الأندلس ، وأمضى زهرة شبابه ، وخريف حياته بين ربوع الشام ، ولم تكن الفترة التى عاشها فى الشام بأطيب من تلك التى قضاها فى الأندلس .

لقد كانت بلاد الأندلس على عهد ابن مالك تعيش حياة مصبوغة بالدماء ، حيث اشتد لهيب المعارك بين المسلمين والفرنجة ، وتساقطت البلاد المسلمة فى أيدى الأعداء تباعا .

المجلد الأول ص ٢٧٢ ابن مالك وأثره فى النحو مخطوطة كلية اللغة العربية للدكتور عبد المنعم هريدى حاشية الخضرى على ابن عقيل جـ ١ ص ٦ ، تاريخ آداب اللغة العربية جـ ٣ ص ١٤٥ ظهر الاسلام جـ ٣ ص ٩٣ الاعلام جـ ١ ص ٩٣١ كشف الظنون جـ ١ ص ٢٨٤ حاشية يس على التصريح جـ ١ ص ١٤ غاية النهاية لابن الجزرى جـ ٢ ص ١٨٠ ــ ١٨١ ، المزهر للسيوطى جـ ٢ ص ١٧٤ ، مقدمات كتب ابن مالك .

(١) قائل هذه العبارة الشيخ ركن الدين ابن القوبع كما فى بغية الوعاة ص ٥٥ .

(٢) ينظر تاريخ ابن الوردى جـ ٢ ص ٢٣٢ .

وفى المشرق كانت الأمـور مضطربة ، وكان ما كان من هجـوم الصليبيين والتتار ، فرأى ابن مالك بعينيه آثار أفعال هؤلاء وهؤلاء ، وشاهد عن قرب الدولة العباسية ، وهى تجـود بأنفاسها الأخيرة ثم تسقط كسفا •

وكان المجتمع الذى ضم ابن مالك فى المغرب والمشرق على السواء مجتمعا اختلطت فيه الدماء والأجناس فتميز أهلـه بالميل الى الثورة والانطباع على القسوة ، وحب الغلظة وعشق القتـل ، والتلذذ بمناظر الدماء •

لقد عاش فى ظلال المجتمع الاسلامى حينذاك أجناس متنافرة فى الأخلاق والعادات والتقاليد ، والأديان ، وفى فهم الحياة ، حين التقى فى هذا العصر : المماليك والاكراد ، والمصريون والشاميون ، والتتـار التقى فيه كل هؤلاء مع الموجـات البشرية ، الآتيـة من أوربا ، والتى تتمثل فى الحملات الصليبية المتوالية •

ومجتمع يعيش فيه كل هذه الأجناس لا يخلو من أن يكون مجتمعا طبقيا يعلو بعضه رقاب بعض •

وكان لقيام الحروب الصليبية واستمرارها ، وكثرة الانقـلابات وتواليها أثر كبير فى الانحلال الخلقى الذى شاع فى هذا الوقت ، كما كان من آثاره ظهور التعصب الدينى وقوته ، وحدته •

ومن الناحية العلمية كانت الأندلس شعلة تضىء ما حولها فى وقت خيمت فيه ظلمات الجهل على ما يجاورها من البلاد الأوربية •

كما كانت النهضة العلمية فى المشرق الاسلامى على أشدها وبخاصة بعد سقوط بغداد ، واحياء الخلافة فى مصر ، اذ فتحت أرض الكنانة

أبوابها لتستقبل أفواج العلماء الذين تكاتفوا للعمل على انقاذ التراث الثقافى الاسلامى الذى كاد يجنى عليه الجهل والظلم ، والتوحش •

حيـــاة ابن مالك :

جاء على كراريس مخطـــوطة لكتاب « تسهيل الفوائد وتكميـــل المقاصـــد » بخط مؤلفه ابن مالك : « صورة رقعة رفعها الفقـــير الى ربه محمد بن مالك •

يقبـــل الأرض ، وينهى الى الســـلطان أيد الله جنـــوده ، وأيد سعوده ، انه أعرف أهل زمانه بعلوم القراءات ، والنحو ، واللغـــة ، وفنون الأدب •

وأمله أن يعينه نفوذ من سيد السلاطين ، ومبيد الشياطين ـــ خلد الله ملكه ، وجعل المشارق والمغارب ملكه ـــ على ما هو بصدده من افادة المستفيدين ، وارشاد المسترشدين بصدقة تكفيه هم عياله ، وتغنيـــه عن التسبب فى صلاح حاله(١) ••• » •

هذه الرسالة تعطى صورة واضحة المعالم لخشونة عيش ابن مالك ـــ رحمه الله ـــ وتبين مدى ما كان فى حياته من عسر قد يشتد به فيمد يده يطلب الصدقة ، مع أنه كان يستطيع أن يغير أسلوب حيـــاته ان هو تقرب الى الولاة ، ولاريب أنه كان أهلا لذلك ، ويكفيه فخـــرا أن يحضر دروسه قاضى القضاة ليتعلم منه ويسأله عن بعض الأحاديث(٢) فهو ان لم يكن أعلم منه ، فانه يوازيه أو يساميه •

---

(١) تنظر هذه الرسالة بتمامها فى كتاب حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة للسيوطى ج ٢ ص ٧٥ •

(٢) ينظر نفح الطيب للمقرى ج ٧ ص ٢٩٥ •

وفى الوافى بالوفيات قال صـــلاح الدين الصفدى ــ يتحدث عن ابن مالك(١) •

أخبـــرنى أبو الثنـــاء محمود ــ من لفظـــه ــ أنه كان اذا صلى ابن مالك فى العادلية يشيعه قاضى القضاة شمس الدين بن خلكان الى بيته تعظيما له » •

لقد قضى الاعتداد بالنفس على ابن مالك أن يلابس دهره كمـــا شاء فى الجملة ، لا كما أراد بالتفصيل ، فضحك لجوانب الحياة المظلمة، وهزأ بما يراه غيره نعمة ، وقبل من الزمـــان حلوه ومره ، ورضى من العيش يسره وعسره •

ولا عجب بعد كل هذا من خلود آثاره فى فم الزمان فللدنيا قيم بعـــد الوفاة غير قيمهـــا فى الحيـــاة ، فكم مات اســـم صاحب قصـــور ضخمة ومبان فخمة ، وبقى اسم عالم فقير معدم كابن مالك •

وكان القدر فى هذا عادلا عدلا مطلقا ، فحرم بعد الوفاة من تمتع بالحياة ، وخلد بالذكر الحسن ، من ساءه فى حياته الزمن •

مكانة ابن مالك العلمية :

من يستفتى ما حفظه الزمان من آثار ابن مالك يجد أنه اتصـــل بنواح كثيرة من العلم من لغة ، ونحو ، وتصريف ، وعروض ، وحديث، وقراءات •• وبرز فيها جميعا وساعده على ذلك ذكاء نادره وقريحـــة وقادة ، ونفس صـــافية وحب للعـــلم ، فكان لا يرى الا وهو يقرأ ، أو يدرس ، أو يبحث أو يصنف ، أو يملى على طلابه ومريديه •

---

(١) الوافى بالوفيات جـ ٣ ص ٣٥٩ ، ٣٦٠ •

وكانت مهمته فى النظـم والتأليف صـعبة وشاقة ، ذلك أن الذين كانوا يحضرون دروسه متفاوتين فى المستوى العلمى ، والثقافى ، وفى القدرات العقلية ، والاستعدادات الشخصية وكان عليه أن يلبى رغبات الجميع ، ويشبع نهمهم •

ومن هنا اتسمت مؤلفات ابن مالك بسمات قل توافرها فى مؤلفات عالم آخر ممن سبقه أو أتى بعده •

فمؤلفاته متفاوتة بين الطـول والقصر ، ومتفاوتة بين الاطناب والايجاز ، ومتفاوتة بين السهولة ووعورة المسلك •

قد يضع الشيخ كتابا يشـتمل على عدة موضوعات ، وأحيـانا يقصر الكتاب على موضوع واحـد كالمقصور والممـدود ، والمثلث من الكلام ، وما يهمز وما لا يهمز ، والفرق بين الظاء والضاد ، والفرائد فى اللغة •

وربما دفعه اشـتغاله بالتدريس فى مؤلفاته ، وامـلاؤه ما يكتب على طلابه ، أن يكر عـلى ما ألف أو كتب فيزيد ، أو ينقص ، ويوجز أو يسهب ، وينقح أو يهذب •

كذلك أدى اطلاعه الدائم ، والدائب على مؤلفات السابقين ، وإلى ما وصل الى يده من عيون الشعر ، وروائع النثر ، والمأثور من كـلام العرب الى تغاير آرائه من كتاب لآخر •

وابن مالك فى مؤلفاته يمثل مدرسة يمكن تسميتهاباسم «مدرسة النحاة المستقلين » فهو عالم غير مقلد ، ولا متابع ، ينظر الى النحـو نظر المجتهدين ، فالعلم فى نظره ليس مقصورا على طائفة من العلماء ، ولا محدودا بزمن ، وليس صـحيحا عنده ما يقال « لم يترك السـابق للاحق » •

وقد صرح بذلك فى مقدمة كتابه (شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) حين قال : « غير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين » لذا فلا يكاد يمر موضوع من الموضوعات التى تناولها فى مصنفاته الا وألقى بدلوه فيه •

وابن مالك حين يبدى رأيه فى مسألة ما لا يكاد يبديه الا بعد أن يستعرض الآراء المختلفة ، ويذكر أدلة كل رأى ، ويناقشها ، ثم يختار الرأى الذى ترجح كفته عنده مؤيدا ما يراه بالدليل •

واذا كان لتطور الزمان آثاره فى تطور العقول ، فليس بعجيب أن يسير ابن مالك فى طريق التخفيف بعيدا عن التكلف فى التأويل والتعقيد فى ايراد الدليل ، ملتزما مبدأ السهولة ، مؤثرا جانب اليسر ، غير متعبد بآراء القدماء ، غير مهمل لها ، وانما ينظر فيها ، ويناقش أدلتها بغض النظر عن شخصية قائلها أو مكانته ، فان اتفقت مع منهجه ، ولم تخالف مبادئه التى اقتنع بها قبلها •

وان خالفت منهجه ، ولم يكن لها من الأدلة ما يدعم كيانها ، كر عليها ، وهدم أساسها الذى تعتمد عليه •

من هنا كان ابن مالك يوافق الكوفيين ان رأى الصواب معهم ، ويؤيد البصريين أن سار الحق فى ركابهم ويفند آراء هؤلاء وهؤلاء ان حادت عن طريقه ولم توافق منهجه •

ولقد تتبعت الأسس التى بنى عليها ابن مالك آراءه فى النحو فجمعت منها زهاء خمسين ومائة •

ولما كان المجال لا يتسع لها جميعا رأيت أن أقصر حديثى هنا على بعضها على أن أوالى الحديث عن البواقى فى أعداد تالية بمشيئة الله ــ تعالى ــ •

وها هى ذى :

الاجمـاع حجة :

يقصد بالاجماع الاتفـاق على الأمـر ، وفى التنزيل العـزيز ، « فأجمعوا كيدكم »(١) قال الزمخشرى(٢) : أى اجعلوه مجمعا عليه حتى لا تختلفوا .

وابن مالك ـ رحمه الله ـ كان يقف عند الأحكام التى أجمع عليها العلماء ، لا يسمح لنفسه أن يتجاوزها .

يستوى فى ذلك ما ورد الاجمـاع فيه عن العرب ، وما أجمـع عليه النحويون .

فمن الأول قوله « شرح الكافية الشافية »(٣) .

« اتفقت العرب على فتـح سين (عسى) اذا لم تتصـل بتاء الضمير ونونيه » .

ومن الثانى وقوفه عند اجماع النحـاة على امتناع تقديم خبـر (دام) حيث قال فى شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ(٤) :

« ولا يتقدم خبر (دام) باجماع » .

ذلك أن (دام) انما تعمل عمل (كان) بشرط مصاحبتها (ما) المصدرية النائبة عن ظرف الزمان .

واذا كانت (ما) فى (مادام) بمنزلة المصدر كان ما يتعلق بها من صلتها وتمامها فلا يتقدم عليها .

---

(١) من الآية رقم ٦٤ من سورة طه .
(٢) الكشاف ٢/٥٤٣ .
(٣) شرح الكافية الشافية ١/٤٥٨ .
(٤) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/١٠٩ .

هذا هو ما اتفق عليه جمهور النحاة ، وسار عليه ابن مالك ووضحه بقوله فى باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر :

« تقديم الخبر فى هذا الباب شبيه بتقديم المفعول فليحكم بجوازه ما لم يمنع مانع •

فتقول (قائما كان زيد) كما تقول : (عمرا ضرب زيد) •

فان عرض مانع فعل بمقتضاه كدخول حرف مصدرى على (كان) نحو (أن يكون زيد صديقك خير من أن يكون عدوك) •

فتقديم الخبر فى مثل هذا ممتنع لأن الفعل صلة لـ (أن) ومعمول الصلة داخل فى حكم الصلة •

ولهذا امتنع تقديم خبر (دام) عليها أبدا لأنها لا تخلو من وقوعها صلة لـ (ما) •

وكثيرا ما يتخذ ابن مالك من اجماع النحاة على رأى فى قضية ما سندا يرتكز عليه فى تأييده رأيه فى قضية أخرى •

من هذا قوله فى كتابه « شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد »(١) •

« للنحويين فى أسماء الاشارة مذهبان :

أحدهما : أن لها مرتبتين : قريبة وبعيدة كالمنادى •

الثانى : أن لها ثلاث مراتب : قريبة وبعيدة ومتوسطة ، وهذا هو المشهور وان كان الأول أولى بالصواب » •

---

(١) شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ١/٤٠ مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ١٠ ش نحو •

ثم قال :

الأول هو الصحيح وهو الظاهر من كلام المتقدمين ، ويدل على صحته أربعة أوجه :

أحدها : أن النحويين مجمعون على أن المنادى ليس له الا مرتبتان :

مرتبة للقرب تستعمل فيها الهمزة .

ومرتبة للبعد ، وما هو فى حكمه تستعمل فيها بقية الحروف .

والمشار اليه شبيه بالمنادى فليقتصر فيه على مرتبتين الحاقا للنظير بالنظير » .

ومن ذلك قوله يستدل لمذهبه أن ناصب المستثنى بـ (الا) هو الأداة نفسها لا (استثنى) مضمرا ، وهو مذهب الزجاج والمبرد عزاه اليهما السيرافى قال ابن مالك(١) :

« هذا مردود لمخالفته النظائر اذ لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه لا باضمار ولا باظهار .

ولو جاز ذلك لنصب ما ولى (ليت) و (كأن) و (لا) بـ (أتمنى) و (أشبه) و (أنفى) .

وفى الاجماع على امتناع ذلك دلالة على فساد اضمار (استثنى) » .

وقد يتخذ ابن مالك من الاجماع دليلا يعتمد عليه فى هدم رأى من يخالفه ومن ذلك قوله يرد ما ذهب اليه الزمخشرى فى « الكشاف »(٢) من اجازة عطف المعرفة على النكرة عطف بيان :

---

(١) المرجع السابق ١/١١١ .

(٢) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ١/٤٤٧ .

« ولما كان المقصود بعطف البيان مساويا المقصود بالنعت وجب تساويهما فى مواقعه المتبوع فى التعريف والتنكير ، وامتنع تخالفهما .

وقد أجاز الزمخشرى فى الكشاف تخالفهما فجعل قوله ـ تعالى ـ (مقام ابراهيم)(١) معطوفا على قوله (آيات بينات) وغفل عن الاجماع على أن ذلك لا يجوز كما لا يجوز نعت نكرة بمعرفة »(٢) .

أحق ما ينوب عن الشىء ما كثرت مصاحبته له وان لم يكن أصله :

المعروف عن المصدر أنه الموضوع بأصالة على المعنى الصادر من المحدث به عنه كـ (نطق) أو القائم به كـ (علم) أو الواقع عليه كـ (زكام) .

ويجاء بالمصدر مع فعل متصرف ، أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، ولا يعمل فيه فعل غير متصرف كفعل التعجب ، ولا صفة مشبهة بفعل غير متصرف كأفعل التفضيل .

ويستغنى بذكر المصدر الذى له فعل عن فعله فى الخبر نحو : (حمدا وشكرا لا كفرا) والدعاء كـ (سقيا ورعيا) و (جدعا وبعدا) والأمر والنهى نحو (قياما لا قعودا) .

فاضمار ناصب المصدر فى هذا وما أشبهه لازم ، لأن المصدر بدل من اللفظ به فذكره جمع بين البدل والمبدل منه .

والفراء يرى ذلك مطردا غير متوقف على سماع خبرا كان ما يرد

---

(١) من الآية رقم ٩٧ من سورة آل عمران .
(٢) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢/٥١٨ .

فيه ذلك،طلباً بشرط أن يكون الموضع صالحالوقوع الفعل فيه مجردا(١)

وسيبويه يقصر ذلك على ما سمع •

والمعروف ــ أيضا ــ أن أسماء الأفعال هى كل ما لازم النيابة عن فعل دون تعلق بعامل •

والنائب من أسماء الأفعال عن الماضى والمضارع قليل بخلاف النائب عن فعل الأمر فانه كثير، ذلك أنه ينوب عن الأفعال اللازمة ، وعن الأفعال المتعدية ، بخلاف النوعين الأولين فانهما لا ينوبان الا عن أفعال لازمة •

ولكثرة ما ينوب من أسماء الأفعال عن فعل الأمر جعل بعضه مقيسا، وهو الموازن لـ (فعال) مصوغا من فعل ثلاثى مجرد كـ (تراك) بمعنى : اترك •

فسيبويه يجعل هذا النوع مقيسا غير مقصور على السماع بشرط كون الفعل الذى يصاغ منه كـ (نزل) و (ترك) فى عدم الزيادة على ثلاثة أحرف يستوى فى ذلك الفعل اللازم ، والفعل المتعدى •

وهكذا أجاز سيبويه القياس على باب (نزال) و (تراك) بينما قصر ما ورد من باب (سقيا) وما شابهه على السماع •

ولكن ابن مالك بتطبيقه أصلا من الأصول النحوية التى اعتنقها رفض رأى سيبويه بل استبعد أن يكون هذا الرأى قد ورد عن سيبويه فقال فى « باب اعمال المصدر »(٢) •

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ٦٦٢/٢ •

(٢) شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٥٩/٢ •

« وقد نص سيبويه على أن باب (تراك) مقيس فمن المستبعد ألا يكون عنده باب (سقيا) مقيسا مع كون المصدر أصل الفعل ، وكثير المصاحبة له فى توكيد وغيره وأحق ما ينوب عن الشىء ما كثرت مصاحبته له وان لم يكن أصله ، فاذا ثبتت الأصالة مع كثرة المصاحبة لزم الترجيح ، وكان الغاؤه غير صحيح » .

الاخراج عن الأصل لا يقبل الا بدليل :

من نواسخ الابتداء (كان) وأخواتها ، وهى تدخل على المبتدأ فترفعه ويسمى اسمها ، وربما سمى فاعلا مجازا لشبهه به ، وقد وقع ذلك فى عبارة المبرد وعبر سيبويه عنه بـ (اسم الفاعل)(١) مرة وبـ (الفاعل) (٢) أخرى .

وتنصب هذه الأدوات خبر المبتدأ ، ويسمى خبرها ، وربما سمى مفعولا مجازا لشبهه به وبهذا عبر المبرد ، وعبر سيبويه عنه بـ (اسم المفعول)(٣) مرة وبـ (المفعول) (٤) أخرى .

وقد اختلف النحاة فى دلالة هذه الأفعال على الحدث فمنعه قوم منهم المبرد ، وابن السراج(٥) والفارسى ، وابن جنى(٦) ، وابن برهان ، والجرجانى ، والشلوبين(٧) .

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ١/٤٥ .
(٢) المرجع السابق ١/٤٩ .
(٣) المرجع السابق ١/٤٥ .
(٤) المرجع السابق ١/٥٠ .
(٥) ينظر الأصول فى النحو لابن السراج ١/٧٤ .
(٦) اللمع فى العربية لابن جنى ص ٨٥ .
(٧) همع الهوامع ١/١١٣ .

لكن المشهور والمنصور أن هذه الأدوات تدل على الحدث والزمان كسائر الأفعال وهو مذهب ابن مالك ، والظاهر من قول سيبويه والمبرد، وما صرح به السيرافى فى شرحه للكتاب(١) .

وفى كتابه « تسهيل الفوائد » قال ابن مالك يتحدث عن أفعال باب (كان)(٢) .

« وتسمى نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع ، لا لأنها تدل على زمن دون حدث فالأصح دلالتها عليهما الا (ليس) » .

وفى « شرح التسهيل » تصدى ابن مالك لابطال رأى من قال بعدم دلالة هذه الأفعال على الحدث فذكر عشرة أدلة منها قوله(٣) .

« ان مدعى ذلك معترف بأن الأصل فى كل فعل الدلالة على المعنيين فحكمه على العوامل المذكورة بما زعم اخراجها عن الأصل فلا يقبل الا بدليل » .

اذا أمكن تقدير الأصل فلا عدول عنه :

قد يقع خبر المبتدأ ظرفا أو جارا ومجرورا وحينئذ لا بد من مقدر يتعلق به ، وذلك المقدر اما فعل ، أو اسم فاعل .

فذهب الزمخشرى تبعا للفارسى الى أن المقدر فعل لأنه الأصل فى العمل ، ولتعين الفعل فى الصلة فقال فى « المفصل » يتحدث عن خبر المبتدأ(٤) .

---

(١) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٥٢ .

(٢) ص ٥٢ وما بعدها .

(٣) ١/٥٤ وما بعدها .

(٤) المفصل للزمخشرى ٢٤ .

والخبر على نوعين مفرد وجملة :

فالمفرد على ضربين : خال من الضمير ، ومتضمن له ، وذلك (زيد غلامك) و (عمر ومنطلق) والجملة على أربعة أضرب : فعلية ، واسمية ، وشرطية ، وظرفية .

وذلك (زيد ذهب أخوه) و (عمرو أبوه منطلق) و (بكر ان تعطه يشكرك) و (خالد فى الدار) .

وتابع ابن الحاجب الزمخشرى فى الكافية ، والرضى فى شرحها حيث قال :

« وأكثرهم على أن المحذوف المتعلق به فعل لأننا نحتاج الى ذلك المحذوف للتعلق ، وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل فى نحو (أنا مار بزيد) لمشابهته للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالأصل أولى .

وأيضا للقياس على (الذى فى الدار زيد) و (كل رجل فى الدار فله درهم) والمتعلق فى الموضعين فعل لا غير »(١) .

وفى « شرح المفصل » أيد ابن يعيش ما ذهب اليه الزمخشرى فقال(٢) .

« واعلم أن الخبر اذا وقع ظرفا أو جارا ومجرورا نحو (زيد فى الدار) و (عمرو عندك) ليس الظرف بالخبر على الحقيقة لأن (الدار) ليست من (زيد) فى شىء ، وانما الظرف معمول الخبر ونائب عنه .

والتقدير : زيد استقر عندك ، أو حدث أو وقع ونحو ذلك .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٩٣/١ .

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١ .

فهذه هى الأخبـــار فى الحقيقـــة بلا خلاف بين البصريين ، وانما حذفتها وأقمت الظرف مقامها ايجازا لما فى الظرف من الدلالة عليها..» .

وذهب قوم منهم ابن السراج(١) وأبو الفتـــح ابن جنى(٢) الى أنه اذا وقع الظرف ، أو الجار والمجرور خبرا قـــدر تعلقهما باسم ، وعليه فالاخبار بالظرف ، والجار والمجرور من قبيل المفردات اذ أنه يتعلق بمفرد تقديره (مستقرا) أو (كائن) أو نحوهما .

واذا كان ذلك كذلك فهو أولى لأنه كلما قل الاضمار كان التقدير أرجـــح .

هذا الى أن الأصل فى الخبر أن يكون مفردا ، واذا ما قدر تعلق الظرف والجار والمجرور بفعل كان من قبيل الجمل ، ولا شك أن اضمار الأصـــل أولى .

ومراعاة هذا الأصل هى التى دعت ابن مالك الى تأييد ابن السراج فقال(٣) يستدل على ترجيحه أن يكون متعلق الظرف والجار والمجـــرور الواقعين خبرا اسم مفرد :

« الفعل المقدر جملة باجماع ، واسم الفاعل ـــ عند المحققين ـــ ليس بجملة والمفرد أصل فى باب الخبر ، وقد أمكن فلا عدول عنه » .

اذا حذف العامل لا يختصر عمله :

المستثنى هو المخرج تحقيقـــا أو تقـــديرا من مذكور أو متروك بـــ (الا) أو ما بمعناها بشرط الفائدة .

---

(١) الأصول فى النحو لابن السراج ٦٣/١ .
(٢) شرح الكافية للرضى ٩٣/١ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٩٥/١ .

فالمخرج تحقيقـا معروف والمخرج تقـديرا كقوله ـ تعالى ـ (ما لهم به من علم الا اتباع الظن)(١) .

فـ (الظن) غير داخل تحقيقا فى العلم وانما هو مستحضر بذكر العلم لقيامه مقامه فى كثير من المواضع ، فهو فى تقدير الداخل فيه وان لم يكن على سبيل الحقيقة .

والمخرج من مذكـور معروف والمخرج من متروك كقوله ـ تعالى (لا يمسه الا المطهرون)(٢) .

ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أن الأداة تخرج الاسم الثانى من الاسم الأول وحكمه من حكمه .

ومذهب الكسائى أن الاسم الثانى مخرج من الاسم الأول ، وفى الوقت نفسه هو مسكوت عن حكمه ، فاذا قيل : (قام القوم الا سعيدا) يحتمل أن (سعيدا) قام ، كما يحتمل أن (سعيدا) لم يقم .

وذهب الفراء الى أن أداة الاستثناء لم تخرج الاسم من الاسم، وانما أخرجت الوصف من الوصف .

ففى المثال السابق القيام للقوم موجب ، وهو عن (سعيد) منفى.

وقد ذهب العلماء فى العامل فى المستثنى بـ (الا) مذاهب شتى.

أحدها : أنه نفس (الا) وحـدها واليه ذهب ابن مالك زاعمـا أنه مذهب سيبويه والمبرد .

---

(١) من الآية رقم ١٥٧ من سورة النساء .
(٢) من الآية رقم ٧٩ من سورة الواقعة .

الثانى : تمام الكلام كما انتصب (درهما) بعد (عشرين) نص على ذلك سيبويه(١) .

الثالث : الفعل المتقدم بوساطة (الا) واليه ذهب السيرافى ، والفارسى وابن الباذش .

الرابع : الفعل المتقدم بغير وساطة (الا) وهو مذهب ابن خروف .

الخامس : فعل محذوف من معنى (الا) تقديره (استثنى) وهو رأى الزجاج .

السادس : المخالفة ، وحكى عن الكسائى .

السابع : أن (الا) مركبة من (ان) ــ بكسر الهمزة والنون المشددة ــ و (لا) ثم خففت (ان) وأدغمت فى (لا) .

حكاه السيرافى عن الفراء .

وأيد هذا الرأى ابن عصفور وزاد عليه قوله : فاذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم (ان) ، واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم (لا) لأنها عاطفة(٢) .

الثامن : أن العامل النصب فى المستثنى (أن) ــ بفتح الهمزة وتشديد النون ــ محذوفة هى وخبرها .

والتقدير فى نحو (قام القوم الا سعدا) الا أن سعدا لم يقم .

حكاه السيرافى عن الكسائى .

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٢/٣١٠ .

(٢) ينظر التصريح على التوضيح ١/٣٤٩ .

وهذه الآراء جميعها ذكرها ابن مالك فى (شرح التسهيل) وأيد الرأى الأول بالدليل ، ثم تتبع الآراء التالية يهدم أدلتها ويقيم أدلة بطلانها ، ومما قاله فى رد المذهب الثامن(١) .

« لو كانت (أن) مقدرة لم يتم الكلام بمنصوبها مقتصرا عليه ، كما لا يتم به اذا ذكرت ، لأن العامل اذا حذف لا يختصر عمله » .

استحقاق عامل واحد سببين فى حال واحدة محال :

من الأفعال ما يدخل على المبتدأ والخبر فينصبهما مفعولين وهو ما يسمى بباب (ظن) ويختص المتصرف من الأفعال القلبية فى هذا الباب بأمور منها الالغاء ، وهو ترك العمل لغير مانع لفظا أو محلا ، ولها فيه ثلاثة مواضع :

موضع يترجح فيه الالغاء ، وذلك اذا تأخر الفعل عن الجزأين نحو (زيد عالم ظننت) .

وموضع يترجح فيه الاعمال ، وذلك اذا تقدم الفعل على الجزأين متقدما عليه بعض الكلام ويمثل له النحويون بقول كعب بن زهير(٢) :

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل

حيث ألغيت (اخال) متقدمة على الجزأين لتقدم بعض الكلام عليها .

وموضع يستوى فيه الالغاء والأعمال ، وذلك اذا ما وقع الفعل بين الجزأين نحو (زيد ظننت عالما) و (زيد ظننت عالم) .

---

(١) ينظر شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ٧٩/١ .

(٢) من البسيط من قصيدة كعب بن زهير المشهورة والرواية فى ديوان كعب ص ٩ :

أرجو وآمل أن يعجلن فى أيد وما لهن طوال الدهر تعجيل

وقد تؤكد الجملة بمصدر فعل من هذا الباب بدلا من لفظه منصوبا فيقال : (زيد منطلق ظنك) و (زيد ظنك منطلق) .

فـ (ظنك) مصدر مؤكد للجملة ، وهو نائب مناب الفعل ، وقد تفرقت آراء العلماء فى هذا المصدر .

فأجاز بعضهم أعماله ومنهم المبرد ، والزجاج(١) .

وصرح ابن السراج بالغائه فقال(٢) :

« ويلغى المصدر من هذه الأفعال كما يلغى الفعل فتقول : (عبد الله ظنى قائم) ومثله (فى ظنى) و (فيما أظن) و (ظنا منى) فهذا يلغى وهو نصب تريد : أظن ظنا .

وأجاز الأخفش وتبعه كثير من العلماء تقديم هذا المصدر على الجملة فيصح على هذا المذهب أن يقال : (ظنك زيد منطلق) .

قال ابن عقيل(٣) :

« والصحيح عند أكثر من أجاز التقديم أنه لا يجوز اعماله » .

ولابن مالك فى هذه المسألة رأيه الخاص فهو يمنع اعمال هذا المصدر ، كما يمنع تقديمه ، ذلك لأنه يتعارض مع أصل من الأصول التى بنى عليها مذهبه فى النحو فقال « فى باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر »(٤) .

« قد ينوب عن الفعل مصدره منتصبا انتصاب المصدر المؤكد للجمل فيجب الغاؤه نحو : (زيد منطلق ظنك) أو (زيد ظنك منطلق) .

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٦٦ .
(٢) الأصول لابن السراج ١/١٨٤ .
(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٦٧ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/٧٩ .

ويقبح تقديمه لأن ناصبه فعل يدل عليه الجملة فقبح تقديمه كما قبح تقديم (حقا) من قولك (زيد قائم حقا) •

ولذلك لم يعمل لأنه لو عمل — وهو مؤكد — لاستحق التقديم بالعمل ، والتأخير بالتأكيد واستحاق عامل واحد سببين تقديما وتأخيرا فى حال واحدة محال » •

الاستعمال يجرى على سنن واحد :

تحذف (كان) كثيرا وهى مرادة ، وذلك لكثرتها فى الكلام فمن ذلك قولهم :

« الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر » ففى هذه المسألة أربعة أوجه من الاعراب :

نصبهما جميعا •

ورفعهما جميعا •

ونصب الأول ورفع الثانى •

ورفع الأول ونصب الثانى •

فاذا نصبا جميعا قيل : «الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا فخيرا» وانتصابهما بفعلين مضمرين : أحدهما شرط ، والآخر جزاء حذفا للدلالة « ان » عليهما ، اذ لا يقع بعدها الا فعل ، والتقدير : ان كان عملهم خيرا فيكون جزاؤهم خيرا أو فهم يجزدن خيرا •

فالأول خبر (كان) المحذوفة ، والثانى خبر (كان) الثانية ان قدرت (كان) أو مفعول ثان ان قدر (يجزى) •

واذا رفعا فقيل « ان خير فخير ، وان شر فشر » •

فالأول مرفوع بفعل محذوف والتقدير « ان كان عملهم خير فجزاؤهم خير » ولا يرتفع الا على هذا التقدير لوقوعه بعد (ان) الشرطية وحرف الشرط لا يقع بعده مبتدأ لأن الشرط لا يكون بالأسماء فيكون ارتفاع (خير) الأول على أنه اسم (كان) والخبر محذوف،وهو الجار والمجرور • وهو عربى جيد(١) ويجوز أن يكون المضمر (كان) التامة فلا يحتاج الى خبر •

وأما (خير) الثانى فمرتفع لأنه خبر مبتدأ محذوف لأن الجزاء قد يكون بالجمل الاسمية اذا كان معها الفاء •

واذا نصب الأول ورفع الثانى فقيل « ان خيرا فخير » وهو الوجه المختار فيكون انتصاب الأول بتقدير فعل كأنه قيل « ان كان عملهم خيرا » ــ على ما ذكر فى الوجه الأول ــ •

ويكون ارتفاع (خير) الثانى على أنه خبر مبتدأ وتقديره « فجزاؤهم خير » ــ على ما ذكره فى الوجه الثانى ــ •

وانما كان هذا الوجه هو المختار لأن (ان) من حيث هى شرط تقتضى الفعل لأن الشرط بالاسم لا يصح فلم يكن بد من تقدير فعل اما (كان) أو نحوها فاذا نصب كان باضمار (كان) والفعل لابد له من فاعل وهما كالشىء الواحد واذا رفع كان باضمار (كان) وخبرا لها أو شيئا فى موضع الخبر والخبر بمنزلة المفعول ، والمفعول منفصل من الفعل أجنبى منه ، فهما شيئان ، وكلما كثر الاضمار كان أضعف •

واختير رفع الثانى لدخول الفاء فى الجواب والفاء انما أتى بها

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٩٧ •

فى الجواب اذا كان مبتدأ وخبرا ، فاما اذا كان فعلا لم يحتج الى الفاء .

واذا رفع الأول ونصب الثانى فقيل « ان خير فخيرا وان شر فشرا » رفع الأول على أنه اسم (كان) ونصب الثانى على أنه خبر (كان) الثانية ان قدرت أو مفعول ثان ان قدر (يجزى) ويكون التقدير « فهم يجزون خيرا » .

قال ابن مالك(١) :

« وارتفاع الاسم قبل الفاء فى مثل (ان خيرا فخير) بـ (كان) الناقصة أولى من ارتفاعه بـ (كان) التامة » .

وسبب ذلك أن اضمار الناقصة متعين وهو مع الرفع ممكن فوجب ترجيحه ليجرى الاستعمال على سنن واحد .

الأصل عدم الاشتراك :

(أ) من أنواع الجموع الجمع بألف وتاء مزيدتين،ويجمع بالألف والتاء المزيدتين المؤنث بالمعنى كـ (زينب) والمؤنث فى اللفظ كـ (حمزة) والمؤنث فى اللفظ والمعنى كـ (فاطمة)والمؤنث بالألف المقصورة كـ(حبلى) أو الممدودة كـ (صحراء) كما يجمع بالألف والتاء بعض أنواع المذكر كـ (حسام) و (حمام) .

وقد تسلم فى هذا الجمع بنية الواحد كـ (زينبات) وقد تتغير فيه بعض الحركات كـ (سجدات) أو الحروف كـ (حبليات) و (صحراوات) .

---

(١) شرح تسهيل الفوائد ١/٥٩ .

ولهذا أطلق العلماء على هذا اللون من الجموع ما جمع بألف وتاء مزيدتين ليعم جمع المؤنث ، وجمع المذكر ، وما سلم فيه المفرد ، وما تغير .

ومهما يك من شيء فان هذا الجمع يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة ، وربما نصب بالفتحة على لغة ان كان مفرده محذوف اللام ولم ترد اليه فى الجمع ، ومن ذلك ما حكاه الكسائى من قول العرب : (سمعت لغاتهم) ــ بفتح التاء جمع لغة ــ وهى كلمة حذفت لامها ولم ترد فى الجمع .

ورد أبو على الفارسى ما ذهب اليه الكسائى وبعض العلماء من أن (لغاتهم) فى (سمعت لغاتهم) جمع بالألف والتاء مفرده (لغة) .

وزعم أن (لغاتهم) فيما حكاه الكسائى ليس بجمع وانما هو مفرد ردت لامه والأصل (لغية) أو (لغوة) تحرك حرف العلة،وانفتح ما قبله فقلبت ألفا فصار (لغاة)(١) ثم أضيف الى الضمير فأصبح (لغاتهم) .

وهذا الذى ذهب اليه أبو على الفارسى رفضه ابن مالك ورده بقوله(٢) : « أن جمعية (لغة) على (لغات) فى غير (سمعت لغاتهم) ثابتة باجماع ، والأصل عدم الاشتراك ، ولاسيما بين أفراد وجماعات » .

(ب) ذهب غير الزجاج أبى اسحاق الى أن (ايا) ضمير لا ظاهر مستدلين بأنه يخلف ضمير النصب المتصل عند تعذره لتقديم

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ٥٦/١ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١٦/١ .

العامل نحو (اياك أكرمت) أو لاضماره نحو : (اياك والأسد) أو لانفصاله بحصر أو غيره نحو (ما أكرم الا اياك وأكرمته واياك) .

فخلفه كما يخلف ضمير الرفع المنفصل ضمير الرفع المتصل عند تعذره فنسبة المنفصلين من المتصلين نسبة واحدة .

ولأن بعض المرفوعات كجزء من رافعه ، وقد ثبت لضميره منفصل فثبوت ذلك لضمير النصب أولى اذ لا شيء من المنصوبات كجزء من ناصبه .

ولأن (ايا) لا تقع دون ندور فى موضع رفع وكل اسم لا يقع فى موضع رفع فهو مضمر أو مصدر أو ظرف أو حال أو منادى ومباينة (ايا) لغير المضمر متيقنة فتعين كونه مضمرا .

ولأن (ايا) لو كان ظاهرا لكان تأخره عن العامل واتصاله به جائزا بل راجحا على انفصاله عنه وتقدمه عليه كحال غيره من المنصوبات الظاهرة والأمر بخلاف ذلك فامتنع كونه ظاهرا ولزم كونه ضميرا لكنه وضع بلفظ واحد فافتقر الى وصله بما يبين المراد به من الكاف وأخواتها .

وقد اختلف النحاة فى هذه اللواحق فذهب كثير منهم الزمخشرى الى أن هذه اللواحق حروف فقال فى « المفصل »(١) .

« والحروف التى تتصل بـ (ايا) من الكاف ونحوها لواحق للدلالة على أحوال المرجوع اليه وكذلك التاء فى (أنت) ونحوها فى أخواته ، ولا محل لهذه اللواحق من الاعراب ، انما هى علامات كالتنوين وتاء التأنيث وياء النسب » .

---

(١) المفصل ص ١٢٧ .

ومما قاله ابن يعيش فى شرح ذلك(١) :

واذ ثبت أنه مضمر كانت اللاحقة له حرفا مجردا من معنى الاسمية للخطاب .

وانما قلنا ذلك لأنه لو كان اسما لكان له موضع من الاعراب . ولو كان له موضع من الاعراب لكان اما رفعا واما نصبا واما جرا .

فلا يجوز أن يكون فى موضع مرفوع لأن الكاف ليست من ضمائر المرفوع ولا يجوز أن يكون منصوبا لأنه لا ناصب له ألا ترى أنك اذا قلت (اياك أخاطب) كانت (ايا) هى الاسم واذا كانت الاسم كانت مفعولة لهذا الفعل واذا كان كذلك فبقى الكاف بلا ناصب ، اذ هذا الفعل لا يتعدى الى أكثر من مفعول .

ولا يجوز أيضا أن يكون مجرورا لأن الجر فى كلامهم انما هو من وجهين اما بحرف واما باضافة اسم .

ولا حرف جر ههنا يكون مجرورا به .

ولا يجوز أن يكون مخفوضا باضافة (ايا) اليه لأنه قد قامت الدلالة على أنه اسم مضمر والمضمر لا يضاف لأن الاضافة للتخصيص والمضمرات أشد المعارف تخصيصا فلم تحتج الى الاضافة .

واذا ثبت أنه ليس باسم كان حرفا بمعنى الخطاب مجردا من مذهب الاسمية » .

وذهب الخليل الى أن (ايا) فى (اياك) اسم مضمر مضاف الى الكاف وحكى عن المازنى مثله فهو عنده مضمر أضيف الى ما بعده

---

(١) شرح المفصل ٣/٩٩ وما بعدها .

واعتمد على ما حكـاه سيبويه عن العـرب حين قال : « حـدثنى من لا أتهم عن الخليـل أنه سـمع أعرابيا يقـول : « اذا بلغ الرجـل الستين فاياه وايا الشواب »(١) فوقوع الظـاهر موقع هذه اللواحق مخفوضا بالاضافة يدل على أنها أسماء فى محل خفض •

وحكـى عن أبى عثمـان أنه قال : لولا قولهم وايا الشـوائب لكانت الكاف للمخاطب •

وحكى سـيبويه عن الخليـل أنه قال لو أن قائلا قال : « اياك نفسك لم أعنفه »(٢) يريد لو أكدها بمؤكد لم يكن مخطئا •

ولقد عضـد ابن مالك مذهب الخليل وسيبويه والمازنى والأخفش الذين ذهبوا الى أن اللواحق لـ (ايا) أسماء معتمدا على أن الأصل عـدم الاشتراك وهـو من القضـايا التى بنى عليها مذهبه النحـوى فقـال(٣) :

« ان الأصل عدم اشتراك اسم وحرف فى لفظ واحد ، وفى القول باسمية اللواحق سلامة من ذلك فوجب المصير اليه » •

الأصل عدم التقدير :

حق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه :

تقع الجملة الخبرية حالا وهى غير مصدرة بـ (لن) ولا بحرف تنفيس ، فلا يقال : (جئت سأفعل) ولا (جئت لن أفعل) •

---

(١) كتاب سيبويه ٢٧٩/١ •

(٢) نفس المرجع والصفحة •

(٣) شرح التسهيل ٢٥/١ أ •

ولكن يقال : (جئت أفعل) و (جئت لا أفعل) .

ولابد من اشتمال الجملة الحالية على ضمير يعود على صاحب الحال كقوله ـ تعالى ـ (قال اهبطوا بعضكم لبعض عدو)(١) .

أو على واو تقوم مقامه كقوله ـ تعالى ـ (لئن أكله الذئب ونحن عصبة)(٢) .

أو على الضمير والواو معا كقوله ـ تعالى (ولا تباشروهن وأنتم عاكفون فى المساجد)(٣) .

فان كانت الجملة مصدرة بمضارع مثبت أو منفى بـ (لا) ووقعت حالا استغنت بالضمير فى غير ندور كقوله ـ تعالى ـ (وتذرهم فى طغيانهم يعمهون)(٤) وكقوله ـ تعالى ـ (وما لنا لا نؤمن بالله)(٥) .

ومن النادر قراءة ابن ذكوان(٦) (فاستقيما ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون)(٧) ـ بتخفيف النون مكسورة .

والتزم العرب الاستغناء بالضمير عن الواو اذا صدرت جملة الحال بماض تال لـ (الا) أو متلو بـ (أو) .

---

(١) من الآية رقم ٢٤ من سورة الأعراف .

(٢) من الآية رقم ١٤ من سورة يوسف .

(٣) من الآية رقم ١٨٧ من سورة البقرة .

(٤) من الآية رقم ١١٠ من سورة الأنعام .

(٥) من الآية رقم ٨٤ من سورة المائدة .

(٦) ينظر غيث النفع ص ٢٤٧ فعلى قراءة ابن ذكوان (لا) نافية والفعل بعدها مرفوع بثبوت النون وعلى قراءة الباقين تكون (لا) ناهية والنون المشددة للتوكيد .

(٧) من الآية رقم ٨٩ من سورة يونس .

فمن الأول قوله ــ تعالى ــ (ما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزئون)(١) .

ومن الثانى قول الشاعر(٢) :

كن للخليل نصيرا جار أو عدلا ولا تشح عليه جاد أو بخلا

فان لم يكن الفعل الماضى الواقع حالا تاليا لـ (الا) ولا متلوا لـ (أو) وكان معه ضمير يعود على صاحب الحال قرن بـ (قد) والواو معا ، أو خلا منهما معا ، أو قرن بالواو وحدها ، أو بـ (قد) وحدها .

فاقترانه بـ (قد) والواو معا كقوله ــ تعالى ــ (أنى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر)(٣) .

وخلوه منهما معا كقوله ــ تعالى ــ (أو جاء وكم حصرت صدورهم)(٤) واقترانه بالواو وحدها كقوله ــ تعالى ــ (ونادى نوح ابنه وكان فى معزل)(٥) واقترانه بـ (قد) وحدها كقول النابغة(٦) :

وقفت بربع الدار قد غير البلى معارفها والساريات الهواطل

هذا هو رأى الجمهور .

---

(١) من الآية رقم ٣٠ من سورة يس

(٢) من البحر البسيط لم ينسب لقائله وينظر العينى جـ٣ ص٢٠٢

(٣) من الآية رقم ٤٠ من سورة آل عمران

(٤) من الآية رقم ٩٠ من سورة النساء

(٥) من الآية رقم ٤٢ من سورة هود

(٦) من البحر الطويل وينظر ديوان النابغة ص ٥٧

وفى كتابه « المقرب » خالف ابن عصفور هذا الرأى حين قال(١) :

« ولا يجوز أن يكون الفعل الماضى لفظا ومعنى حالا حتى تكون معه (قد) مظهرة أو مضمرة » .

قال السيوطى فى همع الهوامع(٢) :

« هذا ما جزم به المتأخرون كالأبدى ، والجزولى ، وهو قول المبرد والفارسى » .

ولم يرتض ابن مالك هذا الرأى وانما قال(٣) :

« وجود (قد) مع الفعل المشار اليه — يقصد الماضى لفظا ومعنى — لا يزيد معنى على ما يفهم به اذا لم توجد .

وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه » .

وقال فى موضع آخر(٤) :

« زعم قوم أن الفعل الماضى لفظا لا يقع حالا وليس قبله (قد) ظاهرة الا وهى مقدرة .

وهذه دعوى لا تقوم على حجة لأن الأصل عدم التقدير » .

ثم قال :

« وأجاز بعض من قدر (قد) قبل الفعل الماضى الاستغناء عن تقديرها بجعل الفعل صفة لموصوف مقدر وهو أيضا تكلف شىء لا حاجة اليه » .

---

(١) ينظر المقرب لابن عصفور جـ ١ ص ١٥٢

(٢) همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى جـ ١٠ ص ٢٤٧

(٣) شرح تسهيل الفوائد لابن مالك جـ ٢ ص ١٣٠

(٤) شرح تسهيل الفوائد جـ ٢ / ١٥١

أصل كل عامل أن يتقدم على معموله :

ذهب سيبويه الى أن المبتـــدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ ، وقد صرح بهذا فى مواضع كثيرة منها قوله(١) :

« المبتدأ كل اسم ابتدىء به ليبنى عليه الكلام .. فالمبتدأ الأول، والمبنى عليه ما بعده فهما مسند ومسند اليه .

واعلم أن المبتدأ لابد أن يكون المبنى عليه شىء هو هو ، أو يكون فى مكان أو زمان وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعدما يبتدأ به .

فأما الذى بنى عليه شىء هو هو فان المبنى يرتفع به كما ارتفـــع هو بالابتداء(٢) . وذلك قولك (عبد الله منطلق) .

ارتفـــع (عبد الله) لأنه ذكر ليبنى عليـــه (المنطلق) وارتفـــع (المنطلق) لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته » .

وقد وجه النقد لهذا الرأى بناء على أن المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو قولهم (القائم أبوه ضاحك) .

فلو كان المبتدأ رافعا للخـــبر لأدى ذلك الى اعمال شىء واحـــد (القائم) رفعين فى شيئين (أبوه) و (ضاحك) وهذا لا نظير له .

ويمكن الرد عـــلى هذا الاعتراض بأن ذلك انما يلزم اذا اتحـــدت الجهـــة ، وهى هنا مختلفة لأن طلب المبتدأ للفـــاعل فى نحو هذا المثال

---

(١) كتاب سيبويه ١/٢٧٨

(٢) عرف ابن مالك الابتداء فقال فى تســـهيل الفوائد ص ٤٤ « الابتداء كون ذلك كذلك » يقصد كون ما عدم حقيقة أو حكما عاملا لفيظا عادما حقيقة أو حكما عاملا لفظيا .

من حيث كون الفاعل محكوما عليه بالمبتدأ وطلب المبتدأ للخبر من حيث كون الخبر محكوما به للمبتدأ .

كما ضعف رأى سيبويه بأن المبتدأ قد يكون جامدا أو ضميرا وهما لا يعملان .

ويمكن الاجابة عن هذا الاعتراض بأنه انما يلزم اذا كان المبتدأ يعمل بطريق الشبه بالفعل ، والأمر ليس كذلك لأن المبتدأ يعمل بطريق الأصالة .

وهناك آراء كثيرة وردت مخالفة لما ذهب اليه سيبويه فى رافع المبتدأ والخبر أشهرها :

(أ) ما ذهب اليه الأخفش ومن تبعه من العلماء كالرمانى ، وأبو البقاء(١) وهو أن الابتداء عمل فى المبتدأ والخبر الرفع .

(ب) ما ذهب اليه أبو اسحاق الزجاج وأصحابه ونسب الى المبرد(٢) ، وصرح به ابن السراج وهو أن المبتدأ مرفوع بالابتداء أما الخبر فهو مرفوع بالابتداء بوساطة المبتدأ .

قال ابن السراج(٣) :

« المبتدأ رفع بالابتداء ، والخبر رفع بهما » .

(ج) ما ذهب اليه الجرمى ، وكثير من البصريين وهو أن المبتدأ والخبر مرفوعان بالتجرد للاسناد(٤) .

---

(١) ينظر همع الهوامع ١/٩٤ والتصريح ١/١٥٩
(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٠٦ الأشمونى ١/١٩٤
(٣) الأصول فى النحو لابن السراج ١/٥٨
(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٠٦

(د) ما ذهب اليه الكوفيون وهو أن المبتدأ والخبر ترافعا فكل منهما رافع للآخر ومرفوع به .

وفى كتابه « شرح تسهيل الفوائد » تتبع ابن مالك هذه المذاهب وغيرها فعندها جميعا ، وساق الأدلة على بطلانها ومما رد به مذهب الكوفيين(١) .

لو كان الخبر رافعا للمبتدأ كما كان المبتدأ رافعا للخبر لكان لكل منهما فى التقدم رتبة أصلية ، لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله ، فكان لا يمتنع (صاحبها فى الدار) كما لا يمتنع (فى داره زيد) .

وامتناع الأول وجواز الثانى دليل على أن التقدم لا أصلية فيه للخبر ... » .

الأمر المبقى على الأصل غالب للمخرج عنه :

حمل الشىء على ما هو من نوعه أولى :

(أى) لها مواقع :

منها : أن تقع موصولة ، ولابد حينئذ من اعرابها اذا كملت صلتها أو حذف ما تضاف اليه نحو أوص من بنيك أيهم هو أفضل أو أيا أفضل) فان صرح بما تضاف اليه وحذف صدر الصلة بنيت على الضم كقوله ــ تعالى ــ (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا)(٢) .

---

(١) شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ٤٤/١

(٢) الآية رقم ٦٩ من سورة مريم

وقد تعرب أيضا عند حذف صدر صلتها مع التصريح بما تضاف اليه قال سيبويه(١) :

« وسألت الخليل ـ رحمه الله ـ عن قولهم : (اضرب أيهم أفضل) ؟ فقال : القياس النصب كما تقول : اضرب الذى أفضل ، لأن (أيا) فى غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذى) .

وحدثنا هارون(٢) أن ناسا وهم الكوفيون(٣) يقرءونها : « ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا » .

وهى لغة جيدة . نصبوها كما جروها حين قالوا : امرر على أيهم أفضل) ثم قال سيبويه(٤) :

« وأرى قولهم : (اضرب أيهم أفضل) على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة فى (خمسة عشر) ، وبمنزلة الفتحة فى (الآن) ففعلوا ذلك بـ (أيهم) حين جاء مجيئا لم تجىء أخواته عليه الا قليلا ، واستعمل استعمالا لم تستعمله أخواته الا ضعيفا » .

وقد تقع (أى) شرطية فتقتضى شرطا كقوله ـ تعالى ـ (أياما تدعو فله الأسماء الحسنى)(٥) .

---

(١) الكتاب جـ ٢ ص ٣٩٨ وما بعدها

(٢) هو هارون بن موسى القارىء الأعور النحوى توفى سنة ١٧٠ تقريبا (أنباه الرواة ٣/٣٦١)

(٣) الكوفيون هم عاصم وحمزة والكسائى .

(٤) الكتاب جـ ٢ ص ٤٠٠

(٥) من الآية رقم ١١٠ من سورة الاسراء

وقوله ــ جل شأنه ــ (أيما الأجلين قضيت فلا عدوان على)(١) .

وقد تقع (أى) استفهامية كقوله ــ تعالى ــ (فأى الفريقين أحق بالأمن)(٢) وقوله ــ جل شأنه ــ (أيكم زادته هذه ايمانا(٣) .

وتجىء (أى) نعتا لنكرة دالا على انكمال قال سيبويه(٤) :

« ومن النعت : (مررت برجل أيما رجل) .

فـ (أيما) نعت للرجل فى كماله وبذه غيره ، كأنه قال : (مررت برجل كامل) » .

وعند دلالة (أى) على الكمال تقع حالا بعد المعرفة نحو قول الراعى(٥) :

فأومأت ايماء خفيا لحبتر فلله عينا حبتر أيما فتى

قال سيبويه(٦) :

« (أيما) تكون صفة للنكرة وحالا للمعرفة » .

---

(١) من الآية رقم ٢٨ من سورة القصص

(٢) من الآية رقم ٨١ من سورة الأنعام

(٣) من الآية رقم ١٢٤ من سورة التوبة

(٤) كتاب سيبويه جـ ١ ص ٤٢٢

(٥) من البحر الطويل وينظر ديوان الراعى ص ١٧٧ والحماسة بشرح المرزوقى ١٥٠٢ والمقاصد النحوية للعينى جـ ٣ ص ٤٣٣ ، وهمع الهوامع جـ ١ ص ٩٣ والأشمونى جـ ١ ص ١٦٨

(٦) كتاب سيبويه جـ ٢ ص ١٨٠

وكان حق (أى) أن تبنى لأنها ان كانت موصولة فهى كالحرف فى الافتقار الى جملة،وان كانت استفهامية ففيها شبه جرف الاستفهام •

وان كانت شرطية ففيها معنى حرف الشرط •

الا أن شبه الحرف فى (أى) معارض بما فيها من شبه الأسماء المتمكنة ، بالاضافة التى انفردت بها من بين أخـواتها مع أنها بمعنى (كل) ان أضيفت الى نكرة ، وبمعنى (بعض) أن أضيفت الى معرفة •

فحمى (أيا) عن التأثر بشبه الحرف شبهها بـ (بعض) و(كل) فى المعنى والاضـافة(١) •

قال ابن مالك(٢) •

« اعتبار شبه (بعض) و (كل) أولى من اعتبار شبه الحـرف لوجهين :

أحدهما : أن شبه الحرف مخرج عن حكم الأصل ، وشبه البعض والكل مبق على الأصل •

والمبقى على الأصل غالب للمخرج عنـه •

ثانيهما : أن حمل (أى) على (كل) و (بعض) من باب حمل الشىء على ما هو من نوعه للاشتراك فى الاسمية •

وهذا أولى من حمل (أى) على الحرف لتخالفهما فى النوعية » •

---

(١) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك جـ١ ص٢١

(٢) شرح الكافية الشافية جـ ١ ص ٢٢٠ وما بعدها •

ان عرض للعمدة جواز الاستغناء عنها لم تخرج بذلك عن كونها عمدة : وان عرض للفضلة امتنـــاع الاستغناء عنهما لم تخرج بذلك عن كونهـــا

فضـــله :

قال فى شرح تسهيل الفـــوائد(١) :

العمدة فى الاصـــطلاح : ما عدم الاستغناء عنه أصـــل لا عارض كالمبتدأ والخبر •

والفضلة فى الاصطلاح : ما جواز الاستغناء عنه أصل لا عـــارض كالمفعول والحـــال •

وان عرض للعمدة جواز الاستغناء عنهـــا(٢) لم تخرج بذلك عن كونها عمـــدة •

وان عرض للفضلة امتناع الاستغناء عنها(٣) لم تخرج بذلك عن كونها فضـــلة » •

---

(١) شرح تسهيل الفوائد ١٢٢/٢

(٢) وذلك اذا دل عليها دليل كقولهم عند شم طيب (مسك) • وعند سماع تكبير (أذان) وعند رؤية ذى سمت حسن (رجل صالح) ف (مسك) و (أذان) و (رجل صالح) أخبار لمبتدأت حذفت لدلالة الحال عليها والتقدير : المشموم مسك والمسموع أذان والمرئى رجل صالح

(٣) مثال ذلك فى المفعـــول به (ما أحسن زيدا) و (ما ضربت الا عمرا) و (سعدا) جوابا لمن قال : من رأيت ؟

ومثال ذلك فى الحال قوله تعالى : (واذا بطشتم بطشتم جبارين) وقوله تعالى : (واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى) ومنه قول الشـــاعر

انما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء

اهمال ما وجب له الاعمال جدير بعدم القبـــول :

(أن) ــ مفتوحة الهمزة ــ أشبه بالفعل من (ان) ــ مكسورة الهمزة ــ ذلك أن مفتوحة الهمزة يشبه لفظها لفظ الفعل مقصـــودا به المضى أو الأمر كـــ (شد) و (عض) .

والمكسورة لا يشبه لفظها الا الأمر فقط كـــ(جد) .

من هنا أوثرت ــ أن ــ المفتوحة المخففـــة ببقاء عملها لكن على وجه تبين فيه الضعف وذلك بأن جعل اسمها محذوفا لتكون بذلك عاملة كلا عاملة .

ومما يوجب مزية المفتوحة على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيـــه يكون من جهة الاختصـــاص ومن جهة وصليتها بمعمـــولها ، ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه الا من جهة الاختصاص وهـــذا اقتضى ضعفها بالتخفيف مما أدى الى بطلان عملها ــ غالبا .

بخلاف المفتوحة فانها اذا خففت بقى عملها وحذف اسمها ، وقد يظهر كقول الشاعر(١) :

لقـــد علم الضـــيف والمرملـــون
اذا اغبـــر أفق وهبت شـــمالا
بأنك ربيـــع ، وغيـــث مريـــع
وأنك هنـــاك تكـــون الثمـــالا

---

(١) من المتقارب ينسبان الى جنوب أخت عمرو ذى الكلب الهذلية ، كما ينسبان الى عمرة بنت العجلان من قصيدة فى ديوان الهذليين ١٢٢/٣ وحماسة البحترى ٤٣٠ وأمالى المرتضى ١٤٨/٤ والحماسة البصرية ٢١١/٣

لكن يشترط عند حذف اسم (ان) ألا يكون خبرها الا جملة أما اسمية ، واما فعلية ، فان كان الفعل دعاء أو غير متصرف باشرته (ان) وان كان غيرهما قرن بـ (قد) أو بنفى ، أو بحرف تنفيس أو بـ (لو) .

فالدعاء كقوله ـ تعالى ـ : « والخامسة أن غضب الله عليها »(١) .

وغير المتصرف كقوله : «وان ليس للانسان الا ما سعى»(٢) .

والمقترن بـ (قد) كقوله : « ونعلم أن قد صدقتنا »(٣) .

والمقترن بنفى كقوله : « أيحسب أن لم يره أحد »(٤) .

والمقترن بحرف تنفيس كقوله : « علم أن سيكون منكم مرضى »(٥) .

والمقترن بـ (لو) كقوله : « أن لو كانوا يعلمون الغيب »(٦) .

ومهما يك من شىء فان (أن) ـ المخففة ـ لا تقع الا بعد علم أو ظن ـ غالبا ـ .

---

(١) من الآية رقم ٩ من سورة النور ، وتنظر هذه القراءة فى الكشاف ٣/٥٢ ذكرها الزمخشرى ولم ينسبها

(٢) من الآية رقم ٣٩ من سورة النجم

(٣) من الآية رقم ١١٣ من سورة المائدة

(٤) من الآية رقم ٧ من سورة البلد .

(٥) من الآية رقم ٢٠ من سورة المزمل

(٦) من الآية رقم ١٤ من سورة سبأ

ومما يجدر التنبيه عليه أن العلم والظن المشار اليهما ليس المقصود لفظهما بل معناهما بأى لفظ كان .

ومن هنا عد النحويون من (أن) المخففة قول ابن أبى ربيعة(١) :

ثم انصرفت وكان آخر عهدنا ان سوف يجمعنا اليك الموسم

وقول الأحوص(٢) :

وما كنت زوارا ولكن ذا الهوى اذا لم يزر لابد ان سيزور

وقول جرير(٣) :

وآية لؤم التيم أن لو عددتم أصابع تيمى نقصن عن العشر

ولذلك قال الفراء(٤) فى تفسير قوله ـ تعالى ـ « آيتك ألا تكلم الناس »(٥) :

« قرىء نصبا ، ولو رفع كان صوابا » ...

هذا وقد تباشر (أن) المخففة فعلا متصرفا غير مقصود به الدعاء وهو على ضربين : جائز على قلة ، وجائز بضعف .

فمن الأول قول الشاعر(٦) :

انى زعيم يا نويقة ان أمنت من الرزاح

---

(١) من الكامل من قصيدة فى ديوان عمر ص ٢٢٧

(٢) من الطويل ينظر شعر الأحوص الأنصارى ص ٦٢

(٣) من الطويل وينظر ديوان جرير ص ٢١٤

(٤) ينظر معانى القرآن للفراء ١٦٢/٢

(٥) من الآية رقم ٤١ من سورة آل عمران

(٦) من مجزوء الكامل أنشدها الفراء عن القاضى القاسم بن معن وهى فى الخزانة ٥٥٩/٣ شرح الكافية الشافية ١٥٢٨/٣

ونجـــوت من غـــرض المـــو
ن من الغـــــدو الى الرواح
أن تهبطـــين بـــــلاد قـــــو
م يرتعـــــون من الطـــلاح

وقـــول الآخر(١) :

علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

ومن الثـــانى قوله ـــ تعـــالى ـــ فى قـــراءة بعض القـــراء(٢) : « لمن أراد أن يتم الرضاعة »(٣) .

وقـــول الشاعر(٤) :

يا صـــــاحبى فدت نفسى نفوســـــكما
وحيثمـــــا كنتمـــا لا قيمتـــــا رشـــدا
أن تحمـــــلا حاجة لـــى خف محملهـــا
تســـــتوجبا منـــة عندى بهـــــا ويدا
أن تقـــرآن على أســـــماء ويحكمـــا
منى الســـــلام وألا تشـــعرا أحـــــدا

ومن هذا الضعف حكم البصريون على (أن) فى هذين الموضعين وأشباههما بأنها الناصبة للمضارع،وترك اعمالها حملا على (ما) اختها .

---

(١٠١) من الخفيف قال العينى ٢/٢٩٤ لم أقف على اســـم قائله . وينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٥٢٨

(١٠٢) نسبت هذه القراءة فى المختصر لابن خالويه ١٤ الى مجاهد

(١٠٣) من الآية رقم ٢٣٣ من سورة البقرة

(٤) من البسيط ينظر الأشمونى وحاشية الصبان ٣/٢٨٧

وذهب الكوفيون الى أنها المخففة من الثقيلة ، وشذ وقوعها موقع الناصبة كما شذ وقوع الناصبة موقع المخففة فى قول جرير(١) :

نرضى عن الله أن الناس قد علموا ألا يدانينا من خلقه بشر

قال ابن مالك(٢) :

« وقول الكوفيين عندى هو الصواب ، فانه لا يلزم منه اهمال ما وجب له الاعمال » .

الأواخر أولى بالحذف من الأوائل :

تستعمل (لولا) فى العربية لافادة أمور منها :

(أ) الترغيب فى فعل الشىء ، وتختص فى هذه الحالة بالدخول على الجمل الفعلية المصدرة بفعل مضارع أو ما فى تأويله .

فان كان الترغيب بحث وازعاج فهو التحضيض ومنه قوله ـ تعالى(٣) (لولا تستغفرون الله) وقوله ـ جل شأنه (٤) : (لولا أنزل علينا الملائكة) .

---

(١) من قصيدة لجرير فى الديوان ص ٢٦١

وقد تبع السيوطى فى همع الهوامع ٢/١٦ ابا حيان فى تحريف البيت حيث أوردا الشطر الثانى :

.. .. الا يداتينا من خلقه أحد

وهذا وهم لأن البيت فى الديوان من قصيدة رائية .

(٢) شرح تسهيل الفوائد ١/٧١

(٣) من الآية رقم ٤٦ من سورة النمل

(٤) من الآية رقم ٣١ من سورة الفرقان

وان كان الترغيب بلين وأدب فهو العرض ومنه قوله ــ تعالى(١) ــ (لولا أخرتنى الى أجل قريب فأصدق) .

(ب) افــادة التوبيخ والتنــديم فتختص بالماضى نحــو قوله ــ تعالى(٢) ــ (لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء) وقوله ــ جل شأنه(٣) : (فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة) .

وقد يلى (لولا) فى هذين الاستعمالين اسم معمل فيه فعل متأخر أو محذوف لدليل ومنه قول جرير(٤) :

تعدون عقر النيب أفضــل مجدكم بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا

أى : لولا عددتم الكمى .

لأن المراد توبيخهم على ترك عده فى الماضى ، وانما قال تعدون ــ بالمضارع ــ على حكاية الحال .

(ج) امتناع شىء لثبوت غيره،وتدخل حينئذ على جملتين احداهما

---

(١) من الآية رقم ١٠ من سورة المنافقين .

(٢) من الآية رقم ١٣ من سورة النور

(٣) من الآية رقم ٢٨ من سورة الأحقاف

(٤) من الطويل والرواية فى الديوان ص ٣٣٨ أفضل سعيكم .. هلا الكمى ، وعلى هذا لاشاهد فيه وقد نسبه البغدادى فى الخزانة ١/٤٦١ للأشهب بن رميلة .

العقر : ضرب قوائم الناقة بالسيف .

الضوطرى : الضخم اللئيم الذى لاغناء فيه

الكمى : الشجاع المتكمى فى سلاحه

المقنع : الذى على رأسه البيضة أو المغفر .

تتكون من مبتدأ وخبر ، والأخرى تتكون من فعـــل وفاعل(١) ، فتعلق احداهما بالأخرى وتربطها بها ، كما يدخـــل حرف الشرط على جملتين فعليتين فيربط احداهما بالأخرى فتصيران كالجملة الواحدة .

فيقال : (سعد قائم) و (خرج سعيد) فهاتان جملتان متباينتان : احداهما مبتدأ وخبر والأخرى فعل وفاعل .

فاذا جيء بـــ (لولا) وقيـــل (لولا سعد قائم لخرج ســـعيد) ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الأولى فصارتا كالجملة الواحدة وأصبح خروج (سعيد) ممتنع لثبوت قيام (سعد) .

الا أنه لكثرة الاستعمال يحذف خبر المبتـــدأ من الجملة الأولى حتى انه قد يرفض ظهوره ولا يجوز استعماله فيقال : (لولا ســـعد لخرج سعيد) والتقدير : لولا سعد حاضر أو مانع .

هذا هو رأى البصريين .

---

(١) هذه هى جملة الجواب ، وتكون مصدرة بفعل ماض لفظا ومعنى مقترنا غالبا بلام مفتوحة ان كان مثبتا كقوله تعالى (لولا أنتم لكنا مؤمنين) وان كان منفيا لم يقترن باللام كقوله (ولولا فضل الله عليكم ورحمته مازكا منكم من أحد أبدا)

كما يجوز أن يتصدر جملة جواب (لولا) مضارع مجزوم بـ (لم) كقوله :

أتطمع فينـــــا من أراق دماءنا
ولولاك لم يعرض لأحســـابنا حسن

أنشده الفراء فى معانى القرآن ٢/٨٥

وليست الجملة الثانية خبرا عن المبتدأ لأنه لا عائد الى (سعد) والجملة اذا وقعت خبر افلابد فيها من عائد الى المبتدأ ، وانما اللام وما بعدها كلام يتعلق بـ (لولا) وجواب لها ، اما الخبر فله حالة من ثلاث : ذلك أن المبتدأ الواقع بعد (لولا) على ثلاثة أضرب :

مخبر عنه بكون غير مقيد .

ومخبر عنه بكون مقيد لا يدرك معناه عند حذفه.

ومخبر عنه بكون مقيد يدرك معناه عند حذفه .

فالأول نحو (لولا زيد لزارنا عمرو) فمثل هذا يلزم حذف خبره لأن المعنى لولا زيد عنى كل حال من أحواله لزارنا عمرو ، فلم تكن حال من أحواله أولى بالذكر من غيرها فلزم الحذف لذلك .

والثاني : وهو المخبر عنه يكون مقيد ولا يدرك معناه الا بذكره نحو : (لولا زيد غائب لم أزرك) .

فخبر هذا النوع واجب الثبوت لأن معناه يجهل عند حذفه .

ومن هذا الضرب قول النبى ـ صلى الله عليه وسلم(١) : (لولا قومك حديثو عهد بكفر) أو (حديث عهدهم بكفر) .

فلو اقتصر فى مثل هذا على المبتدأ لظن أن المراد (لولا قومك على كل حال من أحوالهم لنقضت الكعبة) وهو خلاف المقصود ، لأن من أحوالهم بعد عهدهم بالكفر فيما يستقبل ، وتلك الحال لا تمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور .

---

(١) أخرجه البخارى فى كتاب العلم ، وباب فى ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس فيقعوا فى أشد منه .

ومن هـذا النـوع ـ أيضا ـ قـول عبد الرحمن بن الحـارث لأبى هـريرة(١) : (انى ذاكر لك أمـرا ، ولولا مروان أقسـم على فيه لم أذكره لك) .

ومنه قـول الشاعر(٢) :

لولا زهير جفـانى كنت منتصرا ولم أكن جانحا للسلم ان جنحوا

ومثله قول الآخر(٣) :

لولا ابن أوس نأى ماضيم صاحبه يوما ولا نابه وهن ولا حـذر

الثالث : وهو المخبر عنه بكون مقيد يدرك معناه عند حذفه نحو (لولا أخو زيد ينصره لغلب) و (لولا صاحب عمرو يعينه لعجز) .

فهذه الأمثلة وأمثالها يجـوز فيها اثبات الخـبر ، وحذفه لدلالة جواب (لولا) عليه ، فامتناع غلبة (زيد) مع وجود أخيه يدل على نصرة أخيه له وامتناع عجز (عمرو) مع وجود صاحبه يدل عـلى اعانة صاحبه (عمرو) له .

ومن هذا النور قول أبى العلاء المعرى فى وصف سيف (٤)

---

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الصوم ، وباب الصـائم يصبح جنبـا .

(٢) ينظر شرح شواهد التوضـيح والتصـحيح ، والأشـمونى بحاشية الصبان ٤/٥٠ وهو من البحر البسيط .

(٣) من البسيط ذكره ابن مالك فى شواهد التوضيح والتصحيح ص ٦٥ ولم ينسبه .

(٤) شرح سقط الزند ص ١٠٤ وهو من الوافـر . والعضب : السيف القاطع .

يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا

قال ابن مالك(١) :

« وقد خطأه بعض النحويين وهو بالخطأ أولى » .

وهذا التفصيل فى خبر المبتدأ بعد (لولا) هـو مذهب الرمانى وابن الشجرى والشلوبين وابن مالك(٢) :

وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين الى أن الاسم الواقع بعد (لولا) يرتفع بها أصالة ، أو لنيابتها عن الفعل .

وذهب الكسائى الى أن المرفوع بعد (لولا) فاعل بفعل مقدر(٣) معتمدا على أن (لولا) تتكون من (لو) التى تفيد امتناع الأول لامتناع الثانى دخلت على (لا) وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فتبقى مع دخولها على (لا) على ذلك الاقتضاء .

ومعناها مع (لا) ـ أيضا ـ باق على ما كان عليه كما تبقى مع غير (لا) من حروف النفى .

فمعنى (لولا على لهلك عمرو) لو لم يوجد على لهلك عمرو . ينتفى الأول . أى انتفاء وجود (على) لانتفاء هلاك (عمرو) وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثم كانت (لولا) مفيدة ثبوت الأول وانتفاء الثانى كافادة (لو) فى قولهم (لو لم تأتنى شتمتك) .

لكن منع البصريون من هذا التقدير وحملهم على أن قالوا (لولا) كلمة بنفسها وليست (لو) الداخلة على (لا) أن الفعل بعد (لو)

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٦٧ .
(٢) همع الهوامع ١/٨٠٤ .
(٣) ينظر شرح الكافية للرضى ١/١٠٤ .

اذا أضمر وجوبا فلابد من الاتيان بمفسر ، وليس بعد (لولا) مفسر .

وساير ابن مالك البصريين ومما ذكره فى تأييد مذهبهم قوله(١) :

« اذا حكم بالابتداء على الاسم الواقع بعد (لولا) كان المحذوف من الجملة مؤخرا .

واذا حكم بفاعليته كان المحذوف منهما مقدما .

والأواخر أولى بالحذف من الأوائل » .

الباب يجرى على سنن واحد :

البناء يخالف الاعراب ويضاده من حيث كان البناء لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السكون أو الحركة لا لشىء أحدث ذلك من العوامل فحركة آخره كحركة أوله فى اللزوم والثبات بخلاف الاعراب .

وانما سمى بناء لأنه لما لزم ضربا واحدا ولم يتغير تغير الاعراب سمى بناء مأخوذ من بناء الطين والآجر ، لأن البناء من الطين والآجر لازم موضعه لا يزول من مكان الى غيره ، وليس كذلك ما ليس ببناء .

والقياس فى الأسماء أن تكون معربة كلها من قبل أنها سمات على مسميات وتلك المسميات قد يسند اليها فعل فتكون فاعلة ، وقد يقع بها فعل فتكون مفعولة ، وقد يضاف اليها غيرها على سبيل التعريف فاستحقت الاعراب للدلالة على هذه المعانى المختلفة .

---

(١) ينظر شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ٤٦/١ .

وما بنى منها فبالحمل على ما لا تمكن له من الحروف والأفعال لضرب من المناسبة •

فالمبنى من الأسماء هو الخارج من التمكن الى شبه الحروف أو الأفعال •

والمراد بالتمكن فى الأسماء تعاقب التعريف ، والتنكير بالعلامة عليه وأما ما لا تمكن له فلا يتعرف نكرته ، ولا يتنكر معرفته •

فـ (رجل) و (فرس) متمكنان لتعاقب التنكير والتعريف عليهما فيقال : (رجل) و (فرس) و (الرجل) و (والفرس) •

وأما (زيد) و (عمرو) ونحوهما من الأعلام فمتمكنان لأنهما قد يتنكران اذا ثنيا فيقال : (الزيدان) و (العمران) اذا أريد تعريفهما •

وأما (هذا) ونحوه فغير متمكن لأنه لا يقال : (الهذان) و (كم) و (كيف) ونحوهما غير متمكنات لأنها نكرة لا تتعرف •

والأسباب الموجبة لبناء الاسم ثلاثة :

(أ) تضمن معنى الحرف •

(ب) مشابهة الحرف •

(ج) الوقوع موقع الفعل المبنى •

فكل مبنى من الأسماء انما سبب بنائه ما ذكر أو راجع الى ما ذكر فـ (أين) و (كيف) ونظائرهما بنيت لتضمنها معنى الحرف •

والأسماء الموصولة ونظائرها مبنية لمضارعة الحرف •

والفرق بين ما تضمن معنى الحرف وما ضارعه أن مضارعة

الحرف انما هى مشابهة بينهما فى خاصية من خواص الحرف ، والمراد بالحرف جنس الحروف لا حرف مخصوص .

وتضمنه معنى الحرف أن ينوى مع الكلمة حرف مخصوص فيفيد ذلك الاسم فائدة ذلك الحرف المنوى حتى كأنه موجود فيه وكأن الاسم وعاء لذلك الحـــرف .

ولذلك قيل : تضمن معنـــاه ، اذ كل شىء اشتمل على شىء فقـــد صار متضمنا له .

فـــ (أين) و (كيف) يفيدان الاستفهام كما تفيده الهمـــزة فى نحو : (أفى الدار زيد) .

(نزال) و (تراك) ونحوهما من أسماء الأفعال بنيا لأنهما وقعا موقع (انزل) و (اترك) .

والمضمر بنى للاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعانى فالمتكلم اذا عبر عن نفسه خاصة فله تاء مضمومة فى الرفع وفى غيره ياء .

واذا عبر عن المخاطب فله تاء مفتوحة فى الرفع ، وفى غيره كاف مفتوحة فى التذكير ، ومكسورة فى التأنيث فأغنى ذلك عن اعرابه ، لأن الامتياز حاصل بدونه .

أو أنه بنى لشبهه بالحرف فى الجمود والافتقار والوضع .

والمراد بالجمود عـــدم التصرف فى لفظه بوجـــه من الوجوه حتى بالتصـــغير . وبأن يوصف أو يوصف به كما فى المبهمات .

وبأن يبنى منه (مفعلة) دالا على الكثرة كما فعل بالمتمكن من الأسماء وان لم يكن مشـــتقا كـــ (مسبعة) لموضع كثرة الســـباع ، و (مذأبة) لموضع كثرة الذئاب .

والمراد بالافتقار كون المضمر لا تتم دلالته على مسماه الا بضميم من مشاهدة أو ما يقوم مقامها .

فأشبه بذلك الحرف لأنه فى الغالب لا يفهم معناه بنفسه بل مع ضميم .

قال ابن مالك :

والمراد بشبه الحرف وضعا كون بعض المضمرات على حرف واحد كتاء (فعلت) وكاف (حدثتك) .

وعلى حرفين كـ (أنا) .

ثم قال :

فبناء ما هو كذا واجب لخروجه عن وضع الأسماء المختصة والتحاقه بوضع الحروف .

وحملت البواقى على هذه لأن هذه أصول أو كالأصول ، وليجرى الباب على سنن واحد(١) .

البعد عما للناطق عنه مندوحة أولى :

الضمير المنفصل فى عطفه على غيره وعطف غيره عليه بمنزلة الظاهر فيقال (أنت وزيد صديقان) و (عمرو وأنتما متفقون) و (اياك وخالدا اكرمت) و (لا تصحب الا أخاك وايای) .

فان كان المعطوف عليه ضميرا متصلا فان كان ضمير جر لزم عند جميع النحاة الا يونس والفراء اعادة الجار كقوله ـ تعالى ـ « فقال لها وللأرض »(٢) وقوله « عليها وعلى الفلك »(٣) وقوله

---

(١) شرح تسهيل الفوائد ١/٢٨ أ .

(٢) من الآية رقم ١١ من سورة فصلت .

(٣) من الآية رقم ١٢ من سورة المؤمنين .

« ينجيكم منها ومن كل كرب »(١) .

وان كان المعطوف عليه ضميرا متصلا مرفوعا فالجيد الكثير أن يؤكد قبل العطف بضمير منفصل كقوله ـ تعالى ـ « لقد كنتم أنتم وآباؤكم فى ضلال مبين»(٢) أو يفصل بينه وبين العاطف بمفعول أو غيره كقوله ـ تعالى ـ «جنات عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم»(٣) .

وقد يغنى عن الفصل فى الجملة المنفية وقوع (لا) بين العاطف والمعطوف كقوله ـ تعالى ـ « ما أشركنا ولا آباؤنا »(٤) .

ولا يمنع العطف عليه دون فصل ومنه ما حكى سيبويه من قول بعضهم :

« مررت برجل سواء والعدم »(٥) فعطف (العدم) دون فصل ودون ضرورة على ضمير الرفع المستتر فى (سواء) ومثله قول جرير(٦) .

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالا

فرفع (أب) على العطف مع التمكن من جعله مفعولا معه .

ومثله قول عمر بن أبى ربيعة(٧) :

---

(١) من الآية رقم ٦٤ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية رقم ٥٤ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية رقم ٢٣ من سورة الرعد .

(٤) من الآية ٤٨ من سورة الأنعام .

(٥) كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٣١ وما بعدها .

(٦) من الكامل من قصيدة لجرير فى هجاء الأخطل الديوان ٤٥١

(٧) من الخفيف واحد من بيتين وردا فى ديوان عمر بن أبى ربيعة

قلت اذ أقبلت وزهر تهادى كنعاج الفلا تعسفن رملا

فرفع (زهر) عطفا على الضمير المستكن فى (أقبلت) مع التمكن من جعله مفعولا معه .

وابن مالك يرى أن النصب على المفعول معه فى نحو ذلك أولى قال فى الكافية الشافية(١) :

والعطف أن يمكن بلا ضعف أحق والنصب مختار لدى ضعف النسق

وقال فى شرح هذا البيت(٢) :

مثال امكان العطف دون ضعف : (كنت أنا وزيد كالأخوين)

ومثال ما يختار فيه النصب لضعف النسق (اذهب وزيدا) فرفع (زيد) بأن ينسق على فاعل (اذهب) جائز على ضعف لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى الا بعد توكيد أو ما يقوم مقامه .

فلما ضعف العطف رجح النصب ، لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف للناطق عنه مندوحة .

=

ص ٤٥١ .

زهر : جمع زهراء المرأة الحسناء البيضاء ، تهادى : تتمايل وتتبختر

نعاج الفلا : بقر الوحش .

تعسفن : أخذن غير الطريق ، واذا سارت النعاج فى الرمل كان أسكن لمشيها لصعوبة المشى فيه .

(٢) الكافية الشافية ص ٣٧ .

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٦٩٢ وما بعدها .

بقاء ما يدل على معنى فى كل حال أولى :

حذف الجزء أسهل من حذف الكل :

استحقاق الفعل المضارع للاعراب مشروط بألا تلحقه نون الاناث فانه يبنى معها على السكون •

والا تباشره نون توكيد فانه يبنى معها على الفتح •

وانما يبنى الفعل المضارع المتصلة به نون الاناث كـ (يلعبن) حملا على الماضى المتصلة به ، لأنهما مستويان فى أصالة السكون، وعروض حركة البناء فى الماضى وحركة الاعراب فى المضارع •

وقد روجع الأصل بالنون فى الماضى فروجع الأصل بها فى المضارع •

وفى ذكر مباشرة المضارع لنون التوكيد اشعار بأن المؤكد بالنون لا يبنى ــ مطلقا ــ بل اذا باشر آخره نون التوكيد نحو «هل تقبلن» •

فان لم يباشر آخره نون التوكيد فهو معرب تقديرا وذلك اذا اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مؤنثة مخاطبة مثل « هل يقبلان هل تقبلن هل تقبلن » •

فاذا لم يتصل بالفعل المضارع أحد هذه الثلاثة ويباشره فهو مبنى •

وانما كان الأمر كذلك لأن المؤكد بالنون اما أن يكون بناؤه لتركيبه معها وتنزله منها منزلة الصدر من العجز ، واما أن يكون من أجل أن النون من خصائص الفعل فضعف يلحاقها شبه الاسم •

اذ لا قائل بغير هذين القولين •

---

(١٣٥) من الآية رقم ٢٤ من سورة المائدة •

والثانى باطل ، لأنه مرتب على كون النون من خصائص الفعل ، ولو كان ذلك مقتضيا للبناء لبنى المجزوم بلم والمقرون بحرف التنفيس، والمسند الى ياء المخاطبة لأنهن مساويات للمؤكد فى الاتصال بما يخص الفعل •

بل ضعف شبه هذه الثلاثة أشد من ضعف شبه المؤكد بالنون ، لأن النون وان لم يلق لفظها بالاسم فمعناها لائق • بخلاف (لم) وحرف التنفيس ، وياء المخاطبة وحرف التنفيس ، وياء المخاطبة فانها غير لائقة بالاسم لفظا ومعنى •

فلو كان موجب بناء المؤكد بالنون كونها مختصة بالفعل لكان ما اتصل به أحد الثلاثة مبنيا لأنها أمكن فى الاختصاص •

وفى عدم بناء ما اتصلت به دلالة على أن موجب البناء التركيب• اذ لا ثالث لهما •

واذا ثبت أن موجب بناء الفعل المضارع المتصلة به نون التوكيد هو التركيب أى تركيب الفعل مع النون وتنزله منها منزلة الصدر من العجز فى نحو (يعلبك) لم يكن لما تصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة نصيب من التركيب لأن ثلاثة أشياء لا تجعل شيئا واحدا •

ولذلك اعتبر النحاة التركيب فى (لقيته صحرة بحرة) لا فى (لقيته صحرة بحرة نحرة) •

واذا ثبت هذا علم أن أصل « هل تفعلان وهل تفعلن وهل تفعلن » « هل تفعلانن وهل تفعلونن وهل تفعلينن » •

فاستثقل توالى الأمثال فحذفت نون الرفع تخفيفا واكتفى بتقديرها •

وأوثرت الألف بالثبوت لخفتها ، وكسرت نون التوكيد بعدها لشبهها بنون التثنية فى زيادتها آخرا بعد الألف •

واستثقلت الواو والياء فحذفتا ، واكتفى بدلالة الضمة والكسرة عليهما •

فان كان آخر الفعل ألفا كـ (يخشى) و (يسعى) حذفت الألف وحركت ياء المؤنثة وواو الجمع بما يجانسهما نحو (هل تخشين يا هند) و (هل تسعون يا قوم) •

قال ابن مالك(١) :

وكانت نون الرفع أولى بالحذف لأنها جزء كلمة ، والمؤكدة كلمة قائمة مقام تكرير الفعل •

وحذف جزء أسهل من حذف ما ليس جزءا •

ولأن المؤكدة تدل أبدا على معنى ، ونون الرفع لا تدل ــ فى الغالب ــ على معنى وبقاء ما يدل أبدا على معنى أولى من بقاء ما يدل فى بعض الأحوال » •

ــ تأثير ما يخالف لفظه معناه أضعف من تأثير ما لا تخالف فيه :

ــ انتفاء سبب الأقوى بانتفاء سبب الأضعف :

(اذ) اسم دال على زمن ماض مبهم غير محدود ، فأى اسم وافقه فى معناه جاز أن يضاف الى جملة ماضية المعنى ، اسمية كانت أو فعلية نحو (الحين) و (الوقت) و (الساعة) و (الزمان) و (اليوم) لأن اليوم عند العرب لا يختص بالنهار الا بقرينة مثل أن يقال : « لا آتيك فى يوم ولا ليلة » •

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/١٧٦ •

فان قيل : « لا أتيك يوما » ولم يقرن اليوم بـ (ليلة) كان بمعنى (وقت) و (حين) قال الله ـ تعالى(١) ـ « الى ربك يومئذ المساق » .

وهذا لا يختص بليل ولا نهار لأن المراد به وقت الاحتضار والنزع .

و (اذا) اسم زمان مستقبل فيه معنى الشرط ـ غالبا ـ فلذلك لا يليها الا فعل ، أو اسم بعده فعل نحو وقوله ـ تعالى(٢) ـ : « اذا السماء انشقت » .

واذا وليها اسم بعده فعل جعل الفعل المتأخر مفسرا لفعل متقدم رافع للاسم ، لا يجيز سيبويه غير هذا(٣) .

وأجاز الأخفش ارتفاع الاسم بالابتداء .

فاذا أضيف اسم زمان الى جملة مستقبلة المعنى وجب عند سيبويه منع كونها اسمية ، كما يمنع ذلك بعد (اذا) ، لأن (اذ) و (اذا) هما أصلان لكل اسم زمان أضيف الى جملة ، فاذا كان معنى الجملة المضى فالموضع لـ (اذ) فيجرى مجراها .

وان كان المعنى الاستقبال فالموضع لـ (اذا) فيجرى مجراها .

هذا رأى سيبويه(٤) :

قال ابن مالك ـ رحمه الله تعالى(٥) ـ :

---

(١) الآية رقم ٣٠ من سورة القيامة .
(٢) الآية رقم ١ من سورة الانشقاق .
(٣) ينظر كتاب سيبويه جـ ٤ ص ٢٣٢ .
(٤) ينظر كتاب سيبويه جـ ٣ ص ٢٩٩ .
(٥) شرح الكافية الشافية ٢/٩٤٥ .

« وهذا الذى اعتبره سيبويه بديع لولا أن من المسموع ما جاء بخلافه كقوله ــ تعالى(١) ــ « يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شىء » •

وكقول سواد بن قارب ــ رضى الله عنه(٢) :

وكن لى شفيعا يوم لاذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

ومما هو جدير بالذكر أن الاضافة الى الأفعال فى الأصل ممنوعة ، ذلك أن الاضافة يبغى بها تعريف المضاف أو اخراجه من ابهام الى تخصيص على حسب خصوص المضاف اليه فى نفسه ، والأفعال لا تكون الا نكرات ، ولا يكون شىء منها أخص من شىء فامتنعت الاضافة اليها لعدم جدواها •

الا أنهم أضافوا أسماء الزمان الى الأفعال فقالوا « هذا يوم يقوم سعد » و « هذه ساعة يذهب سعيد » •

قال الله ــ تعالى(٣) ــ « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم » وقال ــ جل شأنه(٤) ــ « يوم يقوم الناس لرب العالمين » •

وقال الشاعر(٥) :

---

(١) من الآية رقم ١٦ من سورة غافر •

(٢) من الطويل من شواهد المصنف فى شرح عمدة الحافظ ٢٨ وشرح تسهيل الفوائد ٦١/١ ، والسيوطى فى همع الهوامع ١٢٧/١ وذكره العينى ١١٤/٢ وصاحب الجمهرة ٢١ •

(٣) من الآية ١١٩ من سورة المائدة •

(٤) الآية ٨ من سورة المطففين •

(٥) من الطويل قاله النابغة الذبيانى (الديوان ص ٥١) •

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألما أصح والشيب وازع

فأضاف الحين الى الفعل الماضى •

وقد اختلف فى السبب الذى أباح اضافة أسماء الزمان الى الأفعال فقيل انما وقعت الاضافة الى الفعل نفسه تنزيلا له منزلة الفعل المسمى مصدرا ، وقد يقع الفعل موقع المصدر فى مواضع نحو قولهم « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » المراد : سماعك بالمعيدى خير من رؤيتك له » •

وكقوله — تعالى(١) — « سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم » فالمراد : الانذار وعدم الانذار سواء •

وقالوا : واختص الزمان بذلك من بين سائر الأسماء لملابسة بينه وبين الفعل •

ذلك أن الزمان حركة الفلك ، والفعل حركة الفاعل ولاقتران الزمان بالحدث ، فلما كان بينهما هذه المناسبة اختص بالاضافة •

ولما كان الفعل لا ينفك من الفاعل صارت الاضافة فى اللفظ الى الجملة والمراد الفعل نفسه •

وقيل : انما أضيف الزمان الى الفعل لأن الفعل يدل على الحدث والزمان فالزمان أحد مدلولى الفعل ، فساغت اضافة الزمان اليه كاضافة البعض الى الكل •

وازع : يكف النفس عن هواها •

والرواية عند سيبويه بفتح (حين) قال الأعلم : وبناء حين مع الفعل على الفتح لأن حق الاضافة أن تقع على الأسماء المفردة دون الأفعال والجمل فلما خرجت هنا عن أصلها بنى الاسم •

(١) من الآية رقم ٦ من سورة البقرة •

وقيل : ان الاضافة انما هى الى الجملة نفسها لا الى الفعل وحده، فأضافوا الزمان الى الجملة من الفعل والفاعل كما أضافوه الى الجملة من المبتدأ والخبر فقالوا : « هذا يوم يقوم زيد » و « رأيته يوم أبوك غائب » .

وتكون الاضافة فى اللفظ الى الجملة والمراد المصدر ، فاذا قيل « هذا يوم يقوم زيد » أو « هذا يوم زيد يقوم » فانما المراد يوم قيام زيد .

فكأنه أضيف الى مدلولات الجمل ومدلولاتها معان ، وان كانت تتركب من الأعيان والمعانى والأزمنة تكون ظروفا للمعانى دون الأعيان فيقال : « القتال اليوم » ولا يقال : « زيد اليوم » .

فالملابسة بين الزمان والمعنى ظاهرة ، والاضافة تصح بأدنى ملابسة .

فاذا قيل : « أتيتك زمن الحجاج أمير ، وعبد الملك خليفة » فالمعنى زمنا كان ظرفا لامارة الحجاج وخلافة عبد الملك فالاضافة فى الحقيقة انما هى الى الحدث الدال عليه الجملة لا الى الجملة ، اذ الاضافة لا تجوز الا الى ما تجوز اضافته .

والذى يرجح أن اسم الزمان مضاف الى الجملة أن الجملة موضعها خفض بلا خلاف ، ولو كانت الاضافة الى الفعل لكان مخفوضا ، أو مفتوحا فى موضع الخفض ، فالاضافة الى الجملة ومدلولها الذى هو الحدث .

هذا وقداختلف فى موقع أسماء الزمان المبهمة المضافة الى الجمل بين الاعراب والبناء .

قال ابن مالك :

« تضاف أسماء الزمان المبهمة غير المحدودة الى الجمل فتبنى وجوبا ان لزمت الاضافة » .

وجوازا راجحا ان لم تلزم ، وصدرت الجملة بفعل مبنى .

فان صدرت باسم أو فعل معرب جاز الاعراب باتفاق ، والبناء خلافا للبصريين » .

هذه هى عبارته فى تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد(١) .

ومما قاله فى شرح هذه العبارة(٢) :

فان كانت الجملة اسمية أو فعلية مصدرة بمضارع معرب جاز الاعراب باتفاق ، وكذا البناء عند الكوفيين ، لصحة الدلالة على ذلك نقلا وعقلا .

ثم قال يرجح رأى الكوفيين :

يقال : سبب بناء المضاف الى جملة مصدرة بفعل مبنى أما قصد المشاكلة أو غير ذلك .

فلا يجوز أن يكون قصد المشاكلة لأمرين :

أحدهما : أن البناء قد ثبت مع تصدير الجملة المضاف اليها باسم معرب . ولا مشاكلة فامتنع أن يكون البناء لقصدها .

الثانى : أن يقال : المضاف الى جملة مصدرة بفعل مبنى لو كان سببه قصد المشاكلة لكان بناء ما أضيف الى اسم مبنى أولى .

---

(١) ص ١٠٥ .

(٢) شرح تسهيل الفوائد ١/٨٧ .

لأن اضافة ما أضيف الى اسم مفرد اضـــافة فى اللفظ والمعنى ، واضافة ما أضيف الى جملة اضـــافة اليها فى اللفظ والى المصـــدر فى التقـــدير •

وتأثير ما يخالف لفظه معناه أضعف من تأثير ما لا تخالف فيـــه ، أعنى اضافة اسم الزمان الى مفرد من الأسماء معنى •

ولا خلاف فى انتفاء سبب الأقوى بانتفاء سبب الأضعف •

التخصيص دون مخصص مردود :

للفعل المضارع بالنسبة للدلالة على الزمان أربع حالات :

الأولى : أن يترجح للدلالة على الحال ، وذلك اذا كان مجردا من القرائن التى تخلصه للدلالة على الحال أو المضى أو الاستقبال •

الثانية : أن يتعين للدلالة على الحال ، وذلك اذا اقترن بـــ (الآن) أو ما فى معناه كـــ (الحين) و (الساعة) أو نفى بـــ (ليس) أو (ما) أو (ان) لأنها موضوعة لنفى الحال ، أو أدخـــل عليه لام الابتـــداء ، أو وقع موقع نصب على الحـــال •

الثالثة : أن ينصرف معناه الى المضى ، وذلك اذا اقترن بـــ (لم) أو (لما) أو (لو) الشرطية كقـــوله ـــ تعالى(١) ـــ « ولو يؤاخـــذ الله النـــاس بظلمهم ما ترك عليها من دابة أو (اذ) كقوله ـــ تعالى(٢) ـــ « واذ تقول للذى أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك» أى : قلت :

---

(١) من الآية رقم ٦١ من سورة النحل •

(٢) من الآية رقم ٣٧ من سورة الأحزاب •

أو (ربما) نحو قول الشاعر(١) :

ربما تكره النفوس من الأمر ما له فرجـــة كحل العقال

أو (قد) التقليلية نحو قول الهذلى(٢) :

قد أترك القرن مصفرا أنامله كأن أثوابه محت بفرصاد

وقـــد تخلو من التقليـــل وهى صـــارفة لمعنى المضى كقـــوله ـــ تعالى(٣) ـــ « قد نرى تقلب وجهك فى السماء » •

أو كان خبرا لباب (كان) نحو « كان زيد يقوم » •

الرابعة : أن يتخلص للدلالة على الاستقبال وذلك اذا اقتـــرن بظرف مستقبل وهو على ضربين : عامل فى المفعل ، ومضاف اليـــه ، وقد اجتمعا فى نحو « أزورك اذا تزورنى » •

فـــ (أزورك) عامل فى (اذا) وهو ظرف مستقبل مضـــاف الى (تزورنى) متخلصا به للاستقبال •

ويتخلص الفعل المضارع للاستقبال باسناده الى متوقع كقـــول الشـــاعر (٤) :

---

(١) قائله أمية بن أبى الصلت • والفرجه ـ بالفتح ـ فى الأمر، وبالضم فى الحائط •

(٢) من البســيط ينســب لعبيــد بن الأبرص • مح : رش ـ الفرصاد : صبغ أحمر •

(٣) من الآية رقم ١٤٤ من سورة البقرة •

(٤) من الوافر وهو من شــواهد ابن مالك فى شرح التســهيل ٥/١ وهمع الهوامع ٨/١ والدرر ٤/١ •

يهولك أن تموت وأنت ملغ لما فيه النجاة من العذاب

وباقتضائه طلبا كقوله ـ تعالى(١) ـ « والوالدات يرضعن أولادهن » •

أو وعدا كقوله ـ تعالى(٢) ـ « يعذب من يشاء ويرحم من يشاء » •

وبمصاحبة ناصب من نواصبه وهى : (أن) و (لن) و (اذن) •

ويتخلص للاستقبال ـ أيضا ـ بأداة ترج نحو قوله ـ تعالى(٣) ـ «لعلى أرجع الى الناس لعلهم يعلمون » وكقول الشاعر(٤) :

فقلت أعيرونى القدوم لعلنى أخط بها قبرا لأبيض ماجد

وبأداة اشفاق كقوله(٥) :

فأما كيس فنجا ولكن عسى يغتر بى حمق لئيم

ولا فرق بين الرجاء والاشفاق فى اللفظ بل فى المعنى ، لأن المرجو محبوب ، والمشفق منه مكروه •

---

(١) من الآية رقم ٢٣٣ من سورة البقرة •

(٢) من الآية رقم ٢١ من سورة العنكبوت •

(٣) من الآية رقم ٤٦ من سورة يوسف •

(٤) من الطويل أخط بها : أحفر بها ـ قبرا : غلافا ـ أبيض ماجد ـ السيف الصقيل • والبيت من شواهد المصنف فى شرح التسهيل ٥/١ وهمع الهوامع ٦٤/١ والدرر ٤٣/١ والعينى ٣٥٠/١ •

(٥) قائله هربة بن خشرم العذرى وهو من شواهد سيبويه ١٥٩/٣ ، وابن يعيش ١١٧/٧ والخزانة ٨٢/٤ وهو من الوافر •

ويتخلص المضارع للاستقبال بالمجازاة كقوله ـ تعالى(١) ـ « ان يشأ يذهبكم ويأت بخلق جديد » •

وبـ (لو) المصدرية كقوله ـ تعالى(٢) ـ « يود أحدهم لو يعمر ألف سنة » وعلامة المصدرية أن يحسن فى موضعها (أن) •

فان كانت (لو) دالة على امتناع لامتناع أثرت ضد ذلك ـ كما سبق ـ •

كما يتخلص للاستقبال اذا لحقته نون التوكيد كقوله ـ تعالى(٣) ـ « ولنبلونكم بشىء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات » •

ويتخلص ـ أيضا ـ للاستقبال بحرف التنفيس وهو السين و (سوف) لأن وضعهما لتخليص المضارع من ضيق الحال الى سعة الاستقبال(٤) •

ولذلك أطلق بعض النحويين على السين حرف الاستقبال(٥) قال تعالى(٦) « سنقرئك فلا تنسى » وقال(٧) « ولسوف يعطيك ربك فترضى » •

---

(١) من الآية رقم ١٩ من سورة ابراهيم •

(٢) من الآية رقم ٩٦ من سورة البقرة •

(٣) من الآية رقم ١٥٥ من سورة البقرة •

(٤) همع الهوامع ١/٨ •

(٥) مغنى اللبيب ١/١٢٢ •

(٦) من الآية رقم ٦ من سورة الأعلى •

(٧) من الآية رقم ٥ من سورة الضحى •

وجاء عن العرب « سف أفعل وسو أفعل وسى أفعل وهى أغربهن حكاها صاحب المحكم »(١) .

وذهب البصريون الى أن السين أصل برأسها غير مفرعة عن (سوف) وهى منها كنون التوكيد الخفيفة من نون التوكيد الثقيلة .

وذهب الكوفيون الى أن السين حرف مقتطع من (سوف)(٢) .

وقد تابع ابن مالك الكوفيين ورد رأى البصريين(٣) فقال :

« وزعموا أن السين أصل برأسها غير مفرعة عن (سوف) ، لكنها منها كنون التوكيد الخفيفة من نون التوكيد الثقيلة » .

وهذا عندى تكلف ، ودعوى مجردة عن الدليل ، وليس كذلك القول بأن نون التوكيد الخفيفة أصل برأسها ، لأن الذى حمل على ذلك أنا رأينا الخفيفة تنفرد بمعاملة لا تعامل بها الثقيلة ، كحذفها عند ملاقاة ساكن نحو أن تصل (قومن) بـ (اليوم) فانك تقول (قوم اليوم) فتحذف النون لالتقاء الساكنين .

ولو كانت مخففة من الثقيلة لكان حذفها بعد الحذف منها اجحافا ومثل هذا فيما شأنه أن يعل ممتنع ، فما ليس شأنه أن يعل أحق أن يمتنع ذلك فيه .

فلما لم يمتنعوا من معاملة الخفيفة بهذه المعاملة علم أنها أصل برأسها .

---

(١) شرح التسهيل ١/٥ .

(٢) شرح التسهيل ١/٥ .

(٣) تنظر المسألة الثانية والتسعون فى كتاب الانصاف جـ ٢ ص ٦٤٦ وما بعدها .

(٤) شرح تسهيل الفوائد ١/٥ .

وبدليل آخر ــ أيضا ــ وهو أن الخفيفة اذا انفتح ما قبلها وقف عليها مبدلة ألفا كقول القــارىء فى « لنسفعن »(١) : « لنســفعا » ولو كانت المخففة من الثقيلة لم يجز أن تبدل ألفا ، لأن ابدال الباقى بعد الحذف تغيير ثان وذلك اجحاف ــ أيضا ــ لا يسوغ مثله فيمــا هو من جنس ما يحذف منه ويزاد عليه ، فكيف يسوغ فيما ليس كذلك ؟؟

فلما كان القول بأن النون الخفيفة فرع الثقيلة مفضيا الى هــذا المحذور وجب اطراحه والقول بأن السين فرع (سوف) لا يفضى الى مثل ذلك فوجب قبوله والتمسك به لأنه أبعد من التكلف •

وأيضا فقد أجمعنا على أن (سف) و (سو) و (سى) ــ عند من أثبتها فروع (سوف) فلتكن السين أيضا فرعها ، لأن التخصيص دون مخصص مردود » •

التشاكل بين الألفاظ أولى الا اذا ضعف داعيه بالتباعد :

المستثنى فى اعرابه على خمسة أوجه :

أحدها : أن يكون منصوبا أبدا وذلك فى أحوال منها :

(أ) المستثنى بــ(الا) من كلام تام موجب • والموجب من الكلام ما ليس معه حرف نفى ، والمثبت من الأفعال ما وقع وحدث •

فمثــل « قام خــالد » موجب مثبت ، موجب لأنه ليس بمنفى ، ولا جار مجرى المنفى • ومثبت من حيث أنه قد وقع وكان •

ونحو « يقوم خالد » موجب لعدم النافى أو ما يجرى مجراه •

وليس بمثبت لأنه لم يقع بعد •

---

(١) من الآية رقم ١٥ من سورة العلق •

فكل مثبت موجب ، وليس كل موجب مثبتا .

والعبرة فى الاستثناء بالموجب سواء أكان مثبتا أو غير مثبت ، فالمستثنى من الموجب منصوب أبدا نحو « أتانى القوم الا سعدا » و « رأيت القوم الا سعدا » « ومررت بالقوم الا سعدا » ليس فيه الا النصب .

(ب) المستثنى بـ (ماعدا) و (ماخلا) و (ليس) و (لا يكون) نحو :

(ما جاءنى القوم أو جاءنى القوم ماعدا زيدا ، وما خلا عمرا وليس سعدا ولا يكون بكرا) .

وهذه أفعال مضمر فاعلوها قال لبيد(١) :

الا كل شىء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

(ب) المستثنى المقدم على الأداة نحو « ما جاءنى الا أخاك أحد » قال الشاعر(٢) :

وما لى الا آل أحمد شيعة وما لى الا مذهب الحق مذهب

ومثله قول كعب بن مالك يخاطب النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ (٣) :

---

(١) من الطويل من قصيدة لبيد بن ربيعة فى رثاء النعمان بن المنذر (الديوان ص ١٣٢) .
باطل : زائل .

(٢) من قصيدة للكميت بن زيد يمدح بنى هاشم من الطويل (الدرر ١/١٩٢) .

(٣) من البسيط والالب المتأبعون المجتمعون ، والوزر الملجأ (شرح المفصل ٢/٧٩) .

والناس ألب علينا فيك ليس لنا الا السيوف وأطراف القنا وزر

(ج) ما كان استثناؤه منقطعا فى اللغة الحجازية ومنه قولهم (ما زاد الا ما نقص) و (ما نفع الا ما ضر) •

ومنه قوله ــ تعالى(١) « لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم » •

فـ (من) فى موضع نصب لأنه من غير الجنس،لأن (عاصم) : فاعل و (من رحم) معصوم أى من رحمة الله ، والفاعل ليس من جنس المفعول •

ومن جعل (عاصما) فاعلا بمعنى مفعول أى : ذو عصمة نحو قوله تعالى « ماء دافق »(٢) •

أى مدفوق جعله استثناء متصلا •

ومن الاستثناء المنقطع قوله ــ تعالى ــ (٣) « ما لهم به من علم الا اتباع الظن » •

وقوله ــ جل شأنه ــ (٤) وما لأحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الأعلى ولسوف يرضى » •

وبنو تميم يقرءونها بالرفع يجعلون « اتباع الظن » علمهم،وابتغاء وجهه سبحانه نعمة لهم •

---

(١) من الآية رقم ٤٣ من سورة هود •
(٢) من الآية رقم ٦ من سورة الطلاق •
(٣) من الآية رقم ١٥٧ من سورة النساء •
(٤) من الآيات رقم ١٩ ــ ٢١ من سورة الليل •

ومنه قول جران العود من أرجوزة(١) :

وبلدة ليس بهـا أنيس الا اليعافير والا العيس

جعل اليعافير أنيس ذلك المكان .

الثانى : أن يكون مجـرورا أبدا وذلك اذا اسـتثنى بـ (غير) و (سوى) و (سواء) .

فأما (غير) فمحمولة على (الا) ومشبهة بها ، لأن (غيرا) يلزمها أن يكون ما بعـدها على خلاف ما قبلهـا فى النفى والاثبات كما كانت (الا) كذلك .

فاذا قيل « مررت بغير زيد » فالذى وقع به المرور (ليس زيدا) و (زيد) لم يقع به المرور .

وما بعد (غير) لا يكون الا مخفوضا لأنها تلـزم الاضافة لفرط ابهامهـا .

وأما (سوى) فظرف من ظروف الأمكنة ، ومعناه اذا أضـيف كمعنى (مكـانك) فاذا قال قائل « جاءنى رجل سواك » فكأنه قال رجل مكانك أى فى موضـعك وبدل منك ، فينصـب (سـواك) على كل حال لأنه ظرف .

الثالث : ما يجوز فيه الرفع والجر وهو ما استثنى بـ (لا سيما) ولا يستثنى بها الا فى جحد ، فاذا قيل : جاءنى القوم سيما زيد لم يجز حتى يجاء بـ (لا) ولا يستثنى بها الا فيما يراد تعظيمه .

---

(١) اليعافير : أولاد الظبـاء واحدهـا يعفور ـ العيس : جمـع عيساء بقرة الوحش ينظر همع الهوامع ١/٢٢٥ والدرر ١/١٩٢ .

فمن خفض جعل (ما) زائدة مؤكدة وخفض ما بعدها باضافة (سى) اليه كأنه قيل ولا مثل زيد .

ومن رفع جعل (ما) بمعنى (الذى) ورفع ما بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف والمعنى : سى الذى هو زيد و (هو) العائد الى الذى .

واذا كان ما بعد (لا سيما) نكرة جاز نصبه وروى بالأوجه الثلاثة قوله(١) :

ألا رب يوم كان منهن صالح ولاسيما يوم بدارة جلجل

الرابع : المستثنى الجارى على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء، وهو المستثنى بـ (الا) من كلام منفى غير تام ، وذلك بأن يكون ما قبل (الا) محتاجا الى ما بعدها نحو : « ما جاءنى الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد » .

وهذا هو التفريغ ، ولا يتأتى التفريغ الا مع نفى أو شبهه فالنفى كما سبق ، وشبهه نحو (لا يقم الا زيد) و (هل يقوم الا زيد) ؟ ومما يتناوله شبه النفى قوله ـ تعالى(٢) ـ « وانها لكبيرة الا على الخاشعين » لأن المعنى : وانها لا تخف ولا تسهل الا على الخاشعين .

---

(١) من الطويل من معلقة امرىء القيس (الديوان ص ١٠) .
دارة جلجل : اسم غدير ، ويوم دارة جلجل هو اليوم الذى لقى فيه امرؤ القيس محبوبته وصواحبها يستنقعن فى الغدير فأخذ ثيابهن ورفض أن يردها لواحدة منهن حتى تخرج متجردة فلما فعلن نحر لهن ناقته .
(٢) الآية رقم ٤٥ من سورة البقرة .

وكذا قوله ــ تعالى(١) ــ « ضربت عليهم الذلة أينما ثقفوا الا بحبل من الله » لأن المعنى : لا يعتزون ولا يأمنون الا بعهد .

ومثله قوله ــ تعالى(٢) ــ « ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال » لأن المعنى : لا يول أحد دبره الا متحرفا لقتال .

الخامس : المستثنى الجائز فيه النصب والبدل . وهذا المستثنى من كلام تام غير موجب وهو ما كان فيه حرف ناف أو استفهام أو نهى نحو (ما جاءنى من أحد الا زيدا) و (هل فى الدار أحد الا زيدا) و (لا يقم أحد الا زيدا) ففى هذا المستثنى يجوز فيه النصب والبدل .

أما النصب فعلى أصل الاستثناء .

وأما البدل فعلى أن يجعل (زيد) بدلا من أحد فيصير التقدير (ما جاءنى الا زيد) لأن البدل يحل محل المبدل منه . هذا رأى سيبويه .

وذهب الكسائى والفراء الى اتباع ما بعد (الا) لما قبلها على سبيل العطف .

وقد رجح ابن مالك اتباع ما بعد (الا) لما قبلها على النصب على الاستثناء فقال(٣) :

---

(١) من الآية رقم ١١٢ من سورة آل عمران .
(٢) من الآية رقم ١٢ من سورة الأنفال .
(٣) شرح تسهيل الفوائد ١/١١٣ .

« اذا اجتمع فى المستثنى بـ (الا) جميع ما أشير اليه من الاتصال والتأخر ، وكونه مشتملا عليه نهى أو نفى صريح أو مؤول وكونه غير مردود به كلام وغير متراخ اختير اتباعه •

ثم قال :

وانما رجح الاتباع فى غير الايجاب على النصب لأن معناه ومعنى النصب واحد ، وفى الاتباع تشاكل اللفظين •

فان تباعدا تباعدا بينا رجح النصب كقولك (ما ثبت أحد فى الحرب ثباتا نفع الناس الا زيدا) و (لا تنزل على أحد من بنى تميم ان رأيتهم الا قيسا) •

لأن سبب ترجيح الاتباع طلب التشاكل وقد ضعف داعيه بالتباعد » •

تضمين اسم معنى ينافى زيادة ما لا يعتد به :

(الآن) اسم للوقت الحاضر • قال الجوهرى : الآن : اسم للوقت الذى أنت فيه •

وهو ظرف غير متمكن ، وقع معرفة ولم تدخل عليه (ال) التعريف، لأنه ليس له ما يشركه •

وقال الفراء :

(الآن) حرف بنى على الألف واللام ولم يخلعا منه ، وترك على مذهب الصفة لأنه صفة فى المعنى واللفظ كما رأيتهم فعلوا بـ (الذى) و (الذين) فتركوهما على مذهب الأداة ، والألف واللام لهما غير مفارقة •

قال : وأصل (الآن) انما كان (أوان) فحذفت منهـا الألف ، وغيرت واوها الى الألف •

وربما فتحوا اللام وحذفوا الهمزتين أنشد الأخفش :

وقد كنت تخفى حب سمراء حقبة فبح لآن منهـا بالذى أنت بائح

نقـل حركة الألف الى اللام قبلهـا وحذفها ، ولمـا تحركت اللام سقطت همزة الوصل الداخلة على اللام •

وقد يقال فيها (ألان) قال جرير :

ألان وقد نزعت الى نمـير فهذا حين صرت لهم عذابا

وقال الزجاج فى قوله عز وجل(١) : « الآن جئت بالحق » فيه ثلاث لغـات •

قالوا الآن ــ بالهمزة واللام ساكنة •

وقالوا ألان ــ متحركة اللام بغير همز وتفصل (قالوا) من (لان)

وقالوا لان ــ بحذف الهمزة من الأول ومن الوسط •

وفى التهذيب :

وان شـئت جعلت (الآن) أصلها من قـولك (آن لك أن تفعل) فأدخلت عليها الألف واللام ثم تركتها على مذهب فعل فأتاها النصب من نصب فعل •

قال : وهو وجه جيد كما قالوا « نهى رسول الله صلى الله عليه

---

(١) من الآية رقم ٧١ من سورة البقرة •

وسلم عن قيل وقال » فكانتا كالاسمين وهما منصوبتان ، واو خفضتهما على أنهما أخرجتا من نية الفعل الى نية الأسماء كان صوابا •

قال الخليـــل :

الآن مبنى على الفتح تقول « نحن من الآن نصير اليك » ففتـــح الآن لأن الألف واللام انما يدخلان لعهد • و (الآن) لم تعهده قبل هذا الوقت فدخلت الألف واللام للاشارة الى الوقت والمعنى نحن من هذا الوقت نفعل • فلما تضمنت معنى (هذا) وجب أن تكون موقوفة ففتحت لالتقاء الساكنين وهما الألف والنون وهذا قول سيبويه(١) •

وفى كتابه « شرح تسهيل الفوائد » أيد ابن مالك مذهب الخليـــل وسيبويه فقال يتحدث عن (الآن)(٢) •

« انه مبنى لتضمنه معنى الاشارة ، فان معنى قولك (أفعل الآن) : افعل فى هذا الوقت •

وجائز أن يقال : يبنى لشبهه بالحـــروف فى ملازمة لفظ واحـــد فانه لا يثنى ولا يجمع ، ولا يصغر •

بخلاف (حين) و (وقت) و (زمان) و (مدة) •

ثم قال :

« وقيل يبنى لتضمنه معنى حرف التعريف ، والحرف الموجود غير معتد به وضعف هذا القول بين ، لأن تضـــمين اسم معنى اختصـــار ينافى زيادة ما لا يعتد به » •

---

(١) ينظر الكتاب ٢/٤٠٠ ، ٣/٢٩٩ •

(٢) شرح تسهيل الفوائد جـ ١ ص ١٠٣ •

ـ تقديم معمول العامل المعنوى ممتنع :

من القضايا المشهورة فى اللغة العربية قضية العامل فى المبتدأ والخبر حتى أفرد لها الأنبارى المسألة الخامسة فى كتابه الانصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، وقد أوجز الخلاف فى هذه المسألة فى تقديمه لها حيث قال(١) :

« ذهب الكوفيون الى أن الابتداء يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان .. وذهب البصريون الى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وأما الخبر فاختلفوا فيه :

فذهب قوم الى أنه يرتفع بالابتداء وحده .

وذهب آخرون الى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا .

وذهب آخرون الى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء» .

ولعل أول نص ورد الينا فى هذه المسألة هو قول سيبويه(٢) :

« المبتدأ كل اسم ابتدىء ليبنى عليه كلام ، والمبتدأ والمبنى عليه رفع .

فالابتداء لا يكون الا بمبنى عليه ، فالمبتدأ الأول ، والمبنى ما بعده عليه فهو مسند ومسند اليه .

وأعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبنى عليه شيئا هو هو أو يكون فى مكان أو زمان ، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ به .

---

(١) المسألة الخامسة فى الانصاف جـ ١ ص ٣٠ وما بعدها .

(٢) كتاب سيبويه ١٢٦/٢ وما بعدها .

فأما الذى يبنى عليه شىء هو هو فان المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك (عبد الله منطلق) .

ارتفع (عبد الله) لأنه ذكر ليبنى عليه (المنطلق) .

وارتفع المنطلق لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته » .

فقول سيبويه «فان المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء» يفسر لنا رأى سيبويه وهو أن العامل فى المبتدأ هو الابتداء ، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ .

ورأى سيبويه يمثل المذهب الثالث من مذاهب البصريين التى ذكرها الأنبارى أما الرأى الثانى فهو ما ذهب اليه ابن السراج فى الأصول حيث قال(١) :

« المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف ، وكان القصد فيه أن تجعله أولا لثان مبتدأ به دون الفعل ، يكون ثانيه خبره ، ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه .

وهما مرفوعان أبدا فالمبتدأ رفع بالابتداء ، والخبر رفع بهما » .

وممن ذهبوا الى الرأى الأول الصيمرى الذى شرح هذا المذهب فقال(٢) :

« اعلم أن كل اسم ابتدأت به لتخبر عنه ولم تعمل فيه عاملا لفظيا فهو رفع بالابتداء والابتداء هو : التعرية من العوامل اللفظية .

---

(١) الأصول فى النحو لابن السراج ١/٥٨ .

(٢) التبصرة والتذكرة للصيمرى ١/٩٩ وما بعدها .

وانما كانت التعرية من العـــوامل اللفظية عاملة فى الاســـم ، لأن العوامل انما هى علامات للعمل لا أنها تعمل شيئا فى الحقيقة •

والعلامة تكون بحدوث شىء وبعدمه •

والدليل على هذا أن ثوبين أبيضين متساويين لو أردنا أن نفصل بينهما فعلمنا أحدهما بعلامة ، وتركنا الآخر بغير علامة ، لكان الفصـــل بينهما بذلك وان كانت العلامة فى أحدهما دون الآخر •

فاذ قد ثبت أن عـــدم العلامة يكون علامة وجب أن تكون التعرية من العوامل تجرى مجرى العـــوامل فى أنها تســـتحق عملا ، كمـــا أن العوامل اذا ذكرت استحقت عملا •

وانمـــا خص الابتداء بعمل الرفع لأن المبتدأ أول ، والضمة من أول مخارج الحروف فأعطى الأول للأول •

ولابد للمبتـــدأ من خبر ، لأنه لا فـــائدة فى ذكر اسم يعرفـــه المخاطب اذا لم يخبر عنه بشىء ، وخبره مرفوع اذا كان اسما مفـــردا نحو « زيد أخوك » و « عمرو منطلق » •

وانما وجب الرفع فى الخـــبر ، لأنه الأول فى المعنى ، فمن حيث وجب للمبتدأ وجب للخبر مثل ذلك ، كما أن النعت يشرك المنعوت فى اعرابه لأنه هو المنعوت فى المعنى والعامل فى المبتدأ والخبر جميعا هو الابتداء الذى قدمنا ذكره » •

وقد تابع ابن مالك رأى سيبويه ورفض ماعداه من الآراء وكر عليها يهدمها واحدا تلو الآخر فقال : بعد أن ذكر رأى ســـيبويه وصححه واستدل له(١) •

---

(١) شرح تسهيل الفوائد جـ ١ ص ٤٩ وما بعدها •

« وذهب بعض العلماء الى غير ذلك •

وأشهر الأقوال المخالفة أن الابتداء رافع المبتدأ والخبر معـــا ، وهذا لا يصح لوجوه :

أحدها : أن الأفعال أقوى العوامل ، وليس فيها ما يعمل رفعين دون اتباع فالمعنى اذا جعل عاملا كان أضعف العـــوامل ، وكان أحق ألا يعمل رفعين دون اتباع •

ثانيها : ان المعنى الذى ينسب اليه عمل ، ويمنع وجوده دخـــول عامل على مصحوبه كالتمنى ، والتشبيه أقوى من الابتداء لأنه لا يمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه •

والأقوى لا يعمل الا فى شىء واحد وهو الحال • فالابتداء الذى هو أضعف أحق ألا يعمل الا فى شىء واحد •

ثالثها : أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ ، لأن المبتدأ مشتق منه • والمشتق يتضمن معنى ما اشتق منه •

وتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائز باجمـــاع من أصحابنا فلو كان الابتداء عامل فى الخبر لزم من جـــواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوى الأضعف •

ـ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل :

من المسلم به اقتضاء المبتدأ للخبر ، لأنه لا فائدة فى ذكر اســـم يعرفه المخاطب اذا لم يعرف عنه شيئا يخبر به عنه •

وخبر المبتدأ يكون واحدا مما يأتى :

اسم مفرد نحو (سعد منطلق) وفعل للمبتدأ نحو (سعد ينطلق)

وظرف من ظروف المكان أو الزمان نحو (سعد خلف سعيد) و (الخروج اليوم) وعديل الظرف وهو الجار والمجرور نحو (سعد فى الدار) •

وقد يكون خبر المبتدأ جملة فيهـا ذكر يعود على المبتدأ نحـو (سعد قام أبوه) و (عمرو أخوه منطلق) •

وانما جاز أن يكون الظرف وعديله والجملة خبرا عن المبتـدأ ، لأنها هو فى المعنى والدليل على ذلك أنه اذا قال قائل (زيد فى الدار) فسئل : من زيد ؟ لقال : الذى فى الدار زيد •

ولو سئل : من فى الدار ؟ لقال : زيد •

وكذلك اذا قال : (زيد عندى) فسئل : من زيد ؟ لقال : الذى عندى زيد •

ولو سئل : من عندك ؟ لقال : زيد •

وكذا لو قا ل: (عمرو أخوه منطلق) فسئل : من عمرو ؟ لقال : الذى أخوه منطلق عمرو •

ولو سئل : من الذى أخوه منطلق ؟ لقال : عمرو •

فلو لم يكن الخبر هو الأول لما جاز أن يكـون كل واحد منهمـا جوابا عن الآخر فبهذا تعتبر صحة الخبر •

ولا يمتنع تقدم خـبر المبتدأ عليه اذا كان اسـما مفردا نحـو (قائم زيد) أو ظرفا نحو (خلف سـعيد سعد) أو جارا ومجـرورا نحو (فى الدار خالد) أو جملة نحو (قـام أبوه سالم) و (أخـوه مجتهد عمرو) •

لا فرق بين تقـديم الخبر وتأخيره فى مثـل ذلك ، بل قال عنه

سيبويه أمام النحاة(١) •

« وهذا عربى جيد » •

ومثل لتأخير المبتدأ بـ (تميمى أنا) و (مشنوء من يشنئوك) •

فأما اذا كان خبر المبتدأ فعله نحو (محمد يقوم) فانه يمتنع تقديمه واعرابه خبرا ، لأنه اذا تقدم الفعل على الاسم انطبق على الاسم حد الفاعل وخرج من باب الابتداء فيرتفع بالفعل على أنه فاعله محدث له أو قائم به •

كل هذ اذا لم يتصل بالمبتدأ ضمير اسم ملتبس بالخبر •

فاذا ما التبس المبتدأ بضمير اسم ملتبس بالخبر •

فان أمكن تقديم صاحب الضمير صحت المسألة عند البصريين وهشام الكوفى فيصح أن يقال على مذهبهم : (زيدا أجله محرز) لأنه يصح أن يقال (محرز أجل زيد) اذ لم يفصل بين المنصوب وناصبه أجنبى •

بخلاف (زيدا أجله أحرز) فان الأجل وان كان الفعل خبره فان الاخبار بالفعل على خلاف الأصل ، لأن الفعل وفاعله أصلهما أن يستقل بهما كلام فعد المبتدأ قبلهما أجنبيا •

بخلاف وقوعه قبل اسم الفاعل ، فان اتصال المبتدأ به ليس على خلاف الأصل لأنه مفرد •

ومن هنا امتنع أن يقال : (زيدا أجله أحرز) لأنه يمتنع أن يقال : (أحرز أجل زيد) على أن كلمة (أجل) مرفوعة على الابتداء •

---

(١) ينظر كتاب سيبويه جـ ١ ص ٢٧٨ •

قال ابن مالك(١) :

وقد يفرق بين الصورتين بأن اسم الفاعل لا يجب تأخيره فلا يمتنع تقديم معموله بخلاف الفعل فان تأخيره اذا وقع خبر مبتدأ واجب ، فلا يجوز تقديم معموله لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل .

ـ تقديم المفسر على المفسر مغتفر :

اذا تعلق عاملان فأكثر من الفعل وشبهه كالوصف واسم الفعل ـ اتحد النوع أو اختلف ـ باسم بأن طلبا فيه رفعا أو نصبا أو جرا بحرف ، أو أحدهما طلب رفعا والآخر بخلافه عمل فيه أحدهما .

مثال الفعلين قوله ـ تعالى ـ «آتونى أفرغ عليه قطرا»(٢) .

ومثال اسم وفعل قوله ـ تعالى ـ « هاؤم اقرءوا كتابيه »(٣) .

ومثال تنازع اسمين قول الشاعر :

عهدت مغيثا مغنيا من أجرته فلم أتخذ الا غناءك موئلا

قال الفراء فى مثل ذلك : يعمل فيه كلاهما ان اتفقا فى الاعراب المطلوب نحو (قام وقعد زيد) .

فجعل الفراء (زيدا) مرفوعا بالفعلين كما يسند للمبتدأ خبران وأكثر .

---

(١) شرح تسهيل الفوائد ج ١ ص ٤٩ وما بعدها .
(٢) من الآية رقم ٩٦ من سورة الكهف .
(٣) من الآية رقم ١٩ من سورة الحاقة .
(٤) من البحر الطويل لم ينسب الى قائل معين وينظر العينى ج ٣ ص ٢ .

ومنع الجمهور ذلك حذرا من اجتماع مؤثرين على أثر واحد وذلك مفقود فى الخبرين عن مبتدأ •

والمختار عند البصريين اعمال الثانى ، وعند الكوفيين اعمال الأول(١) •

ويعمل المهمل فى ضمير ما تنازع فيه العاملان وجوبا ان كان ما يضمر مما يلزم ذكره كالفاعل •

ولا يلتفت الى أنه اضمار قبل الذكر للحاجة اليه كما فى قولهم (ربه رجلا) ومنع جواز مثل ذلك الكوفيون •

فان عمل الأول واحتاج الثانى الى منصوب وجب أيضا اضماره نحو (ضربنى وضربته زيد) •

واذا أهمل الأول ومطلوبه غير رفع لم يجز عند الأكثرين أن يجاء معه بضمير المتنازع فيه ، بل يحذف ان كان غ يرخبر نحو (ضربت وضربنى زيد) •

ولم يرتض هذا الرأى ابن مالك فأجاز فى مثل ذلك أن يلحق ضمير المتنازع فيه العامل المهمل المتقدم اذا كان مطلوبه غير رفع نحو (ضربته وضربنى زيد) ودافع عن وجهة نظره فقال فى الكافية الشافية(٢) :

ونحو :

(ترضيه ويرضيك صاحب) ندر ومثله لو شاع لم يعد النظر

---

(١) ينظر تفصيل ذلك فى المسألة رقم ١٣ من كتاب الانصاف ج ١ ص ٥٧ وما بعدها •

(٢) الكافية الشافية ص ٦٨ •

وقال يشرح هذا البيت(١) :

أى : لو شاع اثبات الضمير المنصوب مع المتقدم المهمل لكان لـه وجه من النظر ، لأنه تقديم مفسر على مفسر فيغتفر كما اغتفر تقديم غيره من المفسرات على مفسراتها •

ـ تغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير :

ـ تفصيل الفرع على الأصل ممتنع :

ـ حذف ما يؤمن بحـذفه حذف أولى من حـذف ما لا يؤمن بحـذفه حـذف :

اذا اتصل بالفعل المضـارع ألف اثنين أو واو جمـع ، أو ياء مخاطبة فعلامة رفعه نون مكسورة فى الغـالب بعد الألف نحو « همـا يذهبـان » ومفتـوحة بعـد الواو والياء نحـو « أنتم تذهبـون » و « أنت تذاهبين » •

وحذف هذه النون علامة للنصب والجـزم نحو « لن يذهبـا » و « لم يذهبـا » •

واذا اتصـل بهذه النون نون الوقاية جاز حذفها تخفيفا كما يجوز بقاؤها ، وفى هذه الحال يجوز ادغام النونين وفكهما •

وبحـذف النـون قـرأ نافع « تأمرونى أعبـد »(٢) ـ بتخفيف النـون •

بينما قرأ ابن عامر « تأمروننى أعبد » ـ بفك النونين •

---

(١) شرح الكافية الشافية ٦٤٨/١ وما بعدها •

(٢) من الآية رقم ٦٤ من سورة الزمر وينظر اتحاف فضـلاء البشر ٣٧٦ وما بعدها •

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ، والكوفيون « تأمرونى أعبد » ـ بالادغام .

وفى حالة حذف النون اختلف العلماء فى المحذوف :

فذهب أكثر المتأخرين الى أن النون المحذوفة فى هذه الحالة هى نون الوقاية وأن النون الباقية هى نون الرفع مخالفين بذلك أمام النحاة سيبويه الذى نص فى الكتاب على أن المحذوف هو نون الرفع حيث قال(١) :

« واذا كان فعل الجميع مرفوعا ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع » .

تحذف نون الرفع لأنك ضاعفت النون وهم يستثقلون التضعيف فحذفوها اذا كانت تحذف ، وهم فى هذا الموضع أشد استثقالا للنونات وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا .

بلغنا أن بعض القراء قرأ « أتحاجونى »(٢) وكان يقرأ « فبم تبشرون »(٣) وهى قراءة أهل المدينة ، وذلك أنهم استثقلوا التضعيف » .

---

(١) كتاب سيبويه ٣/٥١٩ .

(٢) من الآية رقم ٨٠ من سورة الأنعام وتخفيف النون هو قراءة نافع من السبعة : وقراءة أبى جعفر وابن ذكوان وهشام . ينظر اتحاف فضلاء البشر ص ١١٢ .

(٣) من الآية رقم ٥٤ من سورة الحجر وقراءة التخفيف هى قراءة نافع . وقرأ ابن كثير بتشديد النون وقرأ باقى السبعة بفتح النون على أنها نون الرفع ـ ينظر اتحاف فضلاء البشر ص ٢٧٥ .

وقد خالف ابن مالك مذهب الجمهور وأيد ما ذهب اليه سيبويه ودافع عن هذا المذهب بقوله(١) :

وهو الصحيح لوجوه :

أحدها : أن نون الرفع قد تحذف دون سبب مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون.

وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه .

وأيضا فان نون الرفع نائبة عن الضمة ، وقد حذفت الضمة تخفيفا فى الفعل نحو قوله ــ تعالى ــ « ان الله يأمركم »(٢) وقوله ــ جل شأنه ــ « وما يشعركم »(٣) ــ فى قراءة السوسى .

وفى الاسم كقراءة بعض السلف « ورسلنا لديهم يكتبون »(٤) ــ بسكون السين ــ .

« وبعولتهن أحق »(٥) ــ بسكون التاء ــ .

---

(١) شرح تسهيل الفوائد ١/١٠ .

(٢) من الآية رقم ٥٨ من سورة النساء ، وقرأ البصرى باسكان الراء ، ينظر غيث النفع ١٩٢ .

(٣) من الآية رقم ١٠٩ من سورة الأنعام ، وقرأ البصرى باسكان الراء ، ينظر غيث النفع ٢١٣ .

(٤) من الآية رقم ٨٠ من سورة الزخرف ، قرأ البصرى باسكان السين ، ينظر غيث النفع ٣٤٩ .

(٥) من الآية رقم ٢٢٨ من سورة البقرة ، وقد عزيت القراءة باسكان التاء لمسلمة ابن محارب ، ينظر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص ١٤ .

فحذف النون النائبة عنها تخفيفا أولى •

وليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل •

وأيضا فان حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية اذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو الى حذفها •

وحذف نون الوقاية أولا لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب •

وحذف ما يؤمن بحذفه حذف أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف •

وأيضا لو حذفت نون الوقاية لا حتيج الى كسر نون الرفع بعد الواو والياء ، واذا حذفت نون الرفع لم يحتج الى تغيير ثان •

وتغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير •

ـ التوجيه الموافق للأصول المجمع عليها لا يعدل عنه :

اسم الفاعل هو الصفة الصريحة المؤدية معنى فعل الفاعل دون تفضيل ، ولا قبول اضافة الى مرفوع المعنى(١) •

ويعمل اسم الفاعل عمل فعله مكبرا فى افراد وغيره ـ مطلقا ـ ان قرن بـ (ال) الموصولة ، يستوى فى ذلك المراد به المضى ، أو الحضور ، أو الاستقبال •

واذا لم يقترن اسم الفاعل بـ (ال) الموصولة اشترط فى اعماله أن يكون مرادا به الحال أو الاستقبال ، لأنه بذلك يثبت له شبه الفعل المضارع معنى مع شبهه به لفظا من قبل موافقته له فى عدة الحروف، وتقابل الحركات والسكون •

---

(١) ينظر شرح عمدة الحافظ ، وعدة اللافظ ج ٢ ص ٩٥ •

بخلاف الذى بمعنى الماضى فانه عارض الشبه اللفظى فلم يعمل لنقصان الشبه فاذا ما دخلت عليه (ال) الموصولة جعلته مقدرا بفعل لكون الصلة جملة ، فقام تقديره بالفعل مقام ما فاته من الشبه اللفظى •

ويشترط لاعمال اسم الفاعل غير المقترن بـ (ال) مع حاليته أو استقباله اعتماده على نفى أو استفهام ، أو على صاحب خبر ، أو على صاحب حال ، أو منعوت ظاهر أو منعوت مقدر •

وقد اكتفى الكسائى بالشبه المعنوى بين الفعل واسم الفاعل ، فأعمل من أسماء الفاعلين ما قصد به المضى •

ومن أشهر حججه على ما ذهب اليه قوله ـ تعالى(١) ـ « وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد » معتبرا ظاهره دون تأول •

وهذا عند غيره محمول على حكاية الحال ، فان الغائب قد يقدر حضوره فيعبر عنه بما يعبر به عن الحاضر ، ومن هذا القبيل قوله ـ تعالى(٢) ـ « ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها فوجد فيها رجلين يقتتلان » •

فالرجلان اقتتلا قبل نزول القرآن بأزمان ـ وانما عبرت الآية بالمضارع الذى يدل على التجدد والحدوث على حكاية الحال •

كما بنى الكسائى ـ رحمه الله ـ على مذهبه أن المعتبر شبه اسم الفاعل للفعل فى المعنى لا فى الصورة اجازة اعمال اسم الفاعل المصغر فصحح قول القائل : (هذا ضويرب زيدا) ، واجازة اعمال اسم الفاعل الموصوف نحو (أنا زيدا ضارب أى ضارب) •

---

(١) من الآية رقم ١٨ من سورة الكهف •

(٢) من الآية رقم ١٥ من سورة القصص •

وقد رأى ابن مالك أن مذهب الكسائى يخالف الأصـــول النحوية التى يعتمد عليها فى ارســـاء القواعد النحوية فقـــال يتحدث عن اعمال اسم الفـــاعل(١) •

« وانما امتنع العمل بالتصـــغير والوصف لأنهما من خصـــائص الأسماءفيزيلان شبه الفعل معنى ولفظا » •

ولم ير الكسائى ذلك مانعا ، لأنه حكى عن بعض العرب (أظننى مرتحلا وسويئرا فرسخا) •

وأجاز (أنا زيدا ضارب أى ضارب) •

ثم قال ابن مالك :

ولا حجة فيما حكاه الكسائى ، لأن (فرســـخا) ظرف ، والظـــرف يعمل فيه رائحة الفعل وأما اجـــازته (أنا زيدا ضارب أى ضـــارب) فلا حجة فيه ، لأنه لم يقل أنا سمعته عن العرب ، بل ذكره تمثيلا •

ولو رواه عن العرب لم يكن فيه حجـــة ، لأنه كان يحمل على أن (زيـــدا) منصـــوب بـــ (ضـــارب) و (ضـــارب) خبـــر (أنا) و (أى ضارب) خبر ثان •

وهذا توجيه سهل موافق للأصول المجمع عليها فلا يعدل عنه •

ـ الثقة فى نقل العلماء واجبة :

قد تقوم (ال) فى غير الصـــلة مقام ضمير نحـــو (مررت برجل حسن الوجـــه) ـ بتنوين (حسن) ورفـــع الوجه عـــلى معنى حسن وجهـــه •

---

(١) شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ١٥١/٢ •

فالألف واللام فى (الوجه) عوض من الضمير ، وهذا هـو رأى الكوفيين وبعض البصريين وعلى رأسهم سيبويه حيث سار على هـذا فى باب البدل حين قال(١) :

« تقول : ضرب عبد الله ظهره وبطنه ، وضرب زيد الظهر والبطن، وقلب عمرو ظهره وبطنه ، ومطرنا سـهلنا وجبلنا ، ومطرنا السـهل والجبـل » .

ومن ورود الألف واللام عوضـا من الضمير فى القـرآن الكريم قوله ـ تعالى(٢) ـ « فأما من طغى وآثر الحيـاة الدنيا فان الجحيم هى المأوى وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هى المأوى » .

فالمعنى ـ والله أعلم ـ فأما من طغى ، وآثـر حياته الدنيـا ، فان الجحيم هى مأواه وأما من خاف مقـام ربه ونهى نفسه عن هواها فان الجنة هى مأواه .

ذكر ذلك أبو الحسن بن خروف فى شرحه لكتاب سيبويه ، وعزاه الى جماعة من أئمة النحـو .

وعلى هذا التأويل يمكن أن يحمل قوله ـ تعالى ـ « جنات عدن مفتحة لهم الأبواب »(٣) فالمعنى ـ والله أعلم ـ مفتحة لهم أبوابها.

وزعم أبو على الفارسى ، والزمخشرى أن (الأبواب) بدل من ضمير مستكن بـ (مفتحة) .

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ١٥٨/١ .
(٢) الآيات ٣٧ ـ ٤١ من سورة النازعات .
(٣) الآية رقم ٥٠ من سورة ص .

قال الزمخشرى فى الكشاف(١) :

« مفتحة » حال والعامل فيها ما فى المتقين من معنى الفعل •

وفى (مفتحة) ضمير الجنات و (الأبواب) بدل من الضمير المستكن تقديره مفتحة هى الأبواب كقولهم (ضرب زيد اليد ، والرجل) وهو من بدل الاشتمال •

وهذا الذى ذهب اليه أبو على الفارسى وظاهره عليه الزمخشرى فيه تكلف من قبل أنه يوجب أن تكون (الأبواب) مرتفعة بـ (مفتحة) على القول بأن العامل فى البدل والمبدل منه واحد •

أو بمثله مقدرا على القول بأن العامل فى البدل غير العامل فى المبدل منه •

ومهما يك من شىء فقد صح أن (مفتحة) صالح للعمل فى (الأبواب) فلا حاجة الى تكلف ابدال •

وأيضا فالحاجة الى الضمير فى بدل البعض كالحاجة فى السببى المرفوع بما جرى على ما هو من سببه ، فقد قامت الألف واللام مقام الضمير على كل حال •

قال ابن خروف :

وحمل أبو على وغيره من المتأخرين هذا المرفوع على البدل من ضمير فى الصفة ، ولا يطرد لهم ذلك فى مثل (مررت برجل كريم الأب ، وحسن وجه الأخ) •

فاذا امتنع البدل فالباب كله على ما ذهب اليه الأئمة •

---

(١) جـ ٣ ص ٣٧٨ •

قال ابن مالك(١) :

« فقد تضمن كـــلام ابن خروف ــ رحمه الله ــ أن الحكـــم على المرفوع المشار اليه بغير البدلية هو مذهب الأئمة » .

وكفى بنقله شـــاهدا » .

ــ حذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه :

(أما) حرف فيه معنى الشرط والتفصيل ، وتقدر بـــ (مهما يك من شيء) .

ولا يليها فعل لأنها قائمة مقام حرف شرط ، وفعل الشرط .
فلو وليها فعل لتوهم أنه فعل الشرط،ولم يعلم بقيامها مقامه .

واذا وليها اسم بعده الفـــاء كان فى ذلك تنبيه على ما قصـــد من كون ما وليها مع ما بعده جوابا .

والمقرون بالفاء بعد ما يليها اما مبتدأ نحو : (أما قائم فزيد) .

واما خبر نحو (أما زيد فقائم) .
واما عامل فيما وليها نحو : (أما زيد فأكرم) .
واما مفسر عامل فيه نحو : (اما عمرا فأعرض عنه) .

وقد تليها (ان) ــ الشرطية ــ فيغنى جواب (أما) عن جوابها كقوله ــ تعالى ــ « فأما ان كان من المقربين فروح وريحان وجنـــة نعـــيم »(٢) .

---

(١) شرح تسهيل الفوائد جـ ١ ص ٢٩٥ .
(٢) الآيتان ٨٨ ، ٨٩ من سورة الرحمن .

والذى جرى عليه النحـــاة أنه اذا توالى شرطان كان الجواب لأول الشرطين المتواليين نحو قوله تعالى ﴿ ولا ينفعكم نصـــحى ان أردت أن أنصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم هو ربكم واليه ترجعون ﴾(١)•

قال الزمخشرى(٢) :

« (ان كان الله يريد أن يغويكم) جزاؤه ما دل عليه قـــوله : (ولا ينفعكم نصحى) وهذا الدال فى حكم ما دل عليه فوصل بشرط كما وصل الجزاء بالشرط فى قولك : (ان أحسنت الى أحسنت اليـــك ان أمكننى) •

يقصـــد الزمخشرى أن قوله ــ تعالى ــ (ولا ينفعكم نصحى) دليل الجواب المحذوف وصاحب الجواب أول الشرطين ، والثانى مقيد له مستغن عن الجواب •

والتقدير : « ان أردت أن أنصـــح لكم مرادا غيكم لا ينفعـــكم نصـــحى » •

قال ابن مالك(٣) :

فاذا كان أول الشرطين المتواليين (أما) كانت أحـــق بذلك من وجهـــين :

أحدهما : أن جوابها اذا انفردت لا يحذف أصلا وجواب غيرهـــا اذا انفرد يحذف كثيرا لدليل •

وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه •

---

(١) من الآية رقم ٣٤ من سورة هود •
(٢) الكشاف ٢/٢٦٧ •
(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ج ٣ ص ١٦٤٧ •

الثانى : أن (أما) قد التزم معها حذف فعل الشرط ، وقامت هى مقامه ، فلو حذف جوابها لكان ذلك اجحافا •

ـــ حق العامل أن يكون مختصا :

ألحق أهل الحجاز (ما) النافية بـــ (ليس) فى العمل فجعلوا لها اسما مرفوعا وخبرا منصوبا وبلغتهم نزل القرآن الكريم قال ـــ تعالى ـــ « ما هذا بشرا »(١) وقال(٢) « ما هن أمهاتهم »(٣) •

وذهب البصريون مذهب أهل الحجاز فقالوا باعمال (ما) عمـــل (ليس) •

وزعم الكوفيون أن (ما) لا تعمل شيئا فى لغة أهل الحجـــاز ، وأن المرفوع بعدها باق عـــلى ما كان عليـــه قبل دخـــول (ما) وأن المنصوب التالى للمرفوع ليس خبرا وانما هو على اســـقاط حرف الجر لأن العرب لا تكاد تنطق بها الا بالباء •

فلما سقطت الباء عوض العرب منها النصب كما هو المعهـــود عند حذف حرف الجر •

وليس لـــ (ما) النافية عمل فى لغة بنى تميم • قال سيبويه(٤) :

« هذا باب ما أجرى مجرى (ليس) فى بعض المواضع بلغـــة أهل الحجاز ثم يصير الى أصله وذلك الحرف هو (ما) •

---

(١) من الآية رقم ٣١ من سورة يوسف •

(٢) من الآية رقم ٨ من سورة المجادلة •

(٣) قرأ (أمهاتهم) ـ بضم التاء ـ المفضل عن عاصم • وقرأ ابن مسعود (بأمهاتهم) بجر امهاتهم بالباء ـ ينظر مختصر ابن خالويه فى الشواذ ص ١٥٣ •

(٤) ينظر كتاب سيبويه جـ ١ ص ٢٨ •

تقول : (ما عبد الله أخاك) و (ما زيد منطلقا) .

وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و (هل) أى لا يعملونها فى شىء وهو القياس ، لأنه ليس بفعل ، وليس (ما) كـ (ليس) ولا يكون فيهـا اضمار .

وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ (ليس) اذ كان معناها كمعناها » .

قال ابن مالك(١) :

« وهو كما قال ، لأن العامل حقه أن يمتاز من غير العـامل بأن يكون مختصا بالأسـماء ان كان من عواملها كحروف الجر ، ومختصـا بالأفعال ان كان من عواملها كحروف الجزم وحق ما لا يختص كـ (ما) النافية ألا يكون عاملا .

ـ الحمل على الشاذ مكروه :

حال المجرور بحرف اذا كان فاعل أفعل تعجبا نحو (أحسن بزيد مقبـلا) أو فاعل (كفى) نحـو (كفى بزيد معينا) لا يتقـدم على المجرور لأن حذف باء (أحسن بـزيد) وشبهه ممتنع ، وحـذف باء (كفى بزيد) وشبهه قليل .

ولذلك لـم يجىء فى القرآن الكـريم الا بالباء قال ـ تعالى ـ (وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا)(٢) .

وقال ـ جل شأنه ـ (وكفى بالله شهيدا)(٣) .

وقال ـ (وكفى بالله وكيلا)(٤) .

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك جـ ١ ص ٤٣٥ .

(٢) من الآية رقم ٤٥ من سورة النساء .

(٣) من الآية رقم ٧٩ من سورة النساء .

(٤) من الآية رقم ٨١ من سورة النساء .

وقال ــ (وكفى بربك بذنوب عباده خبيرا بصيرا)(١) •

ومن حذف الباء من فــاعل (كفى) قــول سحيم بن عبــد بنى الحسحاس(٢) :

عميرة ودع ان تجهزت غازيا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا

وسوى هذين مما جر بحرف اذا كان صاحب الحال نحو (مررت بهند جالسة) فأكثر النحويين يوجبون فيه تأخير الحال ويخطئون من يقول (مررت جالسة بهند) وعلى رأس هؤلاء سيبويه(٣)•

وســار الزمخشرى عــلى مذهب ســيبويه فقال يفسر قوله ــ تعالى(٤) ــ (وما أرسلناك الا كافة للناس)(٥) •

« الا ارسالة عامة لهم محيطة بهم لأنها اذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم •

ومن جعله حالا من المجرور متقدما عليه فقد أخطأ » •

فجعل (كافة) صفة لموصوف حذف وأقيم (كافة) مقامه •

وقال أبو اسحاق الزجاج فى تفسير هذه الآية :

« المعنى أرسلناك جامعا للناس فى الانذار والابلاغ » •

---

(١) من الآية رقم ١٧ من سورة الاسراء •

(٢) ينظر ديوان سحيم ص ١٦ وسر صــناعة الاعراب ١٥٧/١ ، سيبويه ٣٠٨/٢ •

(٣) كتاب سيبويه ١٢٢/٢ •

(٤) من الآية رقم ٢٨ من سورة سبأ •

(٥) الكشاف ج ٣ ص ٢٩٠ •

فجعل (كافة) حالا من الكاف فى (أرسلناك) وبهذا حكم على التاء فى (كافة) بأنها للمبالغة .

وذهب أبو على الفارسى وابن كيسان وابن برهان وتبعهم ابن مالك الى جواز تقديم حال المجرور اذا جر بحرف غير زائد ، أو زائد غير ممتنع الحذف أو قليله ، واستدلوا على صحة رأيهم بالقياس والشواهد الكثيرة الواردة عن العرب(١) .

قال أبو على الفارسى(٢) :

« تقول (مررت برجل خير ما يكون منك) العامل فى (خير ما يكون) (خير منك)لا (مررت) » .

ذكر أبو الفتح ابن جنى قول أبى على فى ذلك وقال :

« تضمن كلام أبى على فى هذه المسألة جواز تقديم حال المجرور بحرف وجواز اعمال أفعل التفضيل فى متأخر »(٣) .

ولكن ابن جنى لم يتابع أبا على حيث قال فى اللمع « حال المجرور بحرف لا يتقدم عليه »(٤) .

وقال ابن برهان فى شرح اللمع(٥) .

---

(١) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ جـ ١ ص ٣١٢ ـ ٣١٧

(٢) تنظر المسائل الحلبية ص ١٣٤ وما بعدها مخطوطة دار الكتب المصرية .

(٣) شرح عمدة الحافظ جـ ١ ص ٣١٧ .

(٤) ينظر اللمع فى العربية لابن جنى ص ١١٨ .

(٥) ص ٥٢ مخطوطة دار الكتب المصرية .

« اذا قلت : (مررت بزيد ضاحكا) والحال مما يعمل فيه الباء صح أن تقول (ضاحكا مررت بزيد) و (مررت ضاحكا بزيد) .. » .

ثم قال ابن برهان :

« وهذا مذهب أبى على وابن كيسان واليه نذهب لقوله ــ تعالى ــ (وما أرسلناك الا كافة للناس) .

فـ (كافة) حال من الناس وقد تقدم على المجرور باللام ، وما استعملت العرب (كافة) الا حالا » .

مناقشة رأى الزمخشرى :

وما ذهب اليه الزمخشرى من جعله (كافة) صفة لموصوف محذوف فيه نظر ذلك أن العرب لم تستعمل هذه الكلمة الا حالا .

وهذا شبيه بما فعل فى مقدمة كتاب المفصل حيث قال :

« ولقد ندبنى ما بالمسلمين من الأرب الى معرفة كلام العرب لانشاء كتاب فى الاعراب محيط بكافة الأبواب »(١) .

فقوله : (بكافة الأبواب) شاذ من وجهين :

أحدهما : أن (كافة) لا تستعمل الا حالا وههنا خفضها بالباء .

الثانى : أنه استعمله فى غير الأناسى ، والكافة : الجماعة من الناس لغة .

وليت الزمخشرى ــ رحمه الله ــ اذ أخرج (كافة) عن استعمال العرب سلك به سبيل القياس ، بل جعله صفة لموصوف محذوف ، فى وقت لم تستعمله العرب مفردا ، ولا مقرونا بالصفة .

---

(١) مقدمة كتاب المفصل للزمخشرى ص ٢ .

هذا الى أن الموصوف المستغنى بصفته عنه يجب أن يعتاد ذكره مع صفته قبل الحذف ، وألا تصلح الصفة لغيره حتى اذا ما حذف دلت الصفة عليه •

و (كافة) بخلاف ذلك فوجب الاعراض عما أفضى اليه •

وبهذا يبطل ما ذهب اليه الزمخشرى •

مناقشة رأى الزجاج :

أما الزجاج فبطلان رأيه بين ، والابتعاد عما ذهب اليه متعين ذلك أنه جعل (كافة) حالا من مفرد ، ولا يعرف استعمال ذلك فى اللغة فى غير الآية الكريمة •

ثم يجعل الحال من مذكر مع كونه مؤنثا ، ولا يتأتى له ذلك الا اذا جعل التاء فى (كافة) للمبالغة وهذا بعيد •

ذلك أن لحاق التاء للمبالغة بابه مقصور على السماع يقتصر فيه على ما ورد فى اللغة ولا يتجاوز •

كما أن تاء المبالغة لا تلحق غالبا ما هى فيه الا اذا كان على أحد أمثلة المبالغة كـ (نسابة)(١) و (فروقة) (٢) و (مهذارة)(٣) •

و (كافة) بخلاف ذلك فبطل أن تكون التاء فيها للمبالغة لكونها على (فاعلة) وهو بناء بعيد عن أوزان المبالغة •

ولا يمكن حمل (كافة) على (راوية) باعتبار أن كلا منهما على وزن (فاعلة) •

---

(١) النسابة : العالم بالأنساب •

(٢) الفروقة : الشديد الفزع •

(٣) المهذارة : من يكثر فى كلامه من الخطأ والباطل •

قال ابن مالك(١) :

ان حملت (كافة) على (راوية) حملت على شاذ الشـــاذ • لأن لحاق تاء المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شاذ •

ولحاقها لما لا مبالغة فيه أشذ ، فيعبر عنه بشاذ الشاذ والحمـــل على الشاذ مكروه فكيف بشاذ الشاذ ؟؟

ـــ الحمل على ما كثرت نظائره أولى :

الفصل بين جزأى الاضـــافة بمعمول المضـــاف جائز فى الكـــلام الفصيح اذا لم يكن الفاصـــل فاعلا ولا فى حكم الفـــاعل نحو (عرفت اعتاق الجارية سيدها) و (رأيت اعطاء الدرهم زيد) •

فان كون الفاصـــل معمولا للمضاف يزيل أجنبيته •

وكون الفاصل غير فاعل ، ولا فى حكمه يسوغ نية تأخيره •

فاذا كان ذلك كذلك كان الفصل كلا فصل •

ومن ذلك قـــراءة ابن عامر(٢) ـــ رضى الله عنـــه ـــ (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم)(٣) •

وهذه القراءة ثابتـــة بالتواتر ، وقد اشـــتملت على فصل بفضـــلة بين عاملها المضاف الى ما هو فاعل ، فحسن ذلك ثلاثة أمور :

أحدها : كون الفاصل فضلة ، فانه لذلك صالح لعدم الاعتداد به•

الثانى : كونه غير أجنبى لتعلقه بالمضاف •

---

(١) شرح تسهيل الفوائد ج ٢ ص ١٢٤ •

(٢) عبد الله بن عامر الدمشقى ، أحد القراء السبعة وهو أسن القراء وأعلاهم اسنادا أمام أهل الشام وحديثه مخرج فى الصحيحين مات بدمشق سنة ١١٨هـ عن تسع وتسعين سنة •

(٣) من الآية رقم ١٣٧ من سورة الأنعام •

الثالث : كونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف اليه مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار اليه لاقتضى القياس استعماله ، لأنهم فصلوا فى الشعر بالأجنبى كثيرا ، فاستحق غير الأجنبى أن يكون له مزية فحكم بجوازه •

ولا التفات لما قاله الزمخشرى فى الكشاف عن هذه القراءة ، وطعنه فى قارئها(١) •

ولا اعتداد بما رآه ابن الأنبارى فى الانصاف وتحامله على ابن عامر(٢) • وقد صحح هذه القراءة أبو حيان(٣) وغيره من الأئمة •

قال الامام الرازى(٤) :

« اذا جوزنا اثبات اللغة بشعر مجهول ، فجواز اثباتها بالقرآن العظيم أولى » •

ولقراءة ابن عامر نظائر فى اللسان العربى منها قول النبى — صلى الله عليه وسلم :

(هل أنتم تاركو لى صاحبى)(٥) ؟

ففى هذا الحديث فصل دون ضرورة بجار ومجرور بين المضاف والمضاف اليه ، والجار والمجرور متعلقان بالمضاف •

---

(١) الكشاف ج ٣ ص ٤٣ •

(٢) ينظر المسألة الستون فى الانصاف ج ٢ ص ٤٢٧ وما بعدها•

(٣) تفسير البحر المحيط ج ٤ ص ٢٢٩ •

(٤) تفسير الفخر ج ٣ ص ١٩٣ •

(٥) أخرجه البخارى ج ٥ ص ٦٧ ، ٦٨ عن أبى الدرداء — رضى الله عنه —

ومثل قراءة ابن عامر قــراءة من قرأ : (فلا تحســبن الله مخلف وعده رسله)(١) .

فلو كان الفاصل المتعلق بالمضاف فاعلا سهل الفصل به من قبــل أنه غير أجنبى ، وصعب من قبل أنه لا ينوى تأخــيره فاستحق بذلك أن يخص جوازه بالاضطرار كقول الراجز(٢) :

ما ان وجدنا للهــوى من طب
ولا عدمنــا قهر وجــد صب

أراد : ولا عدمنا قهر صب وجد . فاضطر ففصل بالفاعل ، لكن فيه سهولة ناشئة من كونه معمولا للمضاف .

فلو كان الفاعل المفصول به غير معمول للمضاف امتنع وقــوعه بين المضاف والمضاف اليه ، وقد أجازه الســيرافى وجعل منــه قول الشاعر (٣) :

تمر على ما تستمر وقــد شفت غلائل عبد القيس منها صدورها

حيث قدر السيرافى أن الشاعر فصل بـــ (عبد القيس) وهو فاعل (شفت) بين (غلائل وصدور) وهما مضاف ومضاف اليه .

---

(١) ينظر الكشاف جـ ٢ ص ٣٨٤ .

(٢) رجز لم ينسب لقائل معين ، والوجد : شده الشوق ، والصب العاشق . ينظر : شرح التسهيل لابن مالك جـ ١٨٢/٢ ، وهمع الهوامع جـ ٢ ص ٥٣ البهجة المرضية ١٠٥ المقاصد النحوية جـ ٣ ص ٤٦٣ والتصريح جـ ٢ ص ٥٩ والأشمونى جـ ٢ ص ٢٧٩ .

(٣) لم ينسب هذا الشاهد لقائل معين وهو من الطويل وينظر الأنصاف جـ ٢ ص ٤٢٨ الخزانة جـ ٢ ص ٢٥٠ شرح الكافية الشافية لابن مالك جـ ٢ ص ٩٩١ شرح الكافية للرضى جـ ١ ص ٢٩٣ .

فالتقدير عند السيرافى : وقد شفت عبد القيس منها غلائل صدورها •

وهذا الذى ذهب اليه السيرافى هو ما ذهب اليه الكوفيون •

والذى ذهب اليه السيرافى فى هذا البيت غير متعين ، فليس هناك ما يمنع من جعل (غلائل) مقطوعا عن الاضافة ، وانما ترك تنوينه لكونه على صيغة منتهى الجموع • ويجعل (صدورها) بالجر مضافا الى محذوف مماثل للمذكور ، ويكون أصل الكلام على هذا التقدير وقد شفت غلائل عبد القيس منها غلائل صدورها •

وكل ما فى البيت على هذا التخريج أن الشاعر قدم المفعول على الفاعل ، وحذف المضاف لدلالة المتقدم عليه ولهذا نظائر كثيرة فى اللغة •

وأقرب من هذا التخريج ما ذكره ابن مالك حين قال(١) :

« وهذا الذى قاله السيرافى غير متعين لامكان جعل (غلائل) غير مضاف ، وجعله ساقط التنوين لمنعه الصرف ، وانجرار (صدورها) على أنه بدل من الضمير فى قوله (منها) •• » •

قال ابن مالك :

وهذا التوجيه راجح على ما ذهب اليه السيرافى لكثرة نظائره، والحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره •

ـ الدال على العام أولى بالأصالة من الدال على الخاص :

المصدر هو المفعول الحقيقى للفعل لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم الى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه ، والأفعال كلها متعدية اليه •

---

(١) شرح تسهيل الفوائد لابن مالك جـ ٢ ص ١٨٣ •

يستوى فى ذلك ما كان من الأفعـــال متعديا الى المفعول به نحـــو (أكل سعد التفاح اكلا) •

وما كان من الأفعال غير متعد الى المفعـــول به نحو (قام عـــلى قيـــاما) •

وليس غير المصدر من المفعولين كذلك • ذلك أن (زيدا) فى قول من قال (ضربت زيدا) ليس مفعـــولا على الحقيقة للفاعل ، وانما هو مفعول الله تعـــالى ، وانمـــا قيل له مفعول على معنى أن فعـــل الفـــاعل وقع عليـــه •

وانما سمى المفعول الحقيقى للفعل مصدرا لأن الفعل صدر عنه ، وأخذ منه ، ولهذا قيـــل للمكان الذى يصـــدر عنه الابل بعـــد الرى (مصدر) كما قيل : (مورد) لمكان الورود •

ويطلق عليه سيبويه الحدث والحدثان ، وذلك لأن المصادر أحداث الأسماء التى تحـــدثها ، والمراد بالأســـماء أصحاب الاســـماء وهم الفاعلون •

قال ســـيبويه(١) :

« واعلم أن الفعل الذى يتعـــدى الى اسم الحدثان أخذ منـــه ، لأنه انما يذكـــر ليدل عـــلى الحدث ، ألا ترى أن قولك : قـــد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب » •

وقد ذهب الكوفيون الى أن الفعل أصـــل والمصـــدر مشـــتق منه وفرع عليـــه •

---

(١) ينظر كتاب سيبويه جـ ١ ص ٣٤ •

وذهب البصريون الى أن المصدر أصل للفعل ولغيره من المشتقات(١) .

وقد أيد ابن مالك المذهب البصرى ومما قاله فى الاستدلال على صحة ما ذهب اليه(٢) .

« مفهوم المصدر عام ، ومفهوم الفعل خاص ، والدال على العام أولى بالأصالة من الدال على الخاص » .

ـ الرأى الذى لا دليل عليه لا يلتفت اليه :

التمييز هو النكرة الرافعة الابهام نحو قوله ـ تعالى ـ : « اشتعل الرأس شيبا »(٣) وقوله « وفجرنا الأرض عيونا »(٤) وقوله « أنا أكثر منك مالا »(٥) وقوله « فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا »(٦) وقوله « وواعدنا موسى ثلاثين ليلة »(٧) .

واذا كان عامل التمييز غير فعل ، أو فعلا غير متصرف لم يجز تقديم التمييز على عامله باجماع نحو (عندى عشرون درهما) و (نعم رجلا زيد) .

وان كان فعلا متصرفا نحو (طاب سعد نفسا) لم يجز عند

---

(١) ينظر الانصاف فى مسائل الخلاف المسألة الثامنة والعشرين ج ١ ص ١٢٩ وما بعدها .

(٢) شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ج ١ ص ٩٥ .

(٣) من الآية رقم ٤ من سورة مريم .

(٤) من الآية رقم ١٢ من سورة القمر .

(٥) من الآية رقم ٣٤ من سورة الكهف .

(٦) من الآية ٩١ من سورة آل عمران .

(٧) من الآية رقم ١٤٢ من سورة الأعراف .

سيبويه التقديم وسر هذا أن سيبويه نظر الى أن التمييز فى نحو هـذا أصله الفاعل ، وهو عمدة ، وقد أوهن بزوال رفعه والحاقه بالفضلات فلا يزداد وهنا بتقديمه على الفعل .

قال سيبويه(١) :

« وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ الى مفعول ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى الى مفعول ، وذلك قولك (امتلأت ماء) و (تفقأت شحما) .

لا تقول (امتلأته) و (لا تفقأته) ولا يعمل فى غيره من المعارف ولا يقدم المفعول فيه فتقول (ماء امتلأت) .

وأجاز المازنى والمبرد والكسائى تقديم التمييز على عامله المتصرف قال المبرد(٢) :

« هذا باب التبيين والتمييز ، وأعلم أن التبيين اذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه لتصرف الفعل فقلت (تفقأت شحما) و (تصببت عرقا) فان شئت قدمت فقلت : (شحما تفقأت وعرقا تصببت) .

ثم قال المبرد فى المقتضب :

« وهذا رأى أبى عثمان المازنى » .

والحق أن هذا المذهب أرجح مما ذهب اليه سيبويه ، ذلك أن الفعل عامل قوى بالتصرف فمنع تقديم معموله وليس فاعلا فى اللفظ لا موجب له .

ولو كانت الفاعلية الأصلية موجبة التأخير موجبة للتقديم — على ما ذهب اليه سيبويه — لعمل بمقتضى ذلك فى نحو : (أذهبت زيدا)

---

(١) ينظر كتاب سيبويه جـ ١ ص ٢٠٤ .

(٢) ينظر المقتضب للمبرد جـ ٢ ص ٤٤٦ مخطوطة دار الكتب المصرية .

فكان لا يجوز (زيدا أذهبت) لأن الأصل فى هذا المثال (ذهب زيد) .

ولا خلاف فى أن تقديم المفعول فى نحو ذلك غير ممتنع ، فكذا يجب أن يحكم بجواز (صدرا ضاق زيد) وما أشبهه مما لأصل التمييز فيه الفاعل .

هذا الى أن تقديم التمييز على عامله اذا كان فعلا متصرفا ورد كثيرا فى الكلام العربى قال الشاعر(١) :

أنفسا تطيب بنيل المنى وداعى المنون ينادى جهارا ؟

وقال الآخر(٢) :

ضيعت حزمى فى ابعادى الأملا وما ارعويت ورأسى شيبا اشتعلا

وتابع ابن مالك مذهب جمهور العلماء(٣) ، وفند ما استدل به لمذهب سيبويه فكان مما قال(٤) :

« وانتصر لسيبويه بأن مميز هذا النوع فاعل فى الأصل وقد أوهن بجعله كبعض الفضلات ، فلو قدم لازداد وهنا الى وهن فمنع ذلك لأنه اجحاف » .

قلت :

وهذا الاحتجاج مردود بوجوه أحدها : أنه دفع روايات برأى لا دليل عليه فلا يلتفت اليه .

---

(١) من المتقارب وينظر المفضليات ٣٧٦ والعينى جـ ٣ ص ٢٢٩ والأشمونى جـ ٢ ص ٢٠٢ .

(٢) من البسيط ينظر شرح التسهيل جـ ٢ ص ١٣٣ والمغنى جـ ٢ ص ٩٠ .

(٣) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ جـ ١ ص ٣٥٩ .

(٤) شرح تسهيل الفوائد لابن مالك جـ ٢ ص ١٣٣ .

ـ الرجوع الى الأصول المجمع عليها أولى :

الأحرف الناسخة للمبتدأ والخبر وهى (ان) و (أن) و (لكن) و (ليت) و (لعل) لهـا شبه بـ (كان) الناقصة فى لزوم المبتـدأ والخبر ، والاستغناء بهما فعملت عمل (كان) معكوسا ليكون المبتدأ والخبر معها كمفعول قدم وفاعل آخر•تنبيها على الفرعية ، واستكمالا لها مع المبتدأ والخبر ونواسخهما الأقسام الممكنة •

وهى رفعان حين التجـرد للاسناد •
ونصبان عند (دخول حسبت) أو احدى أخواتها •
ورفع قبل نصب عند دخول (كان) أو احدى أخواتها •
ونصب قبل رفع عند دخول (ان) أو احدى أخواتها •

وقد أجاز بعض العلمـاء منهم أبو عبيـد القاسـم بن سـلام ، وابن الطراوة ، وابن السـيد البطليوسى وغيرهم نصـب الجزأين بـ (ان) واخواتهـا •

وقصر الفراء جواز نصب الجزأين على (ليت) ـ دون غيرها ـ من أخواتها فقال فى كتابه معانى القرآن(١) :

« أنشدنى الكسـائى :

ليت الشباب هو الرجيع الى الفتى والشـيب كان هو البدىء الأول

فرفع فى (كان) ونصب فى (ليت) •

ثم قال الفـراء :

الفراء يجيز هذا ، ولا يجيزه غيره من النحويين » •

قال ابن يعيش(٢) :

---

(١) معانى القرآن للفراء جـ ٢ ص ٣٥٢ •
(٢) شرح المفصل جـ ٨ ص ٨٤ •

وقد أجـــاز الفـــراء أن تنصب بـــ (ليت) الاسمين جميعا فقال : (ليت زيدا قائما) على معنى (ليت) فكأنه قال : (أتمنى زيدا قائما) أو (تمنيت زيدا قائما) كأنه يلمح الفعل الذى ناب الحرف عنه فيعمله.

وذهب ابن مالك الى منع ما قال به الفراء ومن وافقه ورأى أن فيما ذهبوا اليه خروجا عن الأصـــول المجمع عليهـــا ، ونادى برد ما استشهدت به هذه الطائفة وتخريجه بما يتفق وقواعد العربية فقال(١) :

« ولا حجة للفـــراء فى البيت لامكان تقـــدير (كان) وجعـــل (الرجيع خبرها) .

وبامعان النظـــر فيما قاله ابن مالك يتضح أنه الأقرب فى تخريج البيت وبخاصة أن الشاعر صرح بـــ (كان) فى الشطر الثانى فأفهم أنه انما يتحدث بعد أن نزل به المشيب .

ومما يستشهد به القائلون بأن (ان) وأخواتها تنصب الجـــزأين قـــول الراجز العمانى(٢) :

كأن أذنيه اذا تشـــوفا
قادمة أو قلما محرفا

وبحديث أخرجه مسلم فى باب الايمان(٣) وهو : (أن قعر جهنم سبعين خريفا) .

---

(١) شرح الكافية الشافية جـ ١ ص ٥١٩ .

(٢) هو محمـــد بن ذؤيب من مخضرمى الدولتـــين وأحد شـــعراء الرشيد وينظر هذا الشاهد فى الكامل ص ٥١٣ والعقد جـ ٥ ص ٣٦٧ وسمط اللآلىء ٧٨٦ والخصائص جـ ٢ ص ٤٣٠ والخزانة جـ ٤ ص ٢٩٢ والموشح ٢٩٧ وشرح التبريزى جـ ٢ ص ٣٢٩ ـ وتشوف : نصب أذنيه للاســـتماع .

(٣) ينظر صحيح مسلم ص ٣٢٩ .

قال ابن مالك :

ورد جميع ذلك الى الأصول المجمع عليها أولى ...

فيخرج (كأن أذنيه) على تقدير : كأن أذنيه يحاكيان • أو نحو ذلك ويخرج الحديث على أن المراد من (قعر جهنم) مصدر من قولهم قعرت البئر أى بلغت قعرها ، و (سبعين) منصوب على الظرفية وقد وقع خبرا لأن الاسم مصدر ، والاخبار عن المصدر بظرف مطرد •

ـ الرواية لا تعارض بالرأى :

للمنادى من الحروف ان كان بعيدا أو كالبعيد (يا) (أيا) و (هيا) و (آ) و (أى) •

وله الهمزة ان كان قريبا لا كالبعيد ما لم يقصد توكيد •

هذا هو المشهور •

وانما كان ذلك كذلك لأن فيما سوى الهمزة من هذه الحروف مد موجود أو ممكن فلذلك جعلت للبعيد لأنه مفتقر الى مد الصوت بندائه ، والقريب مستغن عن ذلك فخص بالهمزة المفردة •

قال سيبويه(١) :

« هذا باب الحروف التى ينبه بها المدعو » •

فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء بـ (ياء) و (أيا) و (هيا) و (أى) وبالألف نحو قولك : (أحار بن عمرو) •

الا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها اذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشىء المتراخى عنهم ، أو للانسان المعرض عنهم الذى يرون أنه لا يقبل عليهم الا بالاجتهاد ، أو النائم المستثقل ... » وتابع الصيمرى سيبويه فى التبصرة والتذكرة(٢) •

---

(١) الكتاب ١/٣٢٥ •

(٢) ١/٣٣٧ •

وذهب المبـــرد الى أن (أى) تستعمل فى نداء القريب وتبعـــه الزمخشرى الذى قال فى المفصل(١) •

« ومن أصناف الحروف حروف النداء وهى (يا) و (أيا) و (هيا) و (أى) والهمزة و (وا) فالثلاثة الأول لنداء البعيد أو من هو بمنزلتـــه من نائم أو ساه ، فاذا نودى بها من عداهم فلحرص المنادى على اقبال المدعو عليه ومفاطنته لما يدعوه له •

و (أى) ــ والهمزة للقريب و (وا) للندبة خاصة » •

قال ابن مالك(٢) :

« وكون الهمزة للقريب وما سواها للبعيد هو الصحيح لأن سيبويه أخبر بذلك ورواه عن العرب •

ومن زعم أن (أى) كالهمزة فى الاختصاص بالقرب لم يعتمـــد فى ذلك الا على رأيه •

والرواية لا تعـــارض بالرأى » •

ــ السماع عن العرب حجة :

(أ) منع الكوفيـــون تقديم حـــال المرفوع عليـــه ان كان ظـــاهرا فلا يجيزون (جاء راكبا زيد) •

وبعض النقلة يزعم أن الكوفيين لم يمنعوا تقديم حال المرفـــوع عليه الا اذا تأخر هو ورافعه عن الحال نحو (راكبا جاء زيد) •

قال ابن مالك يتعقب رأى الكوفيين(٣) :

---

(١) ٣٠٩ •

(٢) شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ٢/٢٠٠ •

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٧٤٩ •

« قولهم مردود بقـول العرب (شتى تؤوب الحلبة)(١) ــ أى : متفرقين يرجع الحالبون .

وهذا كلام مروى عن الفصحاء وقد تضمن جواز ما حكموا بمنعه فتعينت مخالفتهم فى ذلك » .

(ب) اذا أضيف اسم زمان الى جملة مستقبلة المعنى وجب عنـد سيبويه منع كونها اسمية كما يمنع ذلك بعد (اذا) لأن (اذ) و (اذا) هما أصلان لكل زمان أضيف الى جملة .

فاذا كان معناها المضى فالموضع لـ (اذ) فيجرى ذلك الاسم مجـراها .

وان كان معناها الاسـتقبال فالموضع لـ (اذا) فيجـرى ذلك الاسم مجراهـا .

قال سيبويه فى باب ما يضاف الى الأفعال من الأسماء(٢) :

« جملة هذا الباب أن الزمان اذا كان ماضيا أضيف الى الفعل ، والى الابتداء والخبر ، لأنه فى معنى (اذ) فأضـيف الى ما يضاف اليـه (اذ) .

واذا كان لما لم يقـع لم يضـف الا الى الأفعـال ، لأنه فى معنى (اذا) و (اذا) هذه لا تضاف الا الى الأفعال .

قال ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ٢/٩٤٥ :

« هذا الذى اعتبره سيبويه بديع لولا أن المسموع ما جاء بخلافه كقوله ــ تعالى(٤) ــ «يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شىء» .

---

(١) ينظر الأمثال للميدانى ١/٣٥٨ .
(٢) كتاب سيبويه ٣/١١٩
(٣) من الآية رقم ١٦ من سورة غافر .

وكقول سواد بن قارب ــ رضى الله عنه(١) :

وكن لى شفيعا يوم لا ذو شــفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

(ج) تختص (ان) مكسورة الهمزة بدخول لام الابتداء أو اللام المزحلقة بالقاف ــ أو الفاء ــ كما يحلو للبعض أن يسميها على المؤخر من معمولى (ان) .

وكان حق هذه اللام وهى للابتداء أن يبتدأ بها الكلام بمعنى أن تأتى قبل (ان) لكن لما كانت اللام للتأكيــد و (ان) للتأكيد كــره العرب الجمع بين حرفين بمعنى واحد فأخروا اللام الى الخبر .

ولا تدخل هذه اللام على خبر باقى أدوات هذا الباب فلا يقــال مثلا (لعل زيدا لقائم) هذا هو ما ذهب اليه البصريون وأيدهم فيــه جمع غفير من العلمــاء .

وذهب الكوفيون الى أنه يجوز دخول لام الابتداء فى خبر (لكن) كما يجوز فى خبر (ان) فيقال على مذهبهم (ما قام زيد لكن عمــرا لقــائم) .

ومما احتج به الكوفيون لتأييد مذهبهم قول الشاعر :

ولكننى من حبها لعميد(٢)

وقد أيد ابن مالك مذهب البصريين ورد حجج الكوفيين وكان مما قاله فى رد هذا الشاهد(٣) :

---

(١) ينظر الجمهرة ص ٢١ والعينى ٢/١١٤ وهمع الهوامع ١/١٢٧

(٢) ينظر تفصيل هذه المسألة فى الانصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى جـ ١ ص ١١٦ وما بعدها وقد روى هذا الشاهد :

ولكننى من حبها لكميد

(٣) شرح التسهيل ١/٦٩ .

« لا حجة فيه لشذوذه ، اذ لا يعلم له تتمـــة ولا قائل ، ولا راو عدل يقول سمعت ممن يوثق بعربيته •

والاستدلال بما هو كذلك فى غاية من الضعف » •

ـ ما أفضى الى مخالفة النظائر يجب الابتعاد عنه :

ـ تقدير الاعراب اذا أمكن راجـــح على عدمه :

المثنى ما دل على اثنين بزيادة صالحا للتجرد وعطف مثله عليـــه دون اختلاف المعنى •

وجمع المذكر السالم ما له واحـــد من لفظه صالح لعطف مثليـــه عليه ، أو أمثاله عليه دون اختلاف معنى •

والمشهور أن المثنى يرفع بالألف ، وينصب ويجر بالياء المفتـــوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها ، وأن جمـــع المذكر الســـالم يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها •

لكن ابن عصفور له فى هذه المسألة رأى ، ذلك أنه زعم أن رفع المثنى ، وجمع المذكر السالم يكون بلا علامة ، وأنه ترك العلامة لـــه علامة فقال(١) :

« عدم التغيير يكون علامة للرفع فى الأســـماء المثناة ، وجمـــع المذكر السالم وما جرى مجراه ، لأن المثنى ، قبل دخول العامل عليـــه يكون بالألف وجمـــع المذكر الســـالم وما جرى مجـــراه يكون بالواو والنـــون •

فلذلك اذا عدوا ولم يدخلوا عاملا لفظا ولا تقديرا قالوا : (اثنان

---

(١) المقرب لابن عصفور جـ ١ ص ٤٨ •

وثلاثون) فلما دخل عامل الرفع عليهما لم يتغيرا ، وصار ترك العلامة فيهما علامة » .

وما ذهب اليه ابن عصفور فيه شيء من النظر ذلك أن ترك العلامة لو صح جعله علامة للاعراب لكان النصب به أولى ، لأن الجر له الياء ، وهى لائقة لمجانسة الكسرة ، والرفع له الواو ، وهى به لائقة لمجانسة الضمة ، وهى أصل الألف فى المثنى ، فأبدلت ألفا كما قيل فى (يوجل) : (يأجل) وفى (يوتعد) ، (ياتعد) فلم يبق للنصب الا مشاركة الجر أو الرفع .

ولم يرتض العلامة جمال الدين بن مالك ما ذهب اليه ابن عصفور فقال(١) :

« ان القول بذلك يستلزم مخالفة النظائر ، اذ ليس فى المعربات غير المثنى والمجموع على حده مما ترك العلامة له علامة .

وما أفضى الى مخالفة النظائر دون ضرورة فمتروك .

ثم قال :

هذا الى أن تقدير الاعراب اذا أمكن راجح على عدمه باجماع ، وقد أمكن فيما نحن بسبيله فلا عدول عنه .

وذلك اما بتقدير مغايرة الألف والواو فى نحو (عندى اثنان وعشرون) للألف والواو فيهما قبل التركيب ، كما تقدر مغايرة الألف والواو والياء فى نحو : (نعم الزيدان أنتما يا زيدان) و (نعم الزيدون أنتم يا زيدون) و (مررت برجلين لا رجلين مثلهما) .

وكما تقدر ضمة (حيث) مرفوعا بعد تسمية امرأة به غير ضمته قبل التسمية به ، وضمة (يضربون) غير ضمة (يضرب) وفتحة

---

(١) شرح تسهيل الفوائد جـ ١ ص ١٢ .

(يا هند بنة عاصم) غير فتحة (يا هندا) وكسرة (قمت أمس) غير كسرة (قمت بالأمس) .

وكما تقدر ضمة (فلك) فى الجمع غير ضمته فى الافراد .

وياء (بخاتى) مسمى به غير يائه منسوبا اليه ، ولهذا صرف فى النسب . وأمثال ذلك كثيرة .

ـ ما وافق الوضع أصل لما خالفه :

ـ تغيير الأواخر أكثر من تغيير الأوائل :

ـ تقديم الموافق أولى من تقديم المخالف :

أدوات المجازاة فى العربية (ان) ـ مكسورة الهمزة مخففة النون ـ و (من) و (مهما) و (أى) و (أنى) و (أين) و (متى) و (حيثما) .

والمجازاة بهذه الأدوات شائع كثير .

وقد يجازى قليلا بـ (اذ ما) و (اذا ما) .

فمن الجزم بـ (اذ ما) قول العباس بن مرداس ـ رضى الله عنه(١) ـ :

اذ ما أتيت على الرسول فقل له
حقا عليك اذا اطمأن المجلس
يا خير من ركب المطى ومن مشى
فوق التراب اذا تعد الأنفس

ومن المجازاة بـ (اذا ما) قول الفرزدق(٢) :

---

(١) ديوان العباس بن مرواس ص ٧٢ .
(٢) ديوان الفرزدق ص ٢٢ .

فقام أبو ليلى اليه ابن ظالم وكان اذا ما يسلل السيف يضرب

ولم يجاز بـــ (اذا ما) كعب بن زهير حين قال(١) :

واذا ما تشاء تبعث منهـــا مغرب الشمس ناشطا مذعورا

قال سيبويه بعد أن ذكر هذا البيت(٢) :

« والجيد ما قال كعب »(٣) .

وعلى قول سيبويه اعتمد من زعم أن المجازاة بـــ (اذا ما) قليل.

ولابد لأداة المجـــازاة من فعل يليها يســـمى شرطا وفعل بعده ـــ أو ما يقوم مقامه ـــ يسمى جزاء أو جوابا .

واذا كان الشرط والجواب فعلـــين جاز أن يكونا مضـــارعين ، وأن يكونا ماضيين ، وأن يكون الشرط ماضيا ، والجواب مضارعا،وأن يكون الشرط مضارعا ، والجواب ماضيا .

وهى فى الحسن على هذا الترتيب ، لأن أداة المجازاة اذا عملت فى الشرط اقتضت جوابا تعمل فيه ، ولذا حسن التقديم اذا لم تعمـــل الأداة فى لفظ الشرط ، ولم يحسن اذا عملت فى لفظه .

فالأول نحو قوله ـــ تعالى ـــ «وان تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله »(٤) .

---

(١) ديوان كعب بن زهير ص ١٦١ .

(٢) كتاب سيبويه ٣/٦٢ .

(٣) معنى بيت كعب : كأن هذه الناقة فى نشـــاطها بعد ســـير النهار ثور ناشط يخرج من بلد الى بلد فذلك أوحش له وأذعر .

والشاهد فى البيت رفع ما بعـــد (اذا ما) على ما يجب فيهـــا وهو أجود من الجزم بها .

(٤) من الآية رقم ٢٨٤ من سورة البقرة .

دالثانى : نحو قوله ــ عز وجل ــ « وإن عدتم عدنا »(١) •

والثالث : نحو قوله ــ « من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف اليهم أعمالهم »(٢) •

والرابع : نحو قول الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ «من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه »(٣) •

ومثله قول عائشة ــ رضى الله عنها ــ « ان أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق »(٤) •

وبعض النحاة يستضعفون ورود الضرب الرابع ، وبعضهم يراه مخصوصا بالضرورة •

والصحيح الحكم بجوازه ــ مطلقا ــ لثبوته فى كلام أفصح الفصحاء ، وكثرة وروده فى قصائد فحول الشعراء كقول حاتم الطائى :

وانك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا(٥)

وقول قعنب بن أم صاحب(٦) •

أن يسمعوا ريبة طاروا بها فرحا منى وما يسمعوا من صالح دفنوا

---

(١) من الآية رقم ٨ من سورة الاسراء •

(٢) من الآية رقم ١٥ من سورة هود •

(٣) أخرجه البخارى باب الايمان ٢٥ ، والصوم ، والتراويح • وأخرجه مسلم باب المسافرين ١٧٦ والنسائى فى الصوم ٤٩ ، ٤٠ والايمان ٢٢ والدرامى فى رمضان ١ •

(٤) أخرجه البخارى كتاب الأنبياء ٦٠ •

(٥) ينظر مغنى اللبيب ٢/٢٠ •

(٦) ديوان الحماسة ١/١٢ •

وقول أعشى قيس (١) :

وما يرد من جميع بعد فرقة وما يرد بعد من ذى فرقة جمعا

وقـــول الآخر(٢) :

ان تصرمونا وصلناكم وان تصلوا ملأتم أنفس الأعداء ارهابا

قال ابن مالك ــ رحمه الله ــ (٣) :

« ولهذا الاستعمال مؤيد من القياس •

وذلك أن محل الشرط مختص بما يتأثر بأداة الشرط لفظا أو تقديرا واللفظى أصل للتقديرى ، ومحل الجواب محل غير مختص بذلك لجواز أن يقع فيه جملة اســـمية ، وفعل أمر ، أو دعاء ، أو فعل مقرون بـــ (قد) أو حرف تنفيس أو بـــ (لن) أو بـــ (ما) النافية •

فاذا كان الشرط والجواب مضارعين وافقا الأصـــل ، لأن المراد منهما الاستقبال ودلالة المضارع عليه موافقة للوضع ، ودلالة المـــاضى عليه مخالفة للوضع وما وافق الوضع أصل لما خالفه •

واذا كانا ماضيين خالفا الأصل وحسنهما وجود التشاكل •

واذا كان أحدهما مضارعا والآخر ماضيا حصلت الموافقة من وجه والمخالفة من وجه •

وتقديم الموافق أولى من تقديم المخالف لأن المخالف نائب عن غيره والموافق ليس نائبا •

---

(١) ديوان الأعشى ص ٤٤ •

(٢) المقاصد النحوية ٤/٤٢٨ •

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٧ وما بعدها •

ولأن المضارع بعد أداة الشرط غير مصروف عما وضع له اذ هو باق على الاستقبال ، والماضى بعدها مصروف عما وضع له اذ هو ماضى اللفظ مستقبل المعنى فهو ذو تغير فى اللفظ دون المعنى على تقدير كونه فى الأصل مضارعا فردته الأداة ماضى اللفظ ، ولم يتغير معناه .

وهذا هو مذهب المبرد .

أو هو ذو تغير فى المعنى دون اللفظ على تقدير كونه فى الأصل ماضى اللفظ والمعنى فغيرت الأداة معناه دون لفظه .

وهذا هو المذهب المختار .

واذا كان ذا تغير فالتأخر أولى به من التقدم لأن تغيير الأواخر أكثر من تغيير الأوائل .

ـ ما يؤدى الى التكلف ممنوع :

يجىء اسم الفاعل على ثلاثة أضرب هى الماضى والحال والاستقبال، كما أن الفعل يأتى كذلك .

الا أن الفعل تختلف صيغته للزمان ، وتتفق فى اسم الفاعل ، ذلك أن الفعل بابه التصرف ، والأسماء بابها الجمود ، وعدم الاختلاف .

واذا لم يقترن اسم الفاعل بـ (ال) عمل منه ما كان بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه على لفظ المضارع اذ كان جاريا عليه فى حركاته وسكناته وعدد أحرفه وهو فى معناه ، فلما اجتمع فيه ما ذكر عمل عمله .

بخلاف ما كان بمعنى المضى فانه لا يعمل اذ لا مضارعة بينه وبين الماضى ، فحروف (ضارب) ليست على عدد أحرف (ضرب) ، وليس هذا مثل ذاك فى حركاته وسكناته .

هذا رأى جمهور النحاة .

وخالف الكسائى فأجاز اعمال اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى، ورد عليه الجمهور ما استدل به •

فاذا اقترن اسم الفاعل بـ (ال) عمل مطلقا سواء ما أريد به المضى أو الحال أو الاستقبال ، لأن اسم الفاعل المقترن بـ (ال) بمعنى الفعل ، فعمل عمله ـ مطلقا ـ ، فهو اسم لفظا وفعل معنى •

وانما حول لفظ الفعل فيه الى الاسم لأن الألف واللام لا يجوز دخولهما على لفظ الفعل ، فكأن الذى أوجب نقل لفظه حكم أوجب اصلاح اللفظ أما معنى الفعل فانه باق على حاله •

من هنا جرى اسم الفاعل فى عمله مجرى الفعل فى العمل مع أنه مقترن بـ (ال) •

ومنصوبه فى هذه الحالة مفعول به عند سيبويه ومن تابعه •

قال سيبويه(١) :

« هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذى فعل فى المعنى وما يعمل فيه ، وذلك قولك (هذا الضارب زيدا) فصار فى معنى : هذا الذى ضرب زيدا ، وعمل عمله لأن الألف واللام منعتا الاضافة وصارتا بمنزلة التنوين ، وكذلك (هذا الضارب الرجل) وهو وجه الكلام » •

وزعم الأخفش أن المنصوب فى نحو (هذا الضارب عمرا) اذا كان ماضيا انما ينتصب على التشبيه بالمفعول به وليس على المفعول الصريح •

وفى التبصرة والتذكرة قال الصيمرى(٢) :

---

(١) كتاب سيبويه ١/١٨١ وما بعدها •

(٢) التبصرة ١/٢٢٠ •

اذا أدخلت على اسم الفاعل الذى بمعنى المضى الألف واللام نصبت ما بعده كقولك (هذا الضارب زيدا والقاتل عمرا) .

لأن الألف واللام يمنعان الاضافة .

هذا اذا كانت الألف واللام بمعنى (الذى) فان كانا بمنزلتهما فى (الرجل) و (الغلام) لم تجز الاضافة ، ولا النصب ، ولم يكن الا الافراد كقولك (هذا الضارب) و (هذا القاتل) كما تقول (هذا الغلام) ..

ورد ابن مالك ما ذهب اليه المخالفون لسيبويه فكان مما قاله(١) :

اسم الفاعل الموصول به الألف واللام يعمل فى الماضى والحضور، والاستقبال .

ومذهب الأخفش أن النصب بعد مصحوب (ال) على التشبيه بالمفعول به وأصحابه يقولون : ان قصد بـ (ال) العهد فالنصب على التشبيه بالمفعول به وان قصد معنى (الذى) فالنصب باسم الفاعل .

وقال قوم : النصب بفعل محذوف بعد ما قرن بـ(ال) من اسم الفاعل أو المصدر وكل ذلك تكلف لا حاجة اليه .

ومن بعد :

فها هى ذى بعض الأصول التى بنى عليها ابن مالك آراءه فى النحو، وهى ان دلت على شىء فانما تدل على ذكاء نادر ، وقريحة وقادة،وعلم جم رحم الله ابن مالك وأسكنه فسيح جناته مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، وحسن أولئك رفيقا ...

عبد المنعم أحمد هريدى

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٧ .

أهم المراجع التى أشير اليها فى البحث

١ ــ القــرآن الكريم •

٢ ــ ابن مالك وأثره فى النحو • د• عبد المنعم أحمد هريدى •
رسالة ماجستير مخطوطة كليــة اللغة العربية ــ جامعة الأزهر ــ القاهرة •

٣ ــ اتحاف فضلاء البشر ، فى القراءات الأربع عشر • البنا •
مطبعة عبد الحميد حنفى سنة ١٣٥٩هـ القاهرة •

٤ ــ الأصول فى النحو • ابن السراج ــ تحقيق الفتلى •
مؤسسة الرسالة ــ بيروت ١٩٥٨ •

٥ ــ الأعلام • الزركلى •
المطبعة العربية بمصر سنة ١٩٤٥ •

٦ ــ اكتفاء القنوع بما هو مطبــوع من أشــهر التأليف العربيــة •
ادوارد فنــديك •
مطبعة الهلال سنة ١٨٩٦ •

٧ ــ الأمثال • للميــدانى •
منشورات مكتبة الحياة • بيروت •

٨ ــ أمالى المرتضى • تحقيق أبى الفضل •
مطبعة الحلبى سنة ١٩٥٤ •

٩ ــ انباه الرواة • القفطى • تحقيق أبى الفضل •
مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠ •

١٠ ــ الانصاف فى مسائل الخلاف • لابن الأنبارى ــ تحقيق • محيى الدين •
مطبعة السعادة حـ١ سنة ١٨٥٥ وحـ٢ طبع سنة ١٩٦١ •

١١ ــ البحر المحيط • لأبى حيان •
مطبعة السعادة سنة ١٣٢٨هـ •

١٢ ــ بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى •
مطبعة السعادة سنة ١٣٢٦هـ •

١٣ ــ البهجة المرضية فى شرح الألفية للسيوطى •
دار احياء الكتب العربية •

١٤ ــ تاريخ آداب اللغة العربية • جورجى زيدان •
مطبعة الهلال سنة ١٩١٣ •

١٥ ــ تاريخ ابن الوردى • عمر بن الوردى •
المطبعة الوهبية سنة ١٢٨٥هـ •

١٦ ــ تاريخ دول الاسلام • الذهبى •
حيدر آباد الركن سنة ١٣٢٧هـ •

١٧ ــ تاريخ دول الملوك • الطبرى •
المطبعة الحسينية سنة ١٣٢٦هـ •

١٨ ــ التبصرة والتذكرة • الصيمرى •
دار الفكر العربى بدمشق ١٩٨٢ •

١٩ ــ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد • ابن مالك • تحقيق بركات •
دار الكاتب للطباعة بالقاهرة ١٩٦٨م •

٢٠ ــ التصريح على التوضيح خالد الأزهرى •
المطبعة الأزهرية ١٣٢٥هـ •

٢١ ــ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد • الدماميني •
مخطــوطة كلية اللغــة العربيــة جامعــة الأزهــر بالقــاهرة

٢٢ ــ تفسير الفخر الرازى •
طبــع بولاق ســنة ١٢٧٩هـ •

٢٣ ــ جمهرة أشعار العرب • أبو زيد القرشى •
مطبعــة بولاق سنة ١٣٠٨هـ •

٢٤ ــ حاشية الخضرى على ابن عقيل •
المطبعة العامرة الشرفية سنة ١٣٢٠هـ •

٢ ــ حاشية الصبان على الأشمونى •
طبع عيسى الحلبى •

٢٦ ــ حاشية يس على الألفيــة •
طبع فاس سنة ١٣٢٧هـ •

٢٧ ــ حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة ــ للسيوطى •
المطبعة الشرفية سنة ١٣٢٧هـ •

٢٨ ــ حماسة البحترى • تحقيق كمال مصطفى •
المطبعــة الرحمانية •

٢٩ ــ خزانة الأدب للبغــدادى •

٣٠ ــ الخصائص • ابن جنى • تحقيق النجار •
مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢ •

٣١ ــ الخلاصة الألفية لابن مالك •
مطبعة دار الكتب سنة ١٣٥١هـ •

٣٢ ــ دائرة المعارف الاسلامية طبع سنة ١٣٥٢هـ •

٣٣ ــ دائرة معارف القرن العشرين • وجدى • يوليو ١٩١٧ •

٣٤ ــ دائرة معارف البستانى • المعلم بطرس البستانى •
طبع بيروت سنة ١٨٨١م •

٣٥ ــ الدرر اللوامع • الشنقيطى •
مطبعة كردستان سنة ١٣٢٨هـ •

٣٦ ــ ديوان الأعشى الكبير • المطبعة النموذجية ١٩٥٠ •

٣٧ ــ ديوان أمية بن أبى الصلت •
المطبعة الوطنية • بيروت سنة ١٩٣٤م •

٣٨ ــ ديوان امرىء القيس • دار احياء التراث العربى • بيروت •

٣٩ ــ ديوان جرير • بشرح الصاوى • مطبعة الصاوى ١٣٥٣ •

٤٠ ــ ديوان الراعى •

٤١ ــ ديوان سحيم • مطبعة دار الكتب ١٩٥٠م •

٤٣ ــ ديوان عبيد بن الأبرص •

٤٤ ــ ديوان عمر بن أبى ربيعة • المطبعة الوطنية • بيروت ١٩٣٤ •

٤٥ ــ ديوان الفرزدق • المطبعة الوطنية • بيروت ١٩٣٤ •

٤٦ ــ ديوان كعب بن زهير • طبع دار الكتب المصرية ١٩٥٠م •

٤٧ ــ ديوان لبيد • طبع الكويت ١٩٦٢م •

٤٨ ــ ديوان النابغة الذبيانى • المطبعة الوطنية بيروت ١٩٣٤ •

٤٩ ــ ديوان الهذليين • طبع دار الكتب المصرية ١٩٤٥، ١٩٤٨، ١٩٥٠ •

٥٠ ــ سر صناعة الاعراب • ابن جنى •
مطبعة الحلبى ١٣٧٣هـ •

٥ ــ السلوك لمعرفة دول الملوك • المقريزى •
طبــع القاهرة ١٩٣٩م •

٥٢ ــ سمط اللالى • أبو عبيد البكرى •
لجنــة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٤هـ •

٥٣ ــ شعر الأحوص الأنصارى •

٥٤ ــ شرح الأشمونى للألفية • طبع عيسى الحلبى •

٥٥ ــ شرح ابن برهان على اللمــع •
مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٥م نحو •

٥٦ ــ شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد • ابن مالك •
مخطوطة دار الكتب المصرية رقم١٠ ش نحو •

٥٧ ــ شرح الحماسة للتبريزى • مطبعة حجازى ١٣٥٧هـ •

٥٨ ــ شرح الحماسة للمرزوقى • مطبعة لجنة التأليف ١٣٧١هـ •

٥٩ ــ شرح سقط الزند • مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٥م •

٦٠ ــ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح • ابن مالك
دار العروبة ١٩٥٧ • بتحقيق عبد الباقى •

٦١ ــ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ • ابن مالك • تحقيق هريدى •
مطبعة الأمانة بالقاهرة ١٩٧٥ •

٦٢ ــ شرح القسطلانى على البخارى •

٦٣ ــ شرح كافية ابن الحاجب للرضى • دار الكتب العلمية بيروت •

٦٤ ــ شرح الكافية الشافية • ابن مالك • تحقيق د• هريدى •
دار المأمون للتراث • بيروت ١٩٨٢م •

٦٥ ــ شرح المفصل لابن يعيش • عالم الكتب • بيروت •

٦٦ ــ سنن النسائى • بشرح السيوطى•المطبعة المصرية بالأزهر بمصر

٦٧ ــ صحيح البخارى • ادارة المطابع المنيرية •

٦٨ ــ صحيح مسلم • عيسى الحلبى •

٦٩ ــ طبقات الشافعية الكبرى•السبكى•المطبعة الحسينية ١٣٢٤هـ •

٧٠ ــ ظهر الاسلام•أحمد أمين • مطبعة النهضة ١٣٧٣هـ •

٧١ ــ العقد الفــريد •

٧٢ ــ غاية النهاية فى طبقات القراء•الجزرى•مطبعة السعادة ١٩٣٢ •

٧٣ ــ غيث النفع • الصفاقسى • طبع الحلبى ١٣٤٦هـ •

٧٤ ــ فوات الوفيات • ابن شاكر • مطبعة بولاق ١٢٩٩هـ •

٧٥ ــ فهارس بروكلمان • الأصل والملحق •

٧٦ ــ الكامل•المبرد•المطبعة الأزهرية ١٣٣٩هـ •

٧٧ ــ الكتاب • سيبويه •

٧٨ ــ الكشاف • الزمخشرى • طبع الحلبى ١٩٧٢ •

٧٩ ــ كشف الظنون • حاجى خليفة • الآستانة ١٣٤١هـ •

٨٠ ــ اللمع فى العربية لابن جنى • تحقيق المؤمن •
عالم الكتب • بيروت ١٩٨٥ ط الثانية •

٨١ ــ المختصر فى أخبار البشر • أبو الفدا • الآستانة ١٢٨٦هـ •

٨٢ ــ مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع•ابن خالويه •
مكتبة المتنبى • القاهرة • نشره ج برجشتراسر •
٨٣ ــ مرآة الجنان ، وعبرة اليقظــان • ابن أسعد طبع حيــدر آباد
ســنة ١٣٣٨هـ •
٨٤ ــ المزهر فى علوم اللغة وأنواعها • السيوطى •
مطبعة صــبيح بالقاهرة •
٨٥ ــ المسائل الحلبية • أبو على الفارسى •
مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٢٦٦ نحو تيمور •
٨٦ ــ المساعد على تسهيل الفوائد • تحقيق بركات •
دار الفكر بدمشق ١٩٨٠ •
٨٧ ــ معانى القرآن • الفراء ، دار الكتب المصرية ١٩٥٥ •
٨٨ ــ معجم المطبوعات العربية والمعربة • سركيس •
٨٩ ــ مغنى اللبيب • ابن هشام • طبع الحلبى • القاهرة •
٩٠ ــ المفصل • الزمخشرى • مطبعة التقدم ١٣٢٤ •
٩١ ــ المقاصد النحوية • العينى •
٩٢ ــ المقتضب • المبرد •
مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ١٩٠٩ نحو •
٩٣ ــ المقرب • ابن عصفور • مطبعة العانى ، بغداد ١٩٧١م •
٩٤ ــ الموشح المرزبانى • طبع سنة ١٣٤٣هـ •
٩٥ ــ نفح الطيب • المقرى • بولاق ١٢٧٩هـ •
٩٦ ــ هداية السالك الى ترجمة ابن مالك • ابن طــولون الصالحى •
مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٧٩ مجاميع تيمور •
٩٧ ــ همع الهوامع • السيوطى • مطبعة السعادة ١٣٢٧هـ •
٩٨ ــ الوافى بالوفيات • الصفدى • المطبعة اليمنية ١٣١٠هـ •